



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة  
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية



المرجع: ...../021

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

## مذكرة بعنوان:

# تقييم الأداء المالي باستخدام نماذج التنبؤ بخطر الفشل المالي - دراسة حالة عينة من شركات التأمين -

مذكرة محملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د.)

تخصص "إدارة مالية"

تحت إشراف:

د. محمد بوطلاعة

إعداد الطلبة:

- إيناس جزار

- مليكة مصباح

### لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	د. هشام مزهود
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	د. منال فريال عزوي
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	د. محمد بوطلاعة

السنة الجامعية 2021/2020



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله  
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية



المرجع: ...../021

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

## مذكرة بعنوان:

# تقييم الأداء المالي باستخدام نماذج التنبؤ بخطر الفشل المالي - دراسة حالة عينة من شركات التأمين -

مذكرة محملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د.)

تخصص " إدارة مالية "

تحت إشراف:

د. محمد بوظلاعة

إعداد الطلبة:

- إيناس جزار

- مليكة مصباح

### لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	د. هشام مزهود
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	د. منال فريال عزي
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	د. محمد بوظلاعة

السنة الجامعية 2021/2020



# شكر وتقدير

لنسابك الكلمات ونثر ارحم العبارات لتنظم عقد الشكر الذي يستحقه جميع من ساعدنا

لنجاز هذا العمل المتواضع.

لوقوله ﷺ

«من يشكر الناس لا يشكر الله»

اولا وقبل كل شيء الحمد لله عند البدء وعند الختام والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

وسلم تسليما كثيرا.

نشكر الله تعالى الذي اعاننا على انجاز هذا العمل فما كان لشيء ان يجري في ملكه الا بمشيئته جل

جلوه

«إنما امره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون»

نتقدم بخالص الشكر للاستاذ الدكتور محمد بوظلاقة الذي قدم لنا يد المساعدة لإتمام هذه المذكرة

حتى تكون في صورتها النهائية.

كما نشكر جميع الاسرة الجامعية وجيل الشكر لك المعلمين والاستاذة في جميع الاطوار ونخص بالشكر كل

استاذة معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسبير.

لي كل من وقف معنا لإنجاز هذا العمل من قريب او من بعيد



## إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا  
محمد خاتم الأنبياء والمرسلين أما بعد:

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة، إلى من نصح الأمة، إلى نبي الله  
والرحمة ونور العالمين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم،

قال عز وجل "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً"

«صدق الله العظيم»

إلى حكمتي وعلمي، إلى أدبي وحلمي، إلى طريقي المستقيم، إلى  
طريق الهداية، إلى ينبوع الصبر والتفائل والأمل، إلى كل من في  
الوجود بعد الله ورسوله

"أمي وأبي"

إلى سندي وقوتي بعد الله، إلى من أثروني على أنفسهم، إلى من  
علموني علم الحياة، إلى اللذين لم يبخلوا على بشيء، حفظهم الله

ورعاهم

"إخوتي"

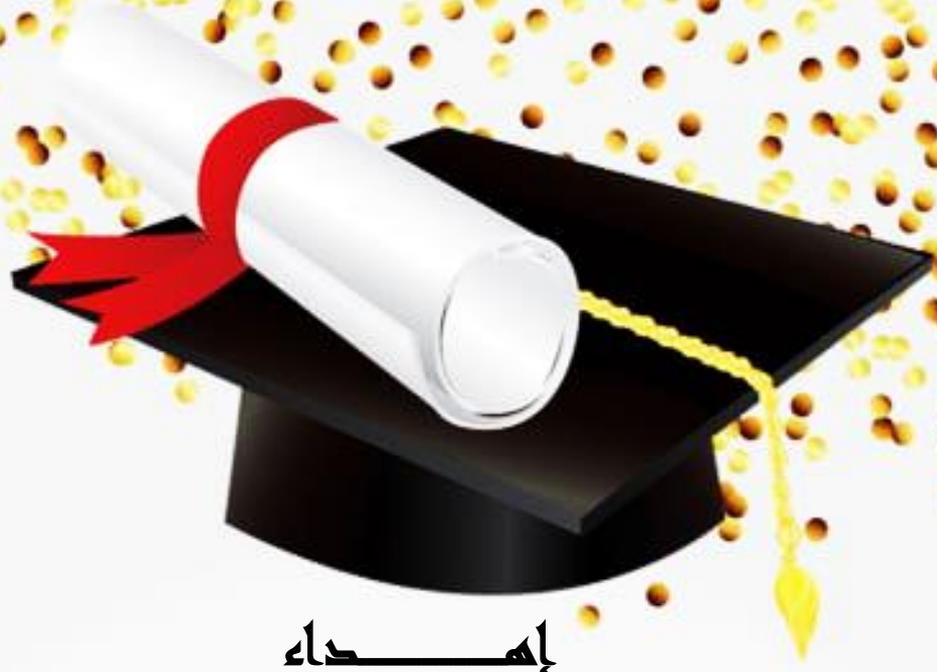
إلى من تذوقته معهم أجمل اللحظات، إلى من سأقتقدم، إلى من

جعلتهم إخوتي بالله وأحببتهم بالله صديقاتي الكريمات يسر الله

لهن طريق النجاح،

إلى كل اللذين عرفتهم وحفظتهم ذكرتي ولم تشملهم مذكرتي.

## بيننا



## إهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَي سَيِّدِنَا وَشَفِيعِنَا وَقَائِدِنَا مُحَمَّدٍ



وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ

أهدي ثمرة جهدي وعملي هذا الذي منَّ الله علي بتوفيق منه لإنجازه إلي

من قال فيهما الله عزَّ وجلَّ

«واخفض لهما جناح الذَّال من الرَّحمةِ وَقُلْ رَبِّي أَرْحَمُهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا»

إلي الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلي من قال فيهم الله **بِحَبْلِ الْوَلَدَةِ**

«واجعل لي وزيراً من أهلي هارون أخي أشدَّ به أزرِي وأشركه في أمري»

إلي سندي في الحياة إخوتي وأختي حفظهم الله ورعاهم

إلي صديقاتي دريبي الغاليات أدامهن الله ويسر طريقهن لكل خير

إلي كل من وسعه قلبي ولم تسعه ورقتي.

ملكيكة (زبدة)





فهرس  
المحتويات

الصفحة	العناوين
—	البسمة
—	الشكر والتقدير
—	الإهداء
IV-II	فهرس المحتويات
VIII-VI	فهرس الجداول
X	فهرس الأشكال
XIII-XII	فهرس الملاحق
أ-ث	مقدمة
26-07	الفصل الأول: مدخل عام حول تقييم الأداء المالي
07	تمهيد
08	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأداء المالي
08	المطلب الأول: ماهية الأداء
14	المطلب الثاني: الأداء المالي
18	المبحث الثاني: الأسس النظرية لعملية تقييم الأداء المالي
18	المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء
23	المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي ومراحله
26	خلاصة الفصل

70-28	الفصل الثاني: الإطار النظري للتنبؤ بخطر الفشل المالي
28	تمهيد
29	المبحث الأول: ماهية التنبؤ بخطر الفشل المالي
29	المطلب الأول: مفهوم التنبؤ بخطر الفشل المالي وأهميته
33	المطلب الثاني: أسباب الفشل المالي ومحدداته
36	المطلب الثالث: مراحل الفشل المالي ومظاهره
40	المبحث الثاني: أساليب التنبؤ بالفشل المالي
40	المطلب الأول: التنبؤ بالفشل المالي باستخدام النسب المالية
49	المطلب الثاني: التنبؤ بالفشل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي
52	المطلب الثالث: التنبؤ بالفشل المالي باستخدام النماذج الكمية
70	خلاصة الفصل
152-72	الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال الفترتين (2014-2016) و (2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ
72	تمهيد
73	المبحث الأول: تقديم عام حول قطاع التأمين في الجزائر
73	المطلب الأول: لمحة عن شركات التأمين الجزائرية
76	المطلب الثاني: تقديم الشركة الوطنية للتأمين LA SAA
79	المطلب الثالث: تقديم الشركة الوطنية للتأمين LA CAAT

83	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لشركتي التأمين LA SAA و LA CAAT خلال الفترتين (2014-2016) و(2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ
83	المطلب الأول: أساليب التنبؤ في الشركة الوطنية للتأمين LA SAA للفترة (2014-2016)
100	المطلب الثاني: أساليب التنبؤ في الشركة الوطنية للتأمين LA CAAT للفترة (2016-2018)
114	خلاصة الفصل
116	خاتمة
121	قائمة المراجع
129	الملاحق
150	ملخص



فهرس  
الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	تقييم معدلات المردودية المالية	47
2-2	نماذج التنبؤ بالفشل المالي	53
3-2	مؤشر الإفلاس وفق نموذج Altman & maghough	56
4-2	تفسير قيمة «Z»	58
5-2	النسب المالية المستخدمة وفق في نموذج Kida	59
6-2	طريقة عمل نموذج Kida	60
7-2	النسب المالية المستخدمة في نموذج Sherrod	61
8-2	تفسير قيمة «Z»	62
9-2	تقييم مخاطرة الإقراض	64
10-2	النسب المالية المستخدمة في نموذج Springate	65
11-2	العناصر الفرعية للمراحل المؤدية إلى الفشل بحسب نموذج Argenti.	67
12-2	تصنيف المؤسسات من خلال نتائج Argenti	68
13-2	النسب المالية المستخدمة في نموذج Taffler and Tisshow	69
1-3	الميزانية المالية المختصرة للشركة الوطنية للتأمين LA SAA "جانب الأصول" للفترة (2014-2016)	84
2-3	الميزانية المالية المختصرة للشركة الوطنية للتأمين LA SAA "جانب الخصوم" للفترة (2014-2016)	85
3-3	جدول حسابات النتائج للشركة الوطنية للتأمين LA SAA للفترة (2014-2016)	86

88	حساب نسب السيولة للشركة الوطنية للتأمين LA SAA للفترة (2014-2016)	4-3
89	حساب نسب النشاط للشركة الوطنية للتأمين LA SAA للفترة (2014-2016)	5-3
91	حساب نسب المردودية للشركة الوطنية للتأمين LA SAA خلال فترة الدراسة (2014-2016)	6-3
92	حساب نسب الهيكل للشركة الوطنية للتأمين LA SAA للفترة (2014-2016)	7-3
93	حساب مؤشرات التوازن المالي للشركة الوطنية للتأمين LA SAA للفترة (2014-2016)	8-3
95	يوضح كيفية تطبيق نموذج Altman & macghough على الشركة الوطنية للتأمين LA SAA للفترة (2014-2016)	9-3
95	تصنيف الشركة الوطنية للتأمين LA SAA حسب نموذج Altman & macghough للفترة (2014-2016)	10-3
96	يبين كيفية تطبيق نموذج kida على الشركة الوطنية للتأمين LA SAA للفترة (2014-2016)	11-3
97	تصنيف الشركة الوطنية للتأمين LA SAA حسب نموذج Kida للفترة (2014-2016)	12-3
98	يبين كيفية تطبيق نموذج Sherrod على الشركة الوطنية للتأمين LA SAA للفترة (2014-2016)	13-3
99	تصنيف الشركة الوطنية للتأمين LA SAA حسب نموذج Sherrod للفترة (2014-2016)	14-3
100	الميزانية المالية المختصرة للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT "جانب الأصول" للفترة (2016-2018)	15-3
101	الميزانية المالية المختصرة للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT "جانب الخصوم" للفترة (2016-2018)	16-3
102	جدول حسابات النتائج للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT للفترة (2016-2018)	17-3
103	حساب نسب السيولة للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT للفترة (2016-2018)	18-3
104	حساب نسب النشاط للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT للفترة (2016-2018)	19-3

105	حساب نسب المردودية للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT للفترة (2016-2018)	20-3
106	حساب نسب الهيكله للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT للفترة (2016-2018)	21-3
108	حساب مؤشرات التوازن المالي للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT للفترة (2016-2018)	22-3
109	يبين كيفية تطبيق نموذج Altman & macghough على شركة الوطنية للتأمين LA CAAT للفترة (2016-2018)	23-3
110	يبين تصنيف الشركة الوطنية للتأمين LA CAAT للفترة (2016-2018) حسب نموذج Altman & macghough	24-3
110	يبين كيفية تطبيق نموذج Kida على الشركة الوطنية للتأمين LA CAAT للفترة (2016-2018)	25-3
111	تصنيف الشركة الوطنية للتأمين LA CCAT حسب نموذج Kida للفترة (2016-2018)	26-3
112	يبين كيفية تطبيق نموذج sherrod على الشركة الوطنية للتأمين CAAT LA للفترة (2016-2018)	27-3
113	تصنيف الشركة الوطنية للتأمين LA CAAT حسب نموذج Sherrod للفترة (2016-2018)	28-3



فهرس  
الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
13	مستويات الأداء	1-1
24	مراحل عملية تقييم الأداء المالي	2-1
33	أسباب الفشل المالي	1-2
36	مراحل الفشل المالي	2-2
38	مراحل الإفلاس	3-2
75	الهيكل التنظيمي لقطاع التأمين في الجزائر	1-3
78	الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين LA SAA	2-3
80	الهيكل المركزي للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT	3-3
82	الهيكل اللامركزي للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT	4-3



فهرس  
الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
129	الميزانية المالية (جانب الأصول) للشركة الوطنية للتأمين LA SAA لسنة 2014	01
130	الميزانية المالية (جانب الأصول) للشركة الوطنية للتأمين LA SAA لسنة 2015	02
131	الميزانية المالية (جانب الأصول) للشركة الوطنية للتأمين LA SAA لسنة 2016	03
132	الميزانية المالية (جانب الخصوم) للشركة الوطنية للتأمين LA SAA لسنة 2014	04
133	الميزانية المالية (جانب الخصوم) للشركة الوطنية للتأمين LA SAA لسنة 2015	05
134	الميزانية المالية (جانب الخصوم) للشركة الوطنية للتأمين LA SAA لسنة 2016	06
135	جدول حسابات النتائج للشركة الوطنية للتأمين LA SAA لسنة 2014	07
137	جدول حسابات النتائج للشركة الوطنية للتأمين LA SAA لسنة 2015	08
139	جدول حسابات النتائج للشركة الوطنية للتأمين LA SAA لسنة 2016	09
140	الميزانية المالية (جانب الأصول) للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT لسنة 2016	10
141	الميزانية المالية (جانب الأصول) للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT لسنة 2017	11
142	الميزانية المالية (جانب الأصول) للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT لسنة 2018	12
143	الميزانية المالية (جانب الخصوم) للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT لسنة 2016	13

144	الميزانية المالية (جانب الخصوم) للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT لسنة 2017	14
145	الميزانية المالية (جانب الخصوم) للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT لسنة 2018	15
146	جدول حسابات النتائج للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT لسنة 2016	16
147	جدول حسابات النتائج للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT لسنة 2017	17
148	جدول حسابات النتائج للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT لسنة 2018	18

# مقدمة

يعد الأداء من المواضيع ذات الأهمية البالغة في حقل التسيير بصفة عامة والأداء المالي بصفة خاصة، إذ حظي باهتمام متزايد في العديد من الشركات والهيئات بمختلف أنواعها كونه يسعى إلى تشخيص وتحليل الوضعية المالية لها، فالاهتمام به يساهم في توجيه الشركات نحو المسار الأفضل والصحيح، كما يساهم أيضا في اتخاذ القرارات المالية الرشيّدة والمصيرية.

وعليه فإنّ اتخاذ أي قرار مالي في الشركة يعتمد على نجاعة أدائها المالي ومدى قدرتها على تجنب الاختلالات المالية لأن عدم تقييم الحالة المالية بدقة من طرف المسيرين يؤدي بها إلى الفشل.

حيث أصبح هذا الأخير من أكثر الظواهر المالية خطورة وانتشارا في عالم الأعمال والتي تهدد العديد من الشركات كما يحدث هذا الفشل لعدّة أسباب داخلية منها والخارجية قد تؤدي بالشركات إلى التصفية، لذا نجد أنّ التنبؤ بالفشل المالي أصبح ضرورة حتمية على الشركات لتفادي الوقوع في مشاكل العسر والتعثر والفشل والافلاس نظرا لمساعدته في إعطاء نظرة أولية عن الوضع المالي للشركة في المستقبل.

إن الاهتمام بالتنبؤ بالفشل المالي يجنب الشركات من الخسائر المادية لذلك تم الاعتماد على عدّة أساليب وأدوات مالية وكمية للكشف عن الفشل ومعالجته في مراحله المبكرة لتجنب الشركات من الوقوع في الإفلاس مستقبلا.

### 1. إشكالية الدراسة:

انطلاقا من الأهمية البالغة التي يحظى بها الأداء المالي وضرورة حتمية التنبؤ بالفشل المالي الذي يواجه العديد من الشركات ونظرا لتعدد الأساليب والنماذج الكمية للتنبؤ به، وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية التالية:

**ما مدى نجاعة أساليب التنبؤ بالفشل المالي في تقييم الوضع المالي لشركتي التأمين LA SAA و LA CAAT خلال الفترتين (2014-2016) و(2016-2018)؟**

للإحاطة أكثر وإبراز معالم الإشكالية يمكن الاستناد على التساؤلات الفرعية التالية:

■ هل تساهم أساليب التنبؤ بالفشل المالي في تحليل الوضعية المالية لشركتي التأمين LA SAA و LA CAAT خلال الفترتين (2014-2016) و(2016-2018)؟

■ هل يوجد اختلاف في نتائج التنبؤ بالوضعية المالية للشركتين عينة الدراسة باستخدام أساليب التنبؤ؟

### 2. فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية نستد إلى الفرضيات التالية:

■ تساهم أساليب التنبؤ بالفشل المالي في تحليل الوضعية المالية لشركتي التأمين LA SAA و LA CAAT.

■ يوجد اختلاف في نتائج التنبؤ بالوضعية المالية للشركتين عينة الدراسة باستخدام أساليب التنبؤ.

### 3. أهداف الدراسة:

- يمكن أن نلخص الأهداف التي نسعى لتحقيقها من هذه الدراسة في:
  - معرفة المراحل التي تم بها عملية تقييم الأداء المالي؛
  - توضيح المفاهيم المشابهة للفشل المالي؛
  - بيان المراحل التي يمر بها الفشل المالي؛
  - استعراض أساليب التنبؤ بالفشل المالي؛
  - الإشارة لبعض النماذج الكمية الأكثر شيوعاً في حقل الاقتصاد؛
  - التعرف على حقيقة الوضع المالي للشركتين عينة الدراسة؛
  - دراسة إمكانية تعرض الشركتين محل الدراسة للفشل المالي.

### 4. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تناول موضوع تقييم الأداء المالي باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي لما له من تأثير على استمرارية الشركات وبقائها ومدى تحقيقها للأهداف المرجوة. كما يساهم هذا الموضوع في الوصول إلى الأساليب المناسبة للتنبؤ بخطر الفشل المالي الذي قد يواجه الشركات وعلاجه في مراحله المبكرة، وإعادة النظر في القرارات المتخذة في الوقت المناسب.

### 5. أسباب اختيار موضوع الدراسة:

- كانت هناك مجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية لاختيارنا لهذا الموضوع وتتمثل في:
  - علاقة الموضوع وارتباطه بتخصص دراستنا في الإدارة المالية؛
  - الميل الشخصي للمواضيع المتعلقة بالتحليل والمالية؛
  - إثراء المكتبة الجامعية بمرجع ذو جانب تطبيقي أكثر مما هو نظري في موضوع الدراسة خاصة وأن جامعتنا حديثة النشأة؛
  - التنبيه لضرورة القيام بدراسات حول إمكانية التعرض للفشل المالي، ثم اتخاذ إجراءات مسبقة لمواجهته.

### 6. منهج الدراسة:

بناء على طبيعة الإشكال المطروح وبغية الوصول للأهداف المرجوة من هذه الدراسة وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع اعتمدنا على التالي:  
➤ **الجانب النظري:** اعتمدنا في هذا الجانب على المنهج الوصفي القائم على جمع البيانات المتعلقة بموضوع تقييم الأداء المالي باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي مع القيام بتحليل وتفسير المعلومات لاستنباط النتائج منها.

✚ **الجانب التطبيقي:** اعتمدنا في هذا الجانب الخاص بالدراسة التطبيقية على المنهج التحليلي أين يقوم باختبار الدراسة النظرية على أرض الواقع من خلال دراسة حالة الشركتين الوطنيتين للتأمين LA SAA و LA CAAT خلال الفترتين (2014-2016) و (2016-2018).

### 7. صعوبات الدراسة:

تتمثل الصعوبات التي واجهتنا أثناء هذه الدراسة في النقاط التالية:

- ضيق الوقت الممنوح لإعداد البحث؛
- نقص المراجع حول موضوع الأداء المالي؛
- نقص المراجع باللغمة الأجنبية في الجامعة.

### 8. حدود الدراسة:

✚ **الحدود المكانية:** اقتصرت دراستنا على عينة من شركات التأمين الوطنية تمثلت في LA SAA و LA CAAT للحصول على البيانات والمعلومات المالية من أجل إجراء دراسة تطبيقية.

✚ **الحدود الزمانية:** اقتصرت دراستنا على الفترتين (2014-2016) و (2016-2018).

### 9. الدراسات السابقة:

أ. دراسة وحيد محمود رمو وسيف عبد الرزاق محمد الوتار:

بعنوان استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، المجلد 32، العدد 100، 2010.

سعت الدراسة إلى إيجاد وسيلة يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ باحتمالات تعرض الشركات للفشل قبل سنة من حدوثه على الأقل من خلال تطبيق أحد نماذج التنبؤ بفشل الشركات، وهو نموذج Altman والتأكد من إمكانية استخدامه في الشركات المساهمة العراقية، حيث تم تطبيق النموذج على عينة مكونة من 18 شركة مساهمة عراقية وتم الوصول إلى:

▪ دقة نموذج Altman في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية العراقية وإمكانية تطبيقها واستخدام هذا النموذج على جميع شركات القطاع الصناعي؛

▪ بينت نتائج تحليل المؤشرات المالية الرئيسية المكونة للنموذج أن هناك ضعفا في أداء الشركات عينة البحث من خلال المؤشرات السلبية الكثيرة التي ظهرت لديها، مما يؤكد فشلها أو الاقتراب الكثير من التعرض للفشل؛

▪ أغلب نماذج التنبؤ بفشل الشركات تشترك في عدد من النسب المالية، والنماذج التي أثبتت قدرة عالية على التنبؤ تعتمد على المعلومات المالية التي تنشرها الشركات لتقييم وضع الشركة المستقبلي.

ب. دراسة عبد الفتاح العربي وعصام ميلاد:

بعنوان النسب المالية كأداة لتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي، دراسة تطبيقية على الشركة الليبية النرويجية للأسمدة خلال الفترة من (2013-2017)، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 05، العدد 1، جوان 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للشركة بالفشل المالي واختبار أثر حجم الاستثمارات على صافي الدخل للشركة الليبية النرويجية خلال الفترة (2013-2017)، حيث تم تجميع بيانات الدراسة من القوائم المالية المنشورة خلال فترة خمس سنوات.

ولتقييم الأداء المالي للشركة الليبية النرويجية فقد تم التحليل باستخدام النسب المالية كما تم تطبيق بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي وكذا اختبار أثر حجم الاستثمارات على صافي الدخل خلال الفترة (2013-2017)، وبيّنت نتائج الدراسة ما يلي:

- أن الشركة الليبية النرويجية تعاني من صعوبات مالية من حيث السيولة وانخفاض رأس المال العامل؛
- كذلك الشركة لديها مخاطر سداد نظرا لزيادة ديونها على حقوق الملكية؛
- أن جميع نسب الربحية كانت سالبة نتيجة الخسائر التي حققتها الشركة؛
- كما بيّنت جميع نتائج نماذج التنبؤ بالفشل المالي أن الشركة الليبية النرويجية للأسمدة مهددة بالفشل خلال السنوات القادمة؛

### 10. هيكل البحث:

تتضمن الدراسة جانبين نظري وتطبيقي، حيث اعتمدنا في هذا البحث على ثلاثة فصول إضافة إلى

مقدمة وخاتمة، منها فصلين نظريين وفصل تطبيقي على النحو التالي:

**الفصل الأول:** والذي كان بعنوان "مدخل عام حول تقييم الأداء المالي" وتضمن مبحثين خصص المبحث الأول لدراسة الأداء والأداء المالي أما المبحث الثاني فخصص لدراسة عملية التقييم لكل من الأداء والأداء المالي.

**الفصل الثاني:** والذي كان تحت عنوان "الإطار النظري للتنبؤ بخطر الفشل المالي" حيث تم عرض فيه لمفهوم الخطر والتنبؤ والفشل المالي ومختلف المراحل التي يمر بها الفشل المالي هذا فيما يخص المبحث الأول أما المبحث الثاني فتم التطرق إلى أساليب التنبؤ بالفشل المالي.

**الفصل الثالث:** خصص هذا الفصل لدراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال الفترتين (2014-2016) و(2016-2018)، حيث تم عرض مختلف القوائم المالية لشركتي التأمين LA SAA و LA CAAT وتقييم الأداء المالي لهما باستخدام أساليب التنبؤ بالفشل المالي إضافة إلى تطبيق نموذج Sherrod, Kida, Altman & macghough للتنبؤ بالوضعية المالية لهما.

الفصل الأول:  
مدخل عام حول  
تقييم الأداء المالي

## الفصل الأول ..... مدخل عام حول تقييم الأداء المالي

### تمهيد:

لقد شغل الأداء المالي للمؤسسات حيزًا معتبرًا في كتابات وأعمال الكثير من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم، كما يعدّ من المقومات الرئسية في تشخيص الوضعية المالية لها.

فلا يمكن تناول موضوع تقييم الأداء المالي دون الإحاطة بالإطار النظري للأداء نظرا لأهميته في تحقيق أهداف المؤسسات، حيث تعتبر عملية تقييم الأداء عموما وتقييم الأداء المالي على وجه خاص السبيل الأفضل لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على البقاء والاستمرار كما تعمل على إيجاد النقائص والتغرات الملمة بها.

ولدراسة هذا الموضوع بدقة وأكثر شمولًا، قسّنا هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأداء المالي.

المبحث الثاني: الأسس النظرية لعملية تقييم الأداء المالي

### المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأداء المالي

#### تمهيد:

يعد مفهوم الأداء من المفاهيم الجوهرية في مجال التسيير وقاسما مشتركا وعنصرا محوريا لاهتمامات الباحثين، حيث اختلفت الرؤى حول إعطاء مفهوم موحد له، كما يعتبر الأداء المالي على وجه خاص من المصطلحات الأكثر شيوعا خاصة في المجال الاقتصادي نظرا لما له من أهمية بالغة في تحقيق أهداف المؤسسات.

وسوف يتم التطرق إلى هذا الموضوع بدقة وأكثر وضوح في هذا المبحث.

#### المطلب الأول: ماهية الأداء

##### أولا: مفهوم الأداء

يعد الأداء مفهوما شموليا وهاما بالنسبة لجميع المؤسسات بشكل عام<sup>1</sup>، وأيضا من أكثرها شيوعا واستعمالا في حق الاقتصاد وتسهيل المؤسسات حيث حظي باهتمام واسع من قبل الباحثين والمفكرين خاصة في علم الاقتصاد لذلك سنحاول عرض مجموعة من التعاريف له لبعض المفكرين:2

- **(Robins and wlersem):** يعبر عن إمكانية المنظمة في تحقيق ما تصبوا إليه من أهداف بعيدة الأمد.
- **(Weelen and hunger):** النتائج التي ترغب المنظمة فيها والسعي إلى تحقيقها.
- **(الحسيني):** ذلك النشاط الشمولي المستمر الذي يعكس نجاح المنظمة واستمراريتها وقدرتها على التكيف مع البيئة أو فشلها وانكماشها وفق أسس ومعايير محددة تصفها المنظمة وفق متطلبات نشاطاتها في ضوء الأهداف طويلة الأمد.
- **(Kotler and armstrong):** مقابلة أداء المنظمة بأداء منافسيها للتعرف على نقاط القوة وتعزيزها ونقاط ضعفها والحد منها.

<sup>1</sup> مراد حجاج، دراسة قدرة المؤشرات المالية على تفسير الكفاءة النسبية للأداء المالي لمؤسسات الإسمنت الجزائرية - دراسة تطبيقية لمؤسسات المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر خلال الفترة (2011-2016)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات مالية، جامعة غرداية، الجزائر، 2019، ص 26.

<sup>2</sup> خطاب دلال زعبيط نور الدين، تحليل وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، المجلد 4، العدد 1، جوان 2018، ص 198.

## الفصل الأول ..... مدخل عام حول تقييم الأداء المالي

- (David): "مجموعة النتائج المترتبة عن الأنشطة و الممارسات التي تقوم بها المنظمة و التي يتوقع أن يكون مقابل الأهداف الموضوعه و المخططة".
  - (محمد): "على أن الأداء هو نتيجة بين الجهد والإمكانات وأداء الدورة المطلوب تمثيله".
- ومن وجهة نظر أخرى يعرف الأداء بأنه:

▪ (The university of Texas) : " نتائج المخرجات التي يتم الحصول عليها من المنتجات والعمليات بالإضافة إلى أن الأداء يعطي الفرصة لإجراء التقييم، المقارنة نسبة إلى الغايات والمعايير والنتائج السابقة والمقارنة أيضا مع المنظمات الأخرى ويمكن التعبير عنها بمؤشرات مالية وغير مالية".

من خلال ما تقدم من استعراض المفاهيم السابقة نسعى إلى محاولة صياغة مفهوم شامل للأداء إذ نرى بأنه:

✚ "تعبير عن كيفية توظيف الشركة لمواردها المتاحة على وفق معايير محددة وبطريقة متوازنة من أجل تحقيق أهدافها القصيرة والطويلة الأمد بغية الاستمرار في مجال الأعمال".<sup>1</sup>

### ثانيا: أنواع الأداء:

إنّ تصنيف الأداء كغيره من التصنيفات المتعلقة بالظواهر الاقتصادية يطرح إشكالية اختيار المعيار الدقيق والعملي<sup>2</sup>، ولكي يتم تحديد أنواع الأداء يجب اختيار معايير التقسيم وهي معيار مصدر الأداء، معيار الشمولية، المعيار الوظيفي، ومعيار الطبيعة.

#### 1. حسب معيار المصدر:

يمكن تقسيم أداء المؤسسة حسب هذا المعيار إلى نوعين الأداء الداخلي والأداء الخارجي:

أ. **الأداء الداخلي:** كما يطلق عليه اسم أداء الوحدة أي أنه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد فالأداء الداخلي هو أداء متأتي من مواردها الضرورية لسير نشاطها من موارد بشرية، موارد مالية وموارد مادية.

<sup>1</sup> علاء فرحان طالب وايمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص ص 64،65.

<sup>2</sup> عبد الملوك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خبضر، بسكرة، الجزائر، العدد الأول، نوفمبر 2001، ص 89.

## الفصل الأول ..... مدخل عام حول تقييم الأداء المالي

ب. **الأداء الخارجي:** إن الأداء الخارجي لا تتسبب المؤسسة في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، فهذا التنوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع أو ارتفاع القيمة المضافة نتيجة انخفاض أسعار المواد واللوازم والخدمات، وكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء بالإيجاب أو بالسلب.

إن قياس الأداء عملية ضرورية لمعرفة مصدره أيعود للمنظمة وحدها أو للمحيط وحده.

فبقاء المؤسسة مرهون بالأداء الداخلي الذي يمكن الحفاظ عليه وتطويره عكس الأداء الخارجي الذي يمكن أن يكون الخطر على المؤسسة بعد أن كان فرصة.

### 2. حسب معيار الشمولية:

يقسم الأداء حسب هذا المعيار إلى أداء كلي أو أداء جزئي.

أ. **الأداء الكلي:** يتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في النتائج التي ساهمت فيها جميع عناصر المؤسسة دون انفراد جزء أو عنصر لوحده في تحقيقها، فالأداء الكلي للمؤسسة يعني قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى التكاليف الممكنة، مثل الربحية التي يمكن لقسم أو وظيفة لوحدها تحقيقها بل تتطلب تظافر جميع المصالح أو الوظائف.

ب. **الأداء الجزئي:** وهو قدرة النظام التحتي على تحقيق أهدافه بأدنى التكاليف الممكنة فالنظام القاعدي يسعى إلى تحقيق أهدافه الخاصة به، لأهداف الأنظمة الأخرى بتحقيق مجموع أداءات الأنظمة القاعدية بتحقيق الأداء الكلي للمؤسسة.

### 3. حسب المعيار الوظيفي:

يرتبط هذا المعيار بالتنظيم، والذي يحدد الوظائف والنشاطات التي تمارسها المؤسسة.

أ. **أداء الوظيفة المالية:** إن الأداء المالي يتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها من ديون والتزامات، وتحقيق معدل مردودية جيدة بأقل التكاليف.

ب. **أداء وظيفة الإنتاج:** يتحقق الأداء الإنتاجي للمؤسسة عند إنتاج منتجات بجودة عالية وبتكاليف منخفضة، تسمح لها بمزاومة منافسيها وتخفيض نسبة توقف الآلات والتأخر في تلبية الطلبات.

ج. **أداء وظيفة الأفراد:** إن ضمان استخدام موارد المؤسسة بفعالية وتحريك الموارد الأخرى وتوجيهها نحو تحقيق هدف المؤسسة لا يتم إلا عن طريق الأفراد، ولكي تضمن المؤسسة بقاءها واستمراريتها يجب أن

## الفصل الأول ..... مدخل عام حول تقييم الأداء المالي

توظف أفراد أكفاء وذوي المهارات العالية وتسييرهم تسييرا فعالا، وتحقيق فعالية المورد البشري لا تكون إلا إذا كان الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب لإنجاز عمله.

د. أداء وظيفة التموين: يتحقق أداؤها عند الحصول على الموارد من الموردين بجودة عالية وفي الآجال المحددة وبشروط دفع مرضية والحصول على آجال تسديد للموردين تفوق الآجال الممنوحة للعملاء وتحقيق استغلال جيد لأماكن التخزين.

هـ. أداء وظيفة البحث والتطوير: يمكن معرفة أداء وظيفة البحث والتطوير بدراسة المؤشرات التالية:

✓ الجو الملائم للاختراع والابتكار والتّجديد؛

✓ وتيرة التّجديد مقارنة بالمنافسين؛

✓ نسبة وسرعة تحويل الابتكارات إلى المؤسسة؛

✓ التنوع وقدرة المؤسسة على إنتاج منتجات جديدة؛

✓ درجة التّحديث ومواكبة التّطور.

و. أداء وظيفة التّسويق: هذا الأداء يمكن معرفته من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التّسويق أهمها ما يلي:

✓ حصّة السّوق: وهو مؤشر مستعمل بكثرة لتحديد الوضعية التنافسية لمنتج أو لعلامة أو لمؤسسة.

✓ إرضاء العملاء: يتم حساب هذا المؤشر من خلال حساب عدد شكاوى العملاء أو تحديد مقدار مردودات المبيعات.

✓ السّمعة: وتقيس حضور أو تواجد اسم العلامة لدى ذهن الأفراد.

✓ مردودية كل منتج.

ز. أداء وظيفة متعاملو المؤسسة: فالأداء في هذه الوظيفة يأخذ بعين الاعتبار المساهمين، الموظفين العملاء الموردين وأخيرا الدولة.

✓ بالنسبة للمساهمين يتحقق الأداء عندما يتحصل على عائد مرتفع للأسهم واستقرار الأرباح الموزعة.

✓ أما الموظفين فالأداء هو توفير جو عمل ملائم ومعنويات مرتفعة.

✓ أما الموردين فالأداء هو احترام المؤسسة آجال التسديد والاستمرار في التعامل في حين أن الأداء من وجهة نظر العملاء هو الحصول على مدة تسديد طويلة في الآجال المناسبة والجودة العالية.

4. حسب معيار الطبيعة:

تبعاً لهذا المعيار يمكن تصنيف هذا الأداء إلى اقتصادي، اجتماعي، أداء تكنولوجي، أداء سياسي.

## الفصل الأول ..... مدخل عام حول تقييم الأداء المالي

- أ. **الأداء الاقتصادي:** إن الأداء الاقتصادي يعتبر المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيقها ويتمثل في الفوائد الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها مثل رقم الأعمال حصة السوق، المردودية، وتدنية استخدام مواردها مثل: رأس المال، العمل، المواد الأولية.
- ب. **الأداء الاجتماعي:** إن تحقيق الأهداف الاجتماعية يجب أن يتزامن مع تحقيق الأهداف الأخرى وخاصة منها الاقتصادية وفي بعض الحالات لا يتحقق الأداء الاقتصادي إلا بتحقيق الأداء الاجتماعي.
- ج. **الأداء التكنولوجي:** إن الأداء التكنولوجي يتمثل في تحقيق الأهداف مثل هدف السيطرة على مجال تكنولوجي معين، وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهدافا استراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.
- د. **الأداء السياسي:** يمكن للمؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى، مثل تمويل الحملات الانتخابية من أجل إيصال أشخاص معينين إلى الحكم أو مناصب سامية لاستغلالهم فيما بعد لصالح المؤسسة.<sup>1</sup>

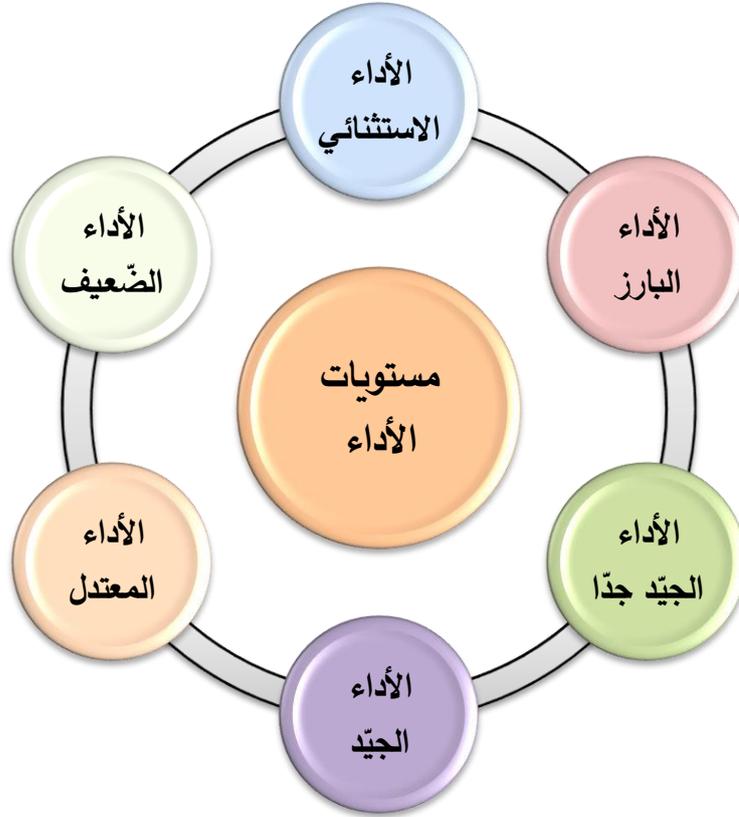
### ثالثا: مستويات الأداء

توجد مجموعة من المستويات للأداء يمكن للمؤسسة الاقتصادية من خلالها التعرف على مستوى أدائها ولعل هذا الاختلاف يعود كما أشرنا لاختلاف المعايير والمقاييس التي يتبناها الباحثين بهذا المجال، وتتمثل هذه المستويات<sup>2</sup>، في الشكل الموالي:

<sup>1</sup> زبيدي البشير، دور التقارير المالية في تحسي الأداء المالي للمؤسسة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة سعد دحلب، البلدة، الجزائر، 2011، ص 57-60.

<sup>2</sup> بكوش لطيفة، مساهمة التسيير على أساس الأنشطة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية -دراسة حالة مجمع صيدال-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة ونظم المعلومات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص 9.

الشكل رقم (1-1): مستويات الأداء



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات سابقة.

1. الأداء الاستثنائي: يبيّن التفوق في الأداء ضمن الصناعة على المدى البعيد والعقود المربحة وكذا الالتزام الواضح من قبل الأفراد ووفرة السيولة وازدهار الوضع المالي.
2. الأداء البارز: بالحصول على عقود عمل كبيرة، امتلاك أفراد ذوي كفاءة، امتلاك مركز ووضع مالي متميز.
3. الأداء الجيد جدًا: يبيّن مدى صلابة الأداء وبتّضح الرّؤية المستقبلية إلى جانب التّمتع بالوضع المالي الجيّد.
4. الأداء الجيّد: يكون فيه تميّز للأداء وفق المعدّلات السّائدة مع توازن نقاط القوة والضعف في المنتجات و/أو الخدمات وقاعدة العملاء مع امتلاك وضع مالي غير مستقر.
5. الأداء المعتدل: يمثل سيرورة أداء دون المعدل، وتغلب نقاط الضعف على نقاط القوة في المنتجات و/أو الخدمات وقاعدة العملاء، مع صعوبة في الحصول على الأموال اللاّزمة للبقاء والنّمو.

6. الأداء الضعيف: الذي يمثل الأداء دون المعدل بكثير، مع وضوح لنقاط الضعف في جميع المحاور تقريبا، فضلا عن وجود صعوبات خطيرة في استقطاب الإطارات المؤهلة، مع مواجهة مشاكل خطيرة في الجوانب المالية.

### المطلب الثاني: الأداء المالي

#### أولاً: مفهوم الأداء المالي

تعددت آراء الباحثين بشأن تحديد المقصود بالأداء المالي؛ منهم من ربط بين الأداء المالي بالقدرة على تحقيق الأهداف المالية، أو بالعائدات المتحققة، أو بالاستخدام الأمثل للموارد، أو مقارنة ما تم انجازا بما تم التخطيط له. وفيما يلي عرضاً تفصيلياً لما بينه الباحثون<sup>1</sup>.

#### عرف الأداء المالي بأنه:

- "المعبر عن أداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلا، ويمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة".<sup>2</sup>
- "يولد الأداء المالي نتيجة للتعبير عن أنشطة المؤسسة الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية عبر دورة النشاط التي تعكس قرارات السنة السابقة أو القرارات ذات الأثر الرجعي".<sup>3</sup>
- "أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر إدارتها للعمل لمعالجة الخلل".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> أنس مصلح ذياب الطراونة، العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية -دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية -، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2015، ص12.

<sup>2</sup> علاء فرحان طالب، مرجع سبق ذكره، ص68.

<sup>3</sup> بوضياف صفاء، دور المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي والتنيد بالفشل المالي -دراسة تطبيقية في قطاع الحليب ومشتقاته-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة مالية وتدقيق جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2018، ص40.

<sup>4</sup> محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص45.

## الفصل الأول ..... مدخل عام حول تقييم الأداء المالي

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نجمل تعريف الأداء المالي كالتالي: يعرف الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية:<sup>1</sup>

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة؛
- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض وأرباح.

### ثانياً: أهمية الأداء المالي

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في انه يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات لمن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات مالية للمستخدمين.

وتتبع أهمية الأداء المالي بشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراجعة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركات واستثماراتها وفقاً للأهداف العامة للشركات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.<sup>2</sup>

### ثالثاً: العوامل الداخلية الإدارية والفنية المؤثرة على الأداء المالي

وتتلخص العوامل المؤثرة على الأداء المالي بالتالي:<sup>3</sup>

#### 1. الهيكل التنظيمي

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية هي الوظائف الإدارية في الشركات والتميز الرأسي هو عدد المستويات الإدارية في الشركات. وأما التميز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.

<sup>1</sup> بورنيسة مريم وخنفري خيضر، الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية على ضوء النماذج الكمية العالمية للتنبؤ بالفشل المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 2، 2019، ص 819.

<sup>2</sup> محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 46، 47.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص 48-51.

## الفصل الأول ..... مدخل عام حول تقييم الأداء المالي

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركات اتخاذ القرار بأكثر فاعلية.

### 2. المناخ التنظيمي

هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، وأما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية وتقييمها ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، أما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل من أدائه وتحقيق مستويات عليا من الإدارة، حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات.

### 3. التكنولوجيا:

هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

وعلى الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات التي لا بد لهذه الشركات من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أداءها وتطويره بهدف الموائمة بين التقنيات والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف المخاطرة والتنوع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

### 4. الحجم:

يقصد بالحجم هو تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها: إجمالي المردودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلبا فقط يشكل الحجم عائقا لأداء الشركات حيث إن زيادة الحجم فان عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيدا، ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وإيجابا من حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة وأن سعر معلومة الوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء الشركات وبينت أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.

### المبحث الثاني: الأسس النظرية لعملية تقييم الأداء المالي

#### تمهيد:

تقف استمرارية المؤسسات وبقاؤها على الوضع المالي لها، حيث يتم تحديد هذا الأخير وفق عدة طرق ووسائل ومنها عملية تقييم الأداء التي تقف على مدى كفاءة استخدام موارد المؤسسة لبلوغ أهدافها، بالإضافة إلى الكشف عن الضعف والخلل في حال وجوده ووضع الحلول اللازمة لذلك.

وهذا ما سوف يتم عرضه من خلال هذا المبحث.

#### المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء

##### أولاً: مفهوم التقييم ودوافعه:

- 1. مفهوم التقييم:** يشير مصطلح التقييم إلى إثبات شيء ما، كما أنّ مفهوم التقييم يكمن في تحويل ما هو متوقع إلى قيمة مقدّرة لقيمة المؤسسة وبعض مكوناتها، حيث أنّ أي قرار تجاري في المؤسسة يتضمن مستوى من التقييم، فعند إعداد الموازنة الرأسمالية للمؤسسة يتم النظر إلى تأثير المشروع على قيمة المؤسسة، وفي التخطيط الاستراتيجي، يركّز على أثر القرارات الاستراتيجية على قيمة المؤسسة أما بالنسبة للنظرة الخارجية للقيمة من قبل المحللين الماليين فإنها تقودهم باتجاه قرار البيع أو الشراء.<sup>1</sup>
- 2. دوافع التقييم:** لقد تطور مفهوم المؤسسة وعملية التقييم بشكل كبير ليصبح مقترن بعملية التسيير، حيث نجد أنّ مسيري المؤسسات يقومون بتقييم ذاتي لمؤسساتهم قصد توجيه واتخاذ قراراتهم التشغيلية والاستراتيجية والمالية، حيث يمكن أن نصنّف دوافع التقييم إلى ثلاث مجموعات:<sup>2</sup>
  - أ. التقييم لأغراض التفاوض:** يشترط في هذه العملية من التقييم توفى طرفان على الأقل، حيث يأتي هذا النوع لإتمام صفقة تقوم بإبرامها المؤسسة، ويتميز هذا النوع بالطرفية وارتفاع تكاليف عملياته نسبياً، مقارنة بالنوع التالي ويقوم بهذا النوع من التقييم خبير خارجي.
  - ب. التقييم لأغراض اتخاذ القرار:** فمن وجهة نظر المساهم والنسبة للمؤسسات المدرجة في البورصة يتميز هذا النوع بالدورية، وانخفاض التكاليف، ويقوم بالعملية مقيم خارجي أو محلل مالي، أما من وجهة نظر

<sup>1</sup> معوج بلال، دور التحليل بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة NCA ROUIBA، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2016، ص60.

<sup>2</sup> معوج بلال، نفس المرجع السابق، ص61.

المسير يستعمل التقييم لغرض ترشيد قرارات المؤسسة، التي تعتبر أهم عمل تسييري، وما يميز هذا النوع من التقييم أنه دوري يسبق أي عملية اتخاذ القرار، كما نجد أنّ المقيّم يكون ضمن هيكل المؤسسة، وقد يلجأ في بعض الأوقات لخبير خارجي.

ج. التقييم لأغراض أخرى: إذ يمكن أن يقوم بالتقييم أي طرف له علاقة بالمؤسسة ورأى ضرورة في ذلك (البنك، الضرائب، الزبائن، الموردون، ..... ) للقيام بإجراءات اتّجاه المؤسسة.

### ثانياً: مفهوم تقييم الأداء وأهدافه

#### 1. مفهوم تقييم الأداء :

- هناك من يراه على انه: "قياس النتائج في نهاية المدة وعادة ما تكون سنة في المؤسسات الاقتصادية ومقارنتها مع النتائج المخططة ومعرفة أسباب هذه النتائج واقتراح الحلول المناسبة إذا ما كانت هذه النتائج سلبية محاولة منها تحقيق نتائج ايجابية في المستقبل".<sup>1</sup>
- وفي تعريف آخر نجد: "تقييم الأداء هو الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط المشروع بهدف قياس النتائج المتحققة ومقارنته بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات وغالبا ما تكون المقارنة بين ما هو متحقق فعلا وما هو مستهدف في نهاية فترة زمنية معينة وهي سنة في الغالب".<sup>2</sup>
- كما يعرف أيضا: "بأنه مجموع الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية من إدارة نشاطاتها في مختلف جوانبه الإداري والإنتاج والتخطيط .... الخ خلال فترة محددة".<sup>3</sup>
- مما سبق يمكن القول أن تقييم الأداء هو: " العملية التي بموجبها القيام بقياس مقارنة النتائج الفعلية والنتائج المخطط لها في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، وهذا من أجل توجيه استغلال موارد مؤسسة بكفاءة وفعالية من أجل تحسين أدائها حتى تصل إلى الأهداف المخططة لها".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> لطرش بلال، دور مراقبة التسيير في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة المؤسسة الميدانية جن جن جيجل، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة جيجل، الجزائر، 2014، ص 55-56.

<sup>2</sup> مجيد الكرخي، تقييم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص 31.

<sup>3</sup> المرجع نفسه.

<sup>4</sup> لطرش بلال، نفس المرجع السابق، ص 56.

### 2. أهداف تقييم الأداء

تستهدف عملية تقييم الأداء تحقيق ما يأتي<sup>1</sup>:

- الوقوف على مستوى إنجاز الوحدة الاقتصادية مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية الكشف عن مواصلة الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وإرشاد المنفذين إلى وسائل فيها مستقبلا؛
- تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية وتحديد إنجازاته سلبا أو إيجابا، الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء الوحدة؛
- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا أكبر بتكاليف أقل وبنوعية جيدة؛
- تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج التقييم الأدائي لكل مشروع، صناعة قطاع، وصولا للتقييم الشامل أعلاه؛
- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشرات في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية والتقديرية غير الواقعية.

### ثالثا: مستويات تقييم الأداء ومراحله:

#### 1. مستويات تقييم الأداء<sup>2</sup>

يأخذ الأداء مستويات مختلفة تدرج عادة حسب الهيكل التنظيمي للإدارة الاقتصادية فهو يبدأ بأصغر وحدة وهي ما سميناه بمركز المسؤولية صعودا إلى مستوى الوحدة الاقتصادية وأخيرا يمكن إعداد تقييم شامل للأداء لجميع الوحدات الاقتصادية في القطاع أو مستوى الاقتصاد الوطني، وبالرغم من أن كل مستوى صعودا يعتمد على المستوى الأدنى منه إلا أن الوظائف والإجراءات التي يتعين على كل مستوى أدائها في عملية التقييم تختلف بعضها عن البعض الآخر وعليه يمكن أن نذكر مستويات التقييم الآتية:

<sup>1</sup> مجيد الكرخي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

<sup>2</sup> مجيد الكرخي، نفس المرجع السابق، ص 40-42.

## الفصل الأول ..... مدخل عام حول تقييم الأداء المالي

- أ. **تقييم الأداء على مستوى مركز المسؤولية:** يقوم المشرف على مركز المسؤولية من الوحدة الاقتصادية بإعداد تقييم الأداء في قسمه مسترشدا بالخطة الإنتاجية للقسم وهذا يتطلب منه:
- متابعة تنفيذ الأهداف المخططة لقسمه يوميا واتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح الانحرافات ضمن الصلاحيات المخول بها.
  - مفاتحة الإدارة العليا في الوحدة الاقتصادية عن الانحرافات والمقترحات التي يراها مناسبة لتصحيحها إذا كان ذلك خارج صلاحياته.
  - إعداد تقارير دورية عن أداء القسم ترفع إلى الإدارة المسؤولة في الوحدة الاقتصادية يوضح فيها مقارنة المنجز بالمخطط والعقبات التي واجهت العملية الإنتاجية في القسم والانحرافات التي حدثت والإجراءات المتخذة أو المطلوب اتخاذها لمعالجتها وأهم المقترحات التي يراها للارتقاء بمستوى الأداء نحو الأفضل.
  - إعداد تقرير سنوي عن تقييم الأداء للقسم يتضمن جميع الإجراءات والتعليمات والأساليب الخاصة بعملية التقييم والتي نصت عليها اللوائح المتعلقة بفعاليات القسم ويرفع هذا التقرير إلى الإدارة المسؤولة في الوحدة الاقتصادية عن تقييم الأداء.
- ب. **تقييم الأداء على مستوى الوحدة الاقتصادية:** وتتخلص الأعمال التقييمية للوحدة الاقتصادية بما يلي:
- دراسة التقارير الدورية (يومية-شهرية-فصلية) المرفوعة من إدارات الأقسام فيها وإعطاء الرأي والتوجيه بشأنها كتدعيم جوانب القوة في أدائها وتقادي جوانب الضعف إضافة إلى إبداء المقترحات اللازمة لمعالجة حالات الإخفاق الناشئة في هذا القسم أو ذلك.
  - إعداد تقرير دوري عن تقييم الأداء على مستوى الوحدة الاقتصادية بالاستناد إلى التقارير الدورية المرفوعة من الأقسام ويتضمن هذا التقرير جميع جوانب النشاط في الوحدة الاقتصادية كما يحتوي على جميع المؤشرات التقييمية الواردة في دليل تقييم الأداء فيها، على أن يناقش هذا التقرير من قبل مجلس المديرين وتعد ندوة للعاملين لشرح محتويات التقارير ومنها جوانب الإخفاق أو النجاح والصعوبات التي واجهت العمليات الإنتاجية على مستوى كل قسم ومناقشة المقترحات التي تقدم لتصحيح الانحرافات في الخطة الإنتاجية والمعالجات التي من شأنها المساعدة في التغلب على المشاكل والصعوبات أعلاه.
  - إعداد تقرير سنوي يتضمن تقييم عن نتائج النشاط في الوحدة الاقتصادية ويحتوي على الجداول والمؤشرات التي تحدد مستوى الأداء خلال السنة المالية في كافة المجالات الإنتاجية والتسويقية والتمويلية و الاستثمارية وشؤون العاملين.
- إضافة إلى الميزانية العمومية وحساب الإنتاج والخسائر وحساب العمليات الجارية وحساب الأرباح وغيرها من الكشوفات الملحقة بالميزانية العمومية التي تغطي مصادر البيانات المالية والإنتاجية التي

اعتمدت في عملية تقييم الأداء الوحدة على أن يناقش شهادة تقرير من قبل العاملين ويوضع في صيغة النهائية ومن ثم يناقشه مجلس المديرين في الوحدة الاقتصادية و يصادق عليه.

• **تقييم الأداء على مستوى الاقتصاد الوطني:** يحتاج العاملون في إعداد المؤشرات الاقتصادية الكلية على المستوى الوطني إلى إعداد تقييم عام لأداء هذه المؤشرات ولهذا و بعد استكمال تقدير الأداء على مستوى الوحدة الاقتصادية يمكن إجراء تقييم الأداء على مستوى الوحدات في القطاع المشابه كالوحدات العاملة في الصناعات البتروكيمياوية أو النسيج أو منتجات الألبان بهدف إعداد تقرير عن مستوى القطاع من ثم التوصل إلى تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني يحتوي بشكل رئيسي على ما حققته القطاعات الاقتصادية المختلفة من قيمة مضافة صافية للدخل القومي وما حققتة من أرباح أو خسارة وما هي نسبة عائد الاستثمار التي بلغتة وما مقدار الموارد التي تحققت للخرينة العامة من النشاط الذي برمته والعملية الأجنبية التي تحققت لميزان المدفوعات من صادرات القطاع الإنتاجي الخارجي إضافة إلى حساب إنتاجية النسب من العاملين مقارنة بإنتاجية الأجر المدفوع له، ومؤشرات أخرى تساعد المخطط ومتخذ القرارات على مستوى الوطني الوقوف على درجة الأداء التي بلغت القطاعات الاقتصادية والانحرافات التي حدثت وصولاً إلى وضع الخطط الكفيلة للارتقاء بالأداء إلى المستوى الذي يحقق للاقتصاد الوطني عائداً اقتصادياً واجتماعياً أفضل.

### 2. مراحل تقييم الأداء

نلخص أهم مراحل عملية تقييم الأداء في المراحل التالية:<sup>1</sup>

- أ. **تحديد الأهداف:** إذ يجب أن تحدد الأهداف بدقة ووضوح وأن تكون هذه الأهداف شاملة.
- ب. **تحديد مراكز المسؤولية:** إذ لابد من تحديد مسؤولية كل وحدة من الوحدات الإدارية والإنتاجية بصورة واضحة.
- ج. **ضرورة وجود مؤشرات ومعايير واضحة للأداء:** إذ يجب أن تتصف هذه المعايير بالوضوح والدقة والبساطة.
- د. **ضرورة توفر نظام سليم وفعال للمعلومات:** فالمعلومات شيء ضروري لتقييم الأداء إذ لابد من توفيرها بالطريقة والكم والنوع والسرعة المطلوبة وأن تتسم بالوضوح والدقة.
- هـ. **تحديد الجهة المسؤولة عن تقييم الأداء:** هناك أكثر من جهة مسؤولة عن تقييم الأداء فقد تكون الجهاز الإداري داخل المنشأة أو الوزارة أو الجهاز المركزي للرقابة أو جميعهم معا طالما أنه لا يوجد تعارض بين أهداف هذه الجهات.

1 لطرش بلال، مرجع سبق ذكره، ص ص 57، 58.

## الفصل الأول ..... مدخل عام حول تقييم الأداء المالي

و. متابعة العمليات التصحيحية: والتي تمنح لمراكز مسؤولية المعلومات والبيانات الناتجة عن عملية التقييم التي تساهم في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

### المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي ومراحله

#### أولاً: مفهوم تقييم الأداء المالي

يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة:<sup>1</sup>

- "تقديم حكم ذي قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتحدة (إدارة الشركة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة)".
- "قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محده سلفاً لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة".
- "انه تحليل نتائج أعمال المؤسسة بهدف كشف مواطن الخلل والانحراف وبيان أسبابها تمهيدا لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها".

ومن التعاريف السابقة نستخلص التعريف التالي: "هو قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقاً وتقدير حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة للشركة وهذا لخدمه أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة".

#### ثانياً: مراحل عملية تقييم الأداء المالي

هناك عدة مراحل تمر بها عملية تقييم الأداء المالي<sup>2</sup>، نبيّنها في الشكل أدناه:

<sup>1</sup> معوج بلال، مرجع سبق ذكره، ص ص 62،63.

<sup>2</sup> سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية للتنبؤ بالتعثر المصرفي-دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2001-2015) -، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص ص 17،18.

الشكل رقم (1-2): مراحل عملية تقييم الأداء المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات سابقة.

- 1. جمع البيانات و المعلومات:** تتطلب عملية قياس الأداء المالي لتوفر البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة عن نشاط المؤسسة التي يمكن الحصول عليها من حسابات الإنتاج والأرباح والخسائر والميزانية العمومية والمعلومات المتوفرة عن الطاقات الإنتاجية والاستخدامات ورأس المال وعدد العاملين وأجورهم وغير ذلك كما أن جميع هذه المعلومات تستخدم لعملية القياس خلال سنة معينة إضافة إلى المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة والبيانات عن أنشطة المؤسسات المشابهة في القطاع نفسه أو في الاقتصاد الوطني أو مع بعض المؤسسات في الخارج لأهميتها في إجراء المقارنات.
- 2. تحليل ودراسة البيانات والمعلومات لقياس الأداء:** للوقوف على مدى دقة وصلاحيّة البيانات والمعلومات لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية قياس الأداء حيث توفر مستوى من الموثوقية لهذه البيانات.
- 3. إجراء عملية قياس الأداء:** يتم إجراء عملية قياس الأداء المالي باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه المؤسسة على أن تشمل عملية القياس النشاط العام للمؤسسة أي جميع الأنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

4. اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات<sup>1</sup>: إن اتخاذ القرار لتصحيح انحراف ما يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقاً أو المعايير المحددة وقياس الأداء الفعلي، ومقارنة الأداء المحقق بالهدف المخطط أو بمعيار معين، لذلك فإن تحليل الانحراف وبيان أسبابه يساعدان على تقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب الذي يجب أن يكون في الوقت المناسب، وفقاً للظروف المحيطة بالقرار.

---

<sup>1</sup> زاهر صبحي بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية – دراسة مقارنة للبنوك الإسلامية العاملة في فلسطين –، رسالة ماجستير، كلية التجارة، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011، ص 21.

### خلاصة الفصل:

من خلال ما تمّ عرضه في هذا الفصل يمكن القول بأنّ الأداء يعتبر بمثابة الوسيلة الأساسية لأيّ مؤسسة ترغب في بلوغ مرحلة النّفوق والتّميز وعليه أصبح من المصطلحات التي لا زالت تحظى باهتمام العديد من الكتاب والمفكرين في حقل الاقتصاد، رغم اختلاف وجهات النظر حول مدلوله.

وعلى الوجه الخاص نرى أنّ الأداء المالي يعتبر مرآة المؤسسة التي تعكس الصورة الحقيقية لمستوى نشاطها ويمكن التّمييز من خلالها على قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة، بالإضافة لكونه الركيزة الأساسية لما تقوم به المؤسسات من أنشطة.

تعدّ عملية تقييم الأداء من الوسائل والطّرق المهمة في تحديد الوضعية المالية للمؤسسات وتحديد جوانب القوّة والضعف لها كما تساعد على اكتشاف الانحرافات والاختلالات والمساهمة في معالجتها وتقديم الحلول والاقتراحات التي تساعد متخذي القرار داخل المؤسسات في تحسين الوضع المالي لها من أجل بلوغ الأهداف وضمان الاستمرارية والبقاء.

الفصل الثاني:  
الإطار النظري للتنبؤ  
بخطر الفشل المالي

## الفصل الثاني ..... الإطار النظري للتنبؤ بخطر الفشل المالي

### تمهيد:

تواجه المؤسسات في جميع القطاعات مشاكل وظواهر خطيرة تهدد وجودها وتعترض طريقها والفشل المالي من أبرز وأخطر هذه الظواهر التي قد تؤدي بالمؤسسات إلى الإفلاس أو الخروج نهائيا من عالم الأعمال، وتحدث هذه الظاهرة نتيجة لجملة من الأسباب بعضها داخلية وأخرى خارجية وهذا ما جعل التنبؤ من المواضيع ذات الأهمية البالغة لدى العديد من المؤسسات والهيئات، نظرا لما تواجهه من مخاطر قد تؤدي إلى تصفيتها.

لذا استوجب عليها تبني فكرة التنبؤ بخطر الفشل المالي الذي قد يواجهها، لضمان استمراريتها وبقائها، ويتم ذلك عن طريق استخدام طرق وأساليب للتنبؤ وهي ما تعرف بالنسب المالية، ومؤشرات التوازن المالي بالإضافة إلى النماذج الكمية التي من شأنها إعطاء إنذار مبكر بخطر الفشل المالي قبل حدوثه.

وهذا ما سوف يتم الإلمام به بأكثر دقة ووضوح من خلال هذا الفصل، انطلاقا من المباحث التالية:

**المبحث الأول: ماهية التنبؤ بخطر الفشل المالي؛**

**المبحث الثاني: أساليب التنبؤ بالفشل المالي.**

### المبحث الأول: ماهية التنبؤ بخطر الفشل المالي

تمهيد:

أصبح موضوع التنبؤ وعدم قدرة المؤسسة على البقاء والاستمرار من المواضيع المهمة في الوقت الراهن، نظرا لكثرة الأسباب التي تؤدي بها إلى الفشل أو الإفلاس لهذا حظي هذا الموضوع بالأهمية البالغة لدى العديد من الباحثين والدارسين، من أجل معالجة خطر الفشل وتجنب المؤسسة من الوقوع في مشاكل قد تؤدي إلى تصفيتها.

### المطلب الأول: مفهوم التنبؤ بخطر الفشل المالي وأهميته

#### أولاً: تعريف التنبؤ بخطر الفشل المالي وأهميته

قبل التطرق إلى تقديم تعريفاً للتنبؤ بخطر الفشل المالي نعرّف التنبؤ أولاً، ثم الخطر، ثم الفشل المالي، وأخيراً التنبؤ بخطر الفشل المالي على النحو التالي:

#### 1. تعريف التنبؤ:

▪ **تعريف (buffat):** أكد buffat انصراف معنى التنبؤ إلى الكشف عن المستقبل وتقديره باستخدام المنهج العلمي.<sup>1</sup>

▪ **تعريف (robbins):** فيرى أن التنبؤ يقوم على أساس أن الإدارة تضع الافتراضات التي تحدّد العلاقة بين عوامل بيئة المؤسسة الخارجية (السياسة، الاجتماعية، الاقتصادية، التكنولوجية، والسوق) والداخلية (الإيرادات، المصاريف، القوة العاملة)، فالتنبؤ هنا يمكن إدارة المؤسسة من السيطرة على حالة التغيير في عوامل البيئة أو التكيف معها لتحقيق الأهداف المنشودة.<sup>2</sup>

#### 2. تعريف الخطر:

لقد تعددت تعريفات الخطر ونذكر منها:

▪ **وليامز وهابنيز (williams and heins):** حيث عرّف الخطر «على أنه حالة من عدم التأكد»<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> معوج بلال، مرجع سبق ذكره، ص 112.

<sup>2</sup> وحيد محمود رامو وسيف عبد الرزاق محمد الوتار، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل شركات المساهمة الصناعية، دراسة عينة من شركات المساهمة الصناعية العراقية في سوق الأوراق المالية، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل العراق، المجلد 32، العدد 09، 2010، ص 15.

<sup>3</sup> حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، تأمين وإدارة الخطر، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2010، ص 15.

## الفصل الثاني ..... الإطار النظري للتنبؤ بخطر الفشل المالي

ومما سبق يمكن القول أنّ الخطر ظاهرة تنطوي على عدم التأكد الممكن قياسه بطريقة موضوعية من تجاوز الخسارة المادية الفعلية للخسارة المحتملة نتيجة وقوع حادث مفاجئ.<sup>1</sup>

### 3. تعريف الفشل المالي:

لقد تعددت تعاريف الفشل المالي ونذكر منها:

- حيث قال عنه (masten & brizigar) هي تلك المرحلة التي تتعرض فيها المؤسسة إلى اضطرابات مالية خطيرة غير قادرة على سداد التزاماتها تجاه الغير.<sup>2</sup>
- هو عبارة عن الحالة التي تكون فيها الوحدة الاقتصادية قد بدأت بالتوجه نحو حدث العسر أو الإفلاس المالي أو تعبير عن عدم قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار في العمل بالسوق وتقديم منتجاتها إلى الزبائن.<sup>3</sup>
- يتمثل في العجز المالي للوحدة الاقتصادية.<sup>4</sup>

بناء على ما سبق ذكره: هو عدم قدرة المنشأة على تحصيل ديونها من طرف الغير إلى جانب عدم السداد النهائي للالتزامات القصيرة والطويلة الأجل حيث تكون قيمة أصولها أقل من قيمة خصومها.<sup>5</sup>

### 4. المفاهيم المشابهة للفشل المالي:

يبدو من ظاهر المعنى لكل من الإفلاس والفشل المالي والعسر المالي والتعثر المالي، أنها تحمل نفس المعنى الاقتصادي، إلا أنّ لكل مصطلح من المصطلحات التالية المعنى الاقتصادي الخاص بها كما يلي:<sup>6</sup>

<sup>1</sup> عيد أحمد أبو بكر ووليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون طبعة، 2009، ص 28

<sup>2</sup> حيدر عباس عبد الله الجنابي، الأسواق المالية والفشل المالي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص 154.

<sup>3</sup> عبد الخالق أودينة وآخرون، استخدام نموذجي شيرود وكيدا في التنبؤ بالفشل المالي بالشركات -دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة الجزائر للفترة 2014-2018-، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 05، العدد 01، مارس 2021، ص 117.

<sup>4</sup> أمير علي خليل الموسوي، اختبار وتحليل نماذج التنبؤ بالفشل المالي للشركات-بحث تطبيقي لعينة من شركات الاستثمار المالي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2007-2011-، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد 10، العدد 39، ص 260.

<sup>5</sup> ماجدة عبد المجيد احمد وهلال يوسف صالح، استخدام النماذج الكمية ومؤشرات التدفقات النقدية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي، -دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية السودانية (2012-2014) -، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 02، العدد 17، 2016، ص 119.

<sup>6</sup> سعاد شكري معمر وآخرون، دور إدارة المخاطر المالية والاندثار المبكر بالفشل المالي للمؤسسة، مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، المجلد 02، العدد 02، 2020، ص 70.

## الفصل الثاني ..... الإطار النظري للتنبؤ بخطر الفشل المالي

أ. **التعثر المالي:** هو خلل مالي يواجهه الشركة نتيجة قصور مواردها وإمكاناتها عن الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير وأن هذا الاختلال ناجم أساسا عن عدم التوازن بين موارد المؤسسة المختلفة (الداخلية والخارجية) وبين التزاماتها في الأجل القصير التي استحققت أو تستحق السداد، وأن هذا الاختلال بين الموارد الذاتية و الالتزامات الخارجية يتراوح بين الاختلال المؤقت العارض وبين الاختلال الحقيقي الدائم وكلما كان هذا الاختلال هيكليا أو يقترب من الهيكلية كلما كان من الصعب على الشركة تجاوز الأزمة التي سببها هذا الاختلال.<sup>1</sup>

ب. **العسر المالي:** ويقصد به عدم قدرة المؤسسة أو الشركة على مواجهة التزاماتها المستحقة في مواعيدها مما سيؤدي بها على المستوى القريب إلى فقدان حرية الخيار، عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات وكذا استغلال الفرص المتاحة أيضا فوات فرص الحصول على الخصومات النقدية، أما على المستوى البعيد فتؤدي إلى تصفية بعض الاستثمارات والأصول في وقت غير مناسب مما يتسبب في إحداث خسائر كبيرة، كالإفلاس وتصفية المؤسسة وما يترتب عليهما من خسائر للدائنين والموردين والمستثمرين.

فالعسر المالي في مجمله يعني عدم قدرة المؤسسة بالسداد والوفاء بالتزاماتها تجاه الغير.<sup>2</sup>

ج. **الإفلاس:** يشير هذا المصطلح إلى حالة الإفلاس القضائي الذي تتعرض له المؤسسة كنتيجة لتوقفها عن تسديد ديونها في مواعيد استحقاقها من طرف محكمة مختصة بغرض بيعها لتسديد هذه الديون لأصحابها، وهو المرحلة التي تلي الفشل المالي كون من خلاله يتم توقيف نشاط المؤسسة بحكم قضائي.<sup>3</sup>

ومن التعاريف السابقة لكل من التنبؤ والخطر والفشل المالي نتوصل إلى تعريف:

**التنبؤ بخطر الفشل المالي:** والذي هو عبارة عن مجموعة التقديرات والنتائج المتعلقة بالمستقبل والتي يتم إعدادها بناء على أسس علمية وأساليب رياضية وإحصائية، وباستخدام بيانات مالية تاريخية سابقة للوصول إلى معلومات مستقبلية بهدف المساعدة في مواجهة الظواهر والأحداث والنتائج المالية المستقبلية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> رحيش سعيدة وشعيب شنوف، **التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين باستخدام نموذج كندا وشيروود -دراسة عينة من شركات التأمين الجزائرية-**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، ص 558.

<sup>2</sup> مصطفى طويطي، **دور التحليل النوعي في التنبؤ في فشل المؤسسة الاقتصادية -حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية-** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2014، ص10.

<sup>3</sup> سعاد شكري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص71.

<sup>4</sup> كروشة فاطمة الزهراء، **استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر المؤسسات -دراسة ميدانية-**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016، ص 21.

### ثانيا: أهمية التنبؤ بخطر الفشل المالي

إن عملية التنبؤ بالفشل المالي للشركات لها أهمية كبيرة خاصة إذا كان توقع الفشل المالي قد تم في الوقت المناسب الأمر الذي يؤدي إلى اتخاذ قرارات انتمانية صحيحة من قبل جهات عديدة وقد ركزت معظم الدراسات والأبحاث على تحديد أدوات يمكن من خلالها إيجاد جهاز إنذار مبكر لرصد دلائل الفشل ووضع الحلول والإجراءات التصحيحية المناسبة قبل حدوثه وبالتالي تعرض لخصائص كبيرة نتيجة لذلك.

للتنبؤ بخطر الفشل المالي أهمية كبيرة لدى جهات عديدة من أهمها:<sup>1</sup>

- 1. البنوك التجارية:** تهتم البنوك التجارية بالفشل المالي لما له من أثر على قروضها وتسهيلات القائمة والقروض والتسهيلات التي درستها تمهيدا لاتخاذ قرار بالموافقة أو عدم موافقة على منحها وبالإضافة إلى ذلك تهتم البنوك بتحديد أسعار وشروط القروض الممنوحة لعملائها في ضوء توقعاتها بالمخاطر الناجمة عن إقراض هؤلاء العملاء وإمكانية حدوث الفشل المالي وتوقيت عملية الانسحاب أو تحديد إمكانية التعاون مع المقترضين لمعالجة المشاكل القائمة.
- 2. المستثمرون:** يهتم المستثمرون بعملية التنبؤ بالفشل المالي لتقييم سلامة استثماراتهم والتميز بين الاستثمارات التي يمكن أن تكون غير ملائمة تمهيدا للتخلص منها خشية تحقيق المزيد من الخسائر.
- 3. إدارة الشركات:** وذلك من خلال إعداد دراسات ومؤشرات للتنبؤ بالفشل المالي والتعامل مع أسبابها لمعالجتها قبل أن تؤدي إلى خسائر كبيرة للشركة وبالتالي إفلاسها.
- 4. الجهات الرسمية:** تستفيد الجهات الرسمية من عملية التنبؤ بالفشل المالية لاتخاذ القرارات الملائمة حتى تتجنب الأزمات التي يمكن أن تحدث في القطاع الخاص أو القطاع العام.
- 5. المنافسون:** يقوم المنافسين في العادة بدراسة تبيين نقاط الضعف للمنافسين وتحديد التنبؤ بالفشل لهؤلاء المنافسين وبالتالي تجنب الوقوع في الأخطاء التي وضع فيها المنافسون والتي أدت إلى حدوث الفشل لهم.

<sup>1</sup> شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 127، 128.

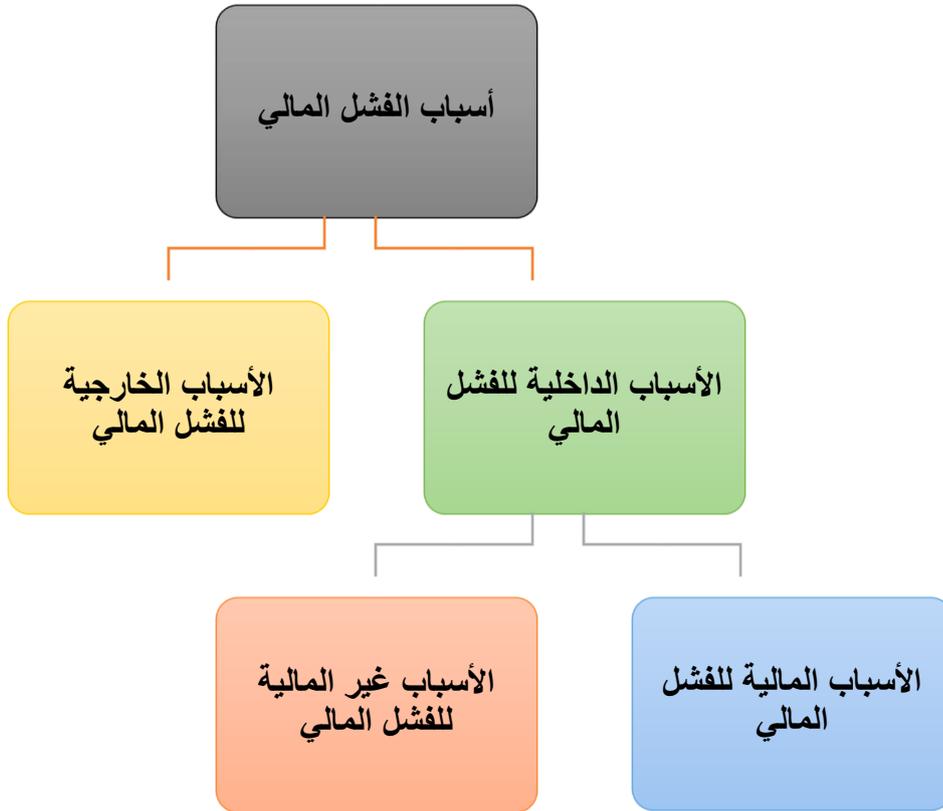
## الفصل الثاني ..... الإطار النظري للتنبؤ بخطر الفشل المالي

### المطلب الثاني: أسباب الفشل المالي ومحدداته

#### أولاً: أسباب الفشل المالي

توجد أسباب متعددة لفشل الشركة تعود كلها في النهاية إلى سوء الإدارة العامة وعدم كفاية السياسات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية المتبعة أي أن السبب المباشر للفشل المالي هو عدم كفاية التدفقات النقدية الداخلية للشركة مما يؤدي إلى عدم القدرة على سداد الالتزامات المستحقة وبالتالي نقص السيولة الأمر الذي يترتب عليه الفشل ومن هناك يمكن إبراز أهم أسباب الفشل المالي على النحو التالي:<sup>1</sup>

#### الشكل رقم (1-2): أسباب الفشل المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات سابقة.

<sup>1</sup> شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 130-132.

## الفصل الثاني ..... الإطار النظري للتنبؤ بخطر الفشل المالي

1. الأسباب الداخلية للفشل: وتنقسم إلى قسمين أسباب مالية وأسباب غير مالية:

أ. الأسباب المالية: وتتمثل فيما يلي:

- إدارة مالية ضعيفة؛
- ارتفاع المديونية؛
- التوسع في توزيع الأرباح؛
- استهلاك الآليات وعدم صيانتها بشكل مناسب؛
- التأخر في تحصيل الديون وارتفاع نسبة الديون المعدومة؛
- زيادة فترة دورة الإنتاج وانخفاض معدل دوران رأس المال والمخزون؛
- زيادة الفجوة بين الربح الإجمالي والربح الصافي.

ب. الأسباب غير المالية: وهي كالتالي:

- ضعف الإدارة وعدم القدرة على اتخاذ القرارات؛
  - عدم توفر الخبرة الإدارية؛
  - عدم وجود معايير صحيحة للترقية والترفيح؛
  - التوسع والانتشار غير المدروس؛
  - عدم كفاءة إدارة المشتريات؛
  - عدم كفاءة إدارة المبيعات؛
  - عدم كفاءة إدارة الإنتاج؛
  - قاعدة ضيقة للعملاء؛
  - انخفاض في جودة ونوعية الإنتاج؛
  - ضعف الرقابة والسيطرة على المخزون؛
  - استعمال تكنولوجيا قديمة؛
  - الاختلاف في العملية الإنتاجية؛
  - انخفاض الروح المعنوية للعاملين وظهور بوادر القلق على مستقبلهم وأمنهم الوظيفي وميلهم لترك العمل.
2. الأسباب الخارجية:

وهي الأسباب التي تخرج عن سيطرة الشركة وتشمل ما يلي:

- المنافسة الشديدة؛
- ظروف اقتصادية عامة إذ تزداد نسب الفشل في ظل الظروف الاقتصادية الصحيحة؛

- تغيير الطلب على منتجات الشركة؛
- التغيير في السياسات الحكومية؛
- إتباع البنوك سياسة متشددة في منح الائتمان وارتفاع التكلفة؛
- التوقعات المتشائمة للمستثمرين؛
- عدم مراعاة مراحل الدورة التجارية وخاصة عند مرحلة الاستقرار؛
- حدوث الكوارث الطبيعية.

### ثانياً: محددات الفشل المالي

توجد بعض المحددات التي تؤثر في دقة عملية التنبؤ ومن أهمها:<sup>1</sup>

#### 1. محددات تتعلق بالبيئة المحيطة:

وتتمثل هذه المحددات في بعض الظروف المحيطة بالمشروع مثل:

- ❖ السلوك الاقتصادي المستقبلي العام المحيط بالمشروع وبعض الأحداث الخارجة عن إرادة المشروع والذي يصعب التحكم بها ومعرفتها ومن أمثلة ذلك حالة الحروب أو الكوارث الطبيعية أو الأزمات الاقتصادية؛
- ❖ كون علم المحاسبة من العلوم الإنسانية فان عملية التنبؤ بموضوعاته تتأثر بالسلوك الإنساني أكثر من تأثرها بالعلوم الطبيعية المحيطة.

#### 2. محددات تتعلق بالنماذج والأساليب الإحصائية:

وتتمثل هذه المحددات بالآتي:

- ❖ البيانات المستخدمة وطبيعة هذه البيانات فقد تكون هذه البيانات موسمية أي لا تعكس الصورة الحقيقية للمشروع والتي تؤثر بدورها في نتائج التنبؤات في المستقبل؛
- ❖ استخدام بعض الأساليب أو النماذج الإحصائية التي تتناسب مع البيانات المتوفرة والتي يتم استخدامها في عمليه التنبؤ.

#### 3. محددات تتعلق بالمشروع وطبيعة نشاطه:

<sup>1</sup> أعمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر -دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في قطاع غزة - رسالة ماجستير، كلية التجارة، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص ص 76،77.

## الفصل الثاني ..... الإطار النظري للتنبؤ بخطر الفشل المالي

وتتمثل هذه المحددات بالآتي:

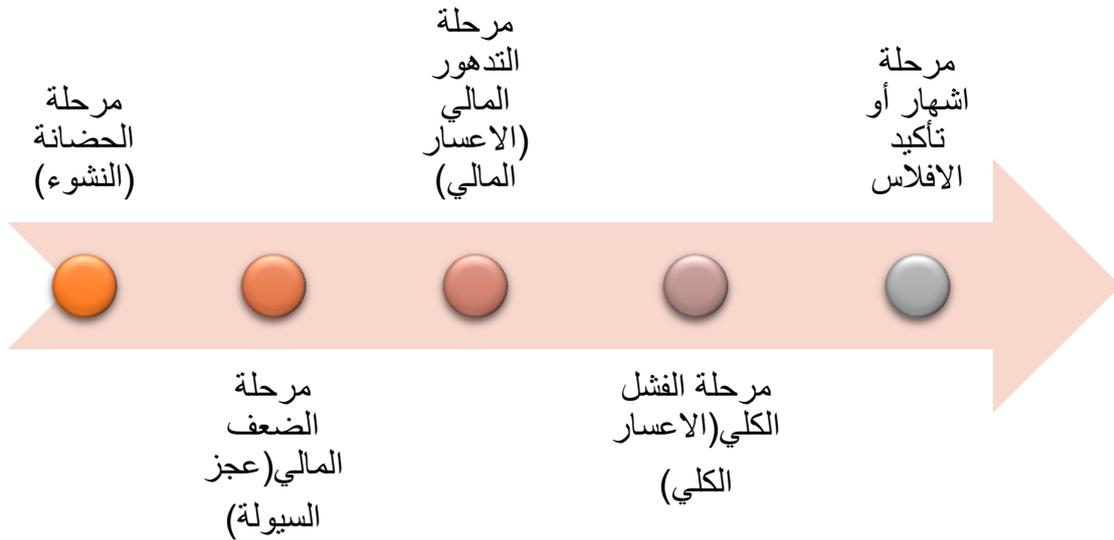
- ❖ اختيار الوقت غير المناسب للقيام بعملية التنبؤ إذ أنها لا تكون متوافقة مع دورة الإنتاج والعمليات في المشروع؛
- ❖ تتوقف عملية التنبؤ على طبيعة مدة نشاط المشروع وتكون أكثر ملائمة في المشروع الذي مدة نشاطه عام؛
- ❖ تلعب الخبرة في عملية التنبؤ للشركة دورا مهما وحيويا في صحة ودقه عمليات التنبؤ التي تقوم بها فكل ما كانت للشركة خبرة في التنبؤ كان ذلك أكثر دقة والعكس صحيح.

### المطلب الثالث: مراحل الفشل المالي ومظاهره

#### أولاً: مراحل الفشل المالي

تمر عملية الفشل المالي بالعديد من المراحل من أهمها الآتي:

الشكل رقم (2-2): مراحل الفشل المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات سابقة.

## الفصل الثاني ..... الإطار النظري للتنبؤ بخطر الفشل المالي

1. **مرحلة الحضانة (النشوء):** في هذه الحالة تكون الشركة غير قادرة وعاجزة عن تسديد التزاماتها المستحقة رغم أن أصولها تفوق الالتزامات المترتبة عليها، وهذه المرحلة من الفشل تسمى مرحلة نقص السيولة في الأمد القصير، وهو ما يعرف بالعسر المالي الفني ويمكن معالجة هذا النوع إذا ما تم ترتيب الوضع المالي الداخلي للشركة.<sup>1</sup>
2. **مرحلة الضعف المالي (عجز السيولة):** في هذه المرحلة تعاني الشركة من عدم قدرتها على مقابلة التزاماتها الجارية وحاجتها الملحة إلى السيولة النقدية بالرغم من زيادة الأصول الملموسة لديها عن التزاماتها، ولكن تكمن المشكلة في أن هذه الأصول ليست سائلة بالدرجة الكافية فضلا على أن رأس المال العامل اللازم مجمد في المخزون والمدينين أو يجب الإشارة إلى أنه من الممكن أن لا تحدث الخسارة الاقتصادية في هذه المرحلة، وأنه ربما تستمر هذه المرحلة ليوم واحد فقط، أو تستمر لعدة شهور ولمعالجة هذا الضعف المالي يمكن للشركة اللجوء إلى اقتراض أموال كافية لمواجهة احتياجاتها النقدية الفورية.
3. **مرحلة التدهور المالي (الإعسار المالي):** وفي هذه الحالة يمكن وصف الشركة بأنها في حالة إعسار مالي وتضطر في هذه الحالة إلى بيع سندات عند معدل عائد أعلى نسبيا عن معدل الفائدة الذي يمكن أن يقبله حامل السند لاستثمار أمواله لدى منشآت أخرى مماثلة لهذه الوحدة في نشاطها وفي هذه المرحلة تصبح الشركة معسرة ماليا، إذ تكون غير قادرة على الحصول من خلال القنوات المعتادة على التمويل اللازم لمقابلة التزاماتها التي حل ميعاد استحقاقها وعند هذه النقطة قد تلجأ الإدارة إلى أساليب مالية جديدة إذ يكون هناك احتمال ضئيل لاستمرار الوحدة ونموها إذا لم تحصل على التمويل اللازم.
4. **مرحلة الفشل الكلي (الإعسار الكلي):** تعد هذه المرحلة نقطة حرجة في حياة الشركة فلا يمكن للشركة تجنب الاعتراف بالفشل، إذ تنتهي كل محاولات الإدارة للحصول على تمويلات إضافية وفي هذه المرحلة تتجاوز الالتزامات الكلية قيمة أصول الوحدة، ويصبح الفشل الكلي والإفلاس محققا بالخطوات القانونية.
5. **مرحلة إشهار أو تأكيد الإفلاس:** تحدث هذه المرحلة عندما تؤخذ الإجراءات القانونية لحماية حقوق المقترضين وبذلك يجري الإعلان عن إفلاس الشركة وهي المرحلة النهائية وبذلك تكون الشركة قد وصلت إلى مرحلة الفشل.<sup>2</sup>

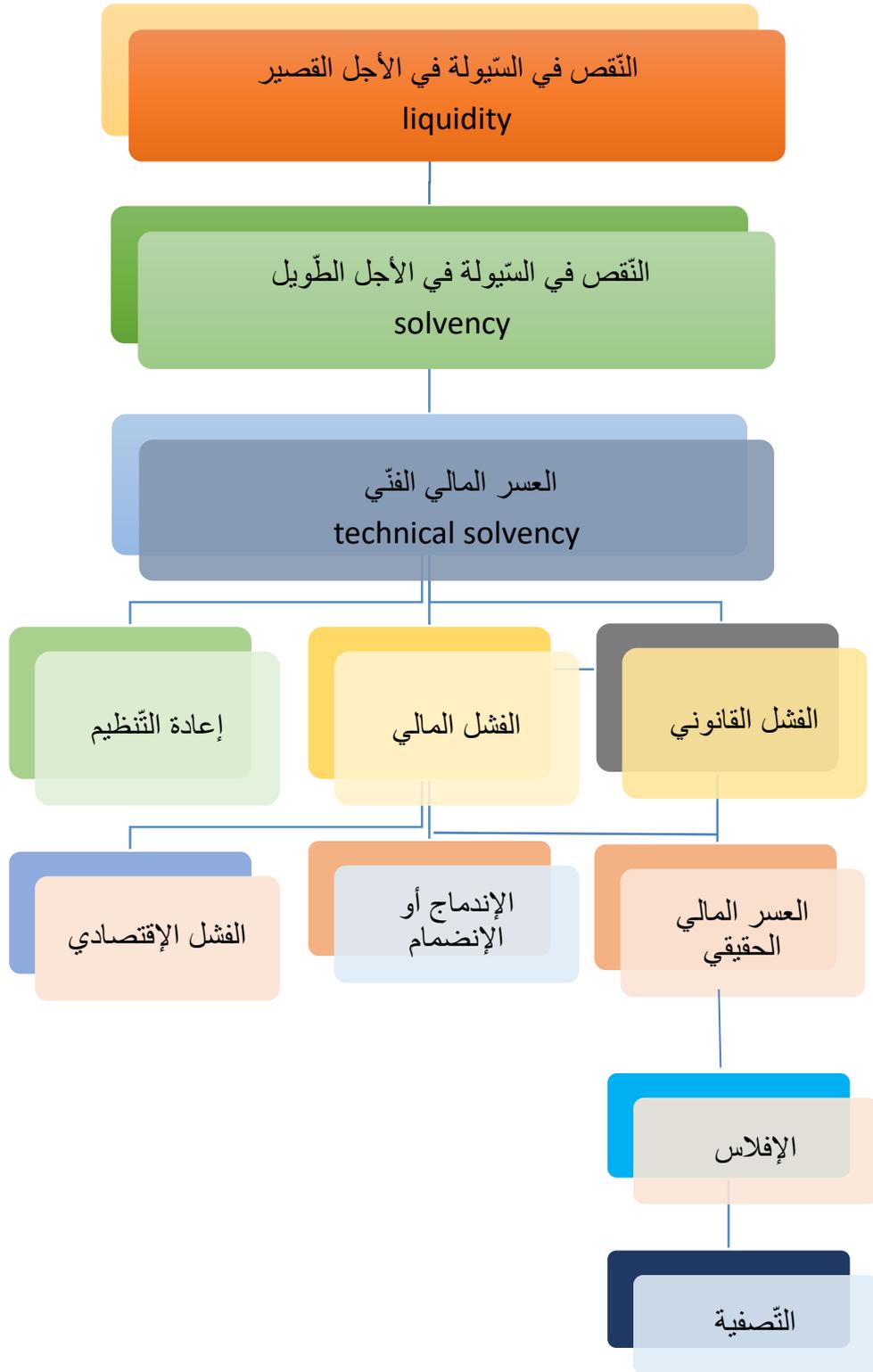
من خلال المراحل السابقة للفشل المالي، يمكن توضيح حالة الإفلاس من خلال الشَّكل الموالي:

<sup>1</sup> عادل نايف خالد المطيري، إمكانية التنبؤ بالفشل المالي باستخدام النسب المالية من وجهة نظر المديرين الماليين-دراسة ميدانية لشركات

المساهمة في دولة الكويت-، رسالة ماجستير، كلية إدارة الأعمال، تخصص محاسبة، جامعة آل البيت، بدون بلد، 2015، ص 20.

<sup>2</sup> حيدر عباس عبد الله الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص 168-170.

الشكل رقم (2-3): مراحل الإفلاس



**المصدر:** الشقيري نوري موسى ومحمود إبراهيم نور ووسيم محمد الحداد وسوزان سمير ذيب، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص 136.

## الفصل الثاني ..... الإطار النظري للتنبؤ بخطر الفشل المالي

### ثانيا: مظاهر الفشل المالي:

- هناك مجموعة من المظاهر والعلامات تدل على احتمالية وقوع المؤسسة في الفشل المالي،<sup>1</sup> حيث أن السبب الرئيسي لفشل الشركات هو حدوث عجز في السيولة ناتج عن نقصان التدفقات النقدية الداخلة لهذه الشركة ومن المظاهر التي يجب ملاحظتها في الشركات التي يتوقع أن يحدث لها الفشل ما يلي:<sup>2</sup>
- الاختلاف في الهيكل المالي للشركة نتيجة الاعتماد المتزايد على الاقتراض قصير الأجل وانخفاض قيمة الأصول المتداولة وتمويل الأصول الثابتة من خلال القروض قصيرة الأجل؛
  - دفع الفوائد على القروض عن طريق الاقتراض قصير الأجل، تدني الربحية وانخفاضها لفترات مالية متتالية؛
  - توزيع أرباح على المساهمين من خلال القروض نتيجة لنقص السيولة عدم تكوين مخصصات والاحتياطات الكافية لعمليات الإحلال والتجديد للأصول الثابتة؛
  - التوسع والانتشار الجغرافي للشركات دون إعداد دراسات جدوى اقتصادية ملائمة؛
  - التقليل من أهمية مشاكل التوسع والانتشار؛
  - تزايد المنافسة من المستوردات أو المنتجة محليا؛
  - الاستمرار في تأجيل سداد أقساط القروض، وإعادة جدولة الديون؛
  - تأجيل سداد أوراق الدّفع؛
  - انخفاض معدّل العائد على الأموال المستثمرة؛
  - ضعف أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة؛
  - ضعف الرقابة على رأس المال، الأمر الذي يؤدي إلى الارتقاع المستمر في بنود المخزون والمدينين مقارنة مع حجم المبيعات؛
  - نقص قيمة رأس المال العامل نتيجة لنقص أوراق القبض والمخزون والمدينين دون أن يقابل ذلك نقص في الالتزامات قصيرة الأجل؛
  - الفشل بالتعرف والسيطرة على الأنشطة الخاسرة في الشركة؛
  - عدم الالتزام بالشروط الخاصة باتفاقيات القروض والتسهيلات وخاصة البنود المعلقة بنسبة المديونية ورأس المال العامل.

<sup>1</sup> أبركان محمد، أهمية تحليل التدفقات النقدية ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات-دراسة عينة من المؤسسات الناشطة في قطاع

البناء والأشغال العمومية خلال الفترة (2014-2017) -، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية

ومحاسبة، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2020، ص 58.

<sup>2</sup> شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 129، 130.

### المبحث الثاني: أساليب التنبؤ بالفشل المالي

#### تمهيد:

إنّ تعرّض المؤسسات للفشل المالي ينجر عنه خسائر كبيرة تضر بالمؤسسة والمتعاملين معها على حدّ سواء، لذلك برز الاهتمام المتزايد حول كيفية التنبؤ به وطرق علاجه باستخدام النّسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، وكذا القيام بعدة محاولات لتطوير النّماذج الكميّة التي يمكن من خلالها إعطاء تنبئها مبكراً من أجل حماية المؤسسات من الفشل الذي قد يواجهها.

وهذا ما سوف نتطرق له في هذا المبحث.

#### المطلب الأول: التنبؤ بالفشل المالي باستخدام النّسب المالية

بالرغم من أن النسب المالية قد ظهرت وتم استخدامها من نحو أكثر من قرن من الزمن إلا أنها تمثل إحدى أدوات التحليل المالي التي يتم الاعتماد عليها من قبل المستثمرين والدائنين وغيرهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

هذا ونتيجة للتطور في النسب المالية من حيث تركيبها وطريقة استخدامها، ازدادت الحاجة إليها من جانب المستفيدين منها، فالنسب المالية تعتبر أهم أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي مستقبلاً للمنشآت، وهي على النحو التالي:<sup>1</sup>

#### أولاً: نسب السيولة

وهي نسب تقيس القدرة على أداء الالتزامات القصيرة الأجل وتعتبر عن قابلية المؤسسة على تحويل موجوداتها المتداولة إلى سيولة نقدية للوفاء بالتزاماتها المستحقة الأداء.<sup>2</sup>

وهناك أربعة نسب تقيس السيولة<sup>3</sup>، يتم عرضها كالتالي:

<sup>1</sup> حليلة خليل جرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، -دراسة تطبيقية على المنشآت المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية-، رسالة ماجستير، كلية التجارة، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص 57.

<sup>2</sup> عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، الطبعة الثانية، 2008، ص ص 102، 103.

<sup>3</sup> أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، الطبعة الثانية، 2012، ص 81.

### 1. نسبة التداول (السيولة العامة) أو (الملاءة العامة):<sup>1</sup>

تقيس هذه النسبة مدى إمكانية المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المستحقة من خلال تحويل جميع الموجودات المتداولة إلى سيولة نقدية لمقابلة التزامات وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

ونميّز الحالات التالية:

➤ إذا كانت نسبة السيولة العامة < 1: يعني أن رأس المال العام الموجب والمؤسسة تتمتع بقدره عالية على الوفاء بالتزاماتها وهي الحالة المثالية للمؤسسة.

➤ إذا كانت نسبة السيولة العامة > 1: معناه أن رأس المال العامل سالب والمؤسسة تعاني من نقص في سيولتها لمواجهة التزاماتها وهذا النقص قد ينعكس على هامش الأمان التي توفره المؤسسة عادة لسداد التزاماتها.

➤ إذا كانت نسبة السيولة العامة = 1: يعني أن رأس المال العامل معدوم وأن المؤسسة مولت كل أصولها بواسطة الديون القصيرة الأجل.

### 2. نسبة السيولة السريعة (السيولة الخاصة):

تمثل هذه النسبة العلاقة بين الموجودات المتداولة (باستثناء المخزون والمصروفات المقدمة) وبين المطلوبات المتداولة،<sup>2</sup> وتحسب بالعلاقة التالية:<sup>3</sup>

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول الجارية} - \text{البضاعة}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

<sup>1</sup> عبد الستار الصياح وسعود العامري، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات علمية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الرابعة 2010، ص ص 57،58.

<sup>2</sup> عدنان تايه النعيمي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص103.

<sup>3</sup> عبد الناصر إبراهيم نور، أصول المحاسبة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2005، ص35.

### 3. نسبة النقدية (نسبة السيولة الجاهزة):

يهتم المحللون بهذه النسبة لأن موجودات المؤسسة من النقد والأوراق المالية هي الموجودات الأكثر سيولة وهي التي تعتمد عليها المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها بشكل رئيسي خاصة إذا لم تتمكن مؤسسة من تسديد موجوداتها الأخرى، هذا ومن المهم الانتباه إلى أن تدني هذه النسبة لا يعني في كل الأحوال سوء وضع الحلول لدى المؤسسة لأنها قد تكون لها ترتيبات الاقتراض مع البنوك تحصل بموجبها على النقد عند الحاجة،<sup>1</sup> ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:<sup>2</sup>

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{الأصول النقدية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

### ثانياً: نسب النشاط

وضعت نسب النشاط لتقييم مدى نجاح المؤسسة في إدارة الموجودات والمطلوبات<sup>3</sup>، وتقيس مدى كفاءتها استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الأصول ومدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر حجم من المبيعات وتحقيق أعلى ربح ممكن.<sup>4</sup>

ومن أهم هذه النسب:

#### 1. معدل دوران الأصول:

تستعمل هذه النسبة في قياس مدى استغلال مجموع الأصول بأنواعها المختلفة في توليد المبيعات وليس هناك معدل نمطي لجميع المؤسسات.<sup>5</sup>

#### أ. معدل دوران إجمالي الأصول:<sup>6</sup>

<sup>1</sup> عمار بن مالك، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، -دراسة حالة شركة اسمنت السعودية للفترة الممتدة -2006-

2010-رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011، ص42.

<sup>2</sup> خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وحدود المشاريع، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2010، ص63.

<sup>3</sup> عبد المعطي ارشيد وحسن علي خربوش، أساسيات الإدارة المالية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2011، ص83.

<sup>4</sup> ياسر السكران وموسى مطر، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية 2006، ص195.

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص195.

<sup>6</sup> علي عباس، الإدارة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص87.

## الفصل الثاني ..... الإطار النظري للتنبؤ بخطر الفشل المالي

تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على توليد المبيعات، كما تعتبر أكثر شمولية لأنها تأخذ في الاعتبار إجمالي الأصول وليس الثابتة فقط. ويمكن حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \text{المبيعات} \div \text{مجموع الأصول.}$$

ب. **معدل دوران الأصول الجارية:** يشير هذا المعدل إلى مدى استخدام الأصول الجارية في توليد المبيعات خاصة في الشركات التجارية والمعدل المرتفع للنسبة يشير إلى كفاءة أو احتمال الاعتماد على رأس مال العامل قليل ويحسب هذا المعدل وفق العلاقة التالية<sup>1</sup>:

$$\text{معدل دوران الأصول الجارية} = \text{صافي المبيعات} \div \text{مجموع الأصول.}$$

ج. **معدل دوران الأصول غير الجارية (الثابتة):**<sup>2</sup>

يهدف هذا المعدل إلى قياس مدى كفاءة الإدارة في استغلال الأصول الثابتة ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول غير الجارية} = \text{صافي المبيعات} \div \text{مجموع الأصول غير الجارية.}$$

2. **معدل دوران المخزون:**<sup>3</sup>

يقيس هذا المعدل دوران المخزون لبيان كفاءة إدارة المبيعات في تسويق منتجاتها، فكلما دار المخزون أكثر كلما حقق المشروع مبيعات أكبر، ومن ثم تحقيق هامش ربح أكبر، ويحسب بالعلاقة التالية:

<sup>1</sup> فيصل محمود الشاورة، مبادئ الإدارة المالية إطار نظري ومحتوى علمي التمويل-الاستثمار-التخطيط-التحليل المالي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2013، ص 314.

<sup>2</sup> محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، دار الهناء للتجليد الفني، الإسكندرية، مصر، بدون طبعة 2009، ص 367.

<sup>3</sup> علي خلف عبد الله، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، تخصص تحليل مالي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008، ص 25.

معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات ÷ متوسط المخزون.

ويحسب متوسط المخزون وفق العلاقة التالية:<sup>1</sup>

متوسط المخزون السلعي = (مخزون أول مدة + مخزون آخر مدة) ÷ 2.

ويشير متوسط فترة التخزين:<sup>2</sup>

إلى عدد الأيام بالمعدل التي يبقى فيها المخزون في مخازن قبل بيعه وبشكل عام كلما قصرت هذه المدة كلما كانت درجة السيولة أعلى وعملية بيع المخزون أسهل كما هو يدل قصر الفترة بالأيام لهذه النسبة على كفاءة استخدام الموارد من قبل مؤسسة وخاصة المستثمر منها في المخزون. وتحسب فترة التخزين بالعلاقة التالية:

متوسط فترة التخزين = 360 ÷ معدل دوران المخزون.

**3. معدل دوران الذمم المدينة (الزبائن):<sup>3</sup>**

تستخدم هذه النسبة لقياس القدرة على تحويل المديونية إلى نقدية في شكل عدد من دورات التحصيل، وتحسب وفق العلاقة التالية:

معدل دوران الذمم المدينة (الزبائن) = صافي المبيعات الآجلة / متوسط الذمم المدينة (الزبائن)

<sup>1</sup> محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 2009 ص 143.

<sup>2</sup> فايز سليم حداد، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2009، ص 71.

<sup>3</sup> خالد محمود الكحلوت، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، -دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة-، رسالة ماجستير، كلية التجارة، تخصص محاسبة التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2005، ص 42.

## الفصل الثاني ..... الإطار النظري للتنبؤ بخطر الفشل المالي

وتحسب فترة التحصيل وفق ما يلي:

$$\text{فترة التحصيل} = 360 / \text{معدل دوران الذمم المدينة.}$$

#### 4. معدل دوران الذمم الدائنة (الموردين):<sup>1</sup>

تشير هذه النسبة إلى متوسط تسديد الموردين ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الذمم الدائنة (الموردين)} = \text{تكلفة البضاعة المباعة أو المشتريات} / \text{متوسط الذمم الدائنة.}$$

انتهاج سياسة جيدة لتسيير الخزينة تقتضي أن تكون مدة تسديد الزبائن أقل من مدة تسديد الموردين حتى يتوفر للمؤسسة السيولة الكافية لتسديد التزاماتها اتجاه الموردين دون المساس بقدرتها على تسديد الديون.

وتحسب فترة السداد وفق العلاقة التالية:<sup>2</sup>

$$\text{فترة السداد} = 360 / \text{معدل دوران الذمم الدائنة (الموردين).}$$

#### ثالثاً: نسب المردودية (الربحية):

هي النسب التي تقيس كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق الربح على المبيعات وعلى الموجودات وعلى حقوق الملكية فكلما زادت هذه النسب كلما كان هذا أفضل للمؤسسة، وبالتالي فإن هذه النسب تستخدم لتقييم أداء المؤسسة.<sup>3</sup>

ومن أهم هذه النسب:

<sup>1</sup> فاتح ساحل ويوسف بومدين، تسيير التسيير المالي للمؤسسة، دار بلقيس للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2016، ص 71.

<sup>2</sup> خالد محمود الكلوت، مرجع سبق ذكره، ص 43.

<sup>3</sup> توفيق سميح محمد الأغوات، دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركات البوتاس العربية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية والمالية، تخصص محاسبة، جامعة الإسراء، عمان، الأردن، 2015، ص 35.

## الفصل الثاني ..... الإطار النظري للتنبؤ بخطر الفشل المالي

### 1. نسبة المردودية الاقتصادية:

تسمى كذلك بالعائد على الموجودات حيث تعكس هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من جميع موجوداتها وتقيس أيضا مدى نجاح الإدارة في استعمال هذه الموجودات<sup>1</sup>، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:<sup>2</sup>

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \text{فائض الإجمالي للاستغلال} \div \text{مجموع الأصول.}$$

### 2. نسبة المردودية المالية:

تهتم هذه النسبة بالدرجة الأولى بالمساهمين والمستثمرين المحتملين بالإضافة إلى المسيرين، وهي مؤشر على قدرة المؤسسة على مكافأة المساهمين وزيادة ثروتهم الصافية الناتجة عن أنشطتها العادية، سواء على شكل أرباح موزعة أو على شكل تخصيص احتياطات من شأنه رفع القيمة الجوهرية للأسهم التي يحملونها، وحتى يرضى المساهم أو المستثمر ويقبل بوضع مدخراته لدى المؤسسة يجب أن تكون مردوديتها المالية مرتفعة، وتحسب بالعلاقة التالية<sup>3</sup>:

$$(ROE) = \text{النتيجة الصافية/الأموال الخاصة} \times 100$$

والجدول التالي يوضح المعادلات الممكنة للمردودية المالية وتقييماتها:

<sup>1</sup> محمد أمين عكوش، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن (ENAP) مؤسسة مديغة ومراطة الروبية (TAMEG)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 52.

<sup>2</sup> بومخلوف عبد النور، تقنيات وأساليب التحليل المالي الديناميكي في تقييم مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين على الأضرار - دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT -، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاديات التأمين جامعة سطيف 1، الجزائر، 2016، ص 34.

<sup>3</sup> محمد أمين عكوش، نفس المرجع السابق، ص 53.

الجدول رقم (2-1): تقييم معدلات المردودية المالية

التقييم	معدل المردودية المالية
لا توجد مردودية مالية	$ROE \geq 0\%$
مردودية مالية ضعيفة	$ROE \geq 5\%$
مردودية مالية متوسطة	$ROE \geq 10\%$
مردودية مالية مرتفعة ومرضية	$ROE \leq 10\%$

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

محمد أمين عكوش، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن (ENAP) مؤسسة مدبغة ومراطة الروبية (TAMEG)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 52.

### 3. نسبة المردودية التجارية:<sup>1</sup>

هي معيار مهم لتقييم الأداء في المؤسسات التجارية وتتمثل هذه المردودية في قدرة المؤسسة على تحقيق هامش تجاري فهي بذلك تقدم معلومات للحكم على فعالية وكفاءة الأنشطة التجارية أو الصناعية التي تمارسها المؤسسة، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية التجارية} = \text{نتيجة الدورة الصافية} \div \text{رقم الأعمال خارج الرسم.}$$

<sup>1</sup> عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بيسكرة (2000-2002)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2002، ص 82، 83.

## الفصل الثاني ..... الإطار النظري للتنبؤ بخطر الفشل المالي

### رابعاً: نسب الهيكلة (نسب التمويل أو المدبونية أو الرفع):

هي من النسب المهمة بالنسبة للمقرضين والمستثمرين، بالإضافة للإدارة، حيث أن هذه النسب تظهر مدى مساهمة الديون سواء ممثلة في الالتزامات القصيرة الأجل أو الطويلة الأجل في تمويل أصول الشركة مقارنة بمساهمة الملاك فعن طريق نسب الرفع المالي نستطيع معرفة نسبة حقوق المساهمين وكذلك نسبة القروض أو الديون الخارجية، وتستخدم من أجل إبراز العلاقة بين أموال المساهمين والأموال المقدمة من المقرضين ومدى التوازن بينهما، ويعتبر ارتفاع هذه النسبة مؤشر خطر لهذه المؤسسة<sup>1</sup>، وذلك من خلال النسب التالية<sup>2</sup>:

نسبة الديون إلى إجمالي الأصول = إجمالي الديون / إجمالي الأصول.

نسبة الديون إلى رأس المال = إجمالي الديون / حقوق الملكية.

نسبة الأصول إلى حق الملكية = إجمالي الأصول / حق الملكية.

حيث تحقيق التوازن في هذه النسبة يعد ضرورياً، حتى يفضل الدائنون نسبة اقتراض متوسطة ومعقولة وذلك لأنه كلما انخفضت هذه النسبة كلما زاد هامش الأمان بالنسبة لهم في حالة إشهار إفلاس المؤسسة، وبيع أصولها، وعلى العكس من ذلك يفضل الملاك نسبة اقتراض مرتفعة.

<sup>1</sup> فهد راشد مسعود الهاجري، أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت، رسالة ماجستير، كلية إدارة المال والأعمال، تخصص محاسبة، جامعة آل بيت، بدون بلد، 2016، ص ص 40-41.

<sup>2</sup> انفال حدة خبيزة، تأثير الهيكل المالي على استراتيجية المؤسسة الصناعية -دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب GMS بسكرة- رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، سنة 2012، ص ص 37، 38.

## الفصل الثاني ..... الإطار النظري للتنبؤ بخطر الفشل المالي

### المطلب الثاني: التنبؤ بالفشل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

يتم دراسة التوازن المالي من خلال ثلاث مؤشرات أساسية تتمثل في: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة.

#### 1. رأس المال العامل (FR):

هو أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي، خاصة على المدى القصير وذلك بتاريخ معين.

ويتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة،<sup>1</sup> ويحسب كما يلي:<sup>2</sup>

✚ من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

✚ من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل = الأصول الجارية - الخصوم الجارية.

يمكن عرض حالات رأس المال العامل كما يلي:

➤ الحالة 01: رأس المال العامل = 0 (صفر)

أي أن:

الأصول الثابتة = الأموال الدائمة.

هذا يعني أن الشركة تحقق الحد الأدنى للتوازن المالي.

<sup>1</sup> مليكة زغيب وبوشنقىر ميلود، التفسير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010، ص 49.

<sup>2</sup> فاتح ساحل ويوسف بومدين، مرجع سبق ذكره، ص 14.

➤ الحالة 02: رأس المال العامل < 0 (أكبر من صفر أي موجب):

في هذه الحالة تكون الأموال الدائمة كافية لتغطية الأصول غير الجارية، أي وجود فائض في دورة الاستثمار، يعتبر هذا الفائض هامش أمان تستخدمه المؤسسة في تمويل اختلالات (عجز) دورة الاستغلال الناتجة عن كون الخصوم الجارية (الديون قصيرة الأجل) غير كافية لتغطية الأصول الجارية.

➤ الحالة 03: رأس المال العامل > 0 (أقل من الصفر أي سالب):

في هذه الحالة هذا يعني أن جزء من الأصول غير الجارية ممول من الديون قصيرة الأجل وهو وضع غير سليم، كون أن فترة استحقاق الديون قصيرة الأجل أقصر من فترة تحول الأصول غير الجارية إلى سيولة مما يدع المؤسسة في حالة عسر مالي أي عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل.

2. احتياجات رأس المال العامل (BFR):

ينتج عن دورة الاستغلال تدفقات نقدية داخلية وأخرى خارجية، وفي كثير من الحالات لا تستطيع المؤسسة تغطية ديونها للاستغلال بواسطة حقوقها ومخزوناتا نتيجة وجود فوارق زمنية بين الاستغلال تجعل المؤسسة بحاجة للحصول على أموال لتغطية احتياجاتها والتي يعبر عنها بالاحتياجات من رأس المال العامل<sup>1</sup>، ويحسب بالعلاقة التالية:<sup>2</sup>

$$(BFR) = (\text{استخدامات الاستغلال} + \text{استخدامات خارج الاستغلال}) - (\text{موارد الاستغلال} + \text{الموارد خارج الاستغلال}).$$

ويتفرع احتياج رأس المال العامل (BFR) إلى العناصر التالية:<sup>3</sup>

أ. الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال (BFRE): يمثل الأصول المتداولة الاستغلال التي لا تستطيع المؤسسة تمويلها بموارد الاستغلال المالية قصيرة الأجل، ويحسب كما يلي:

<sup>1</sup> سمرود زبيدة وسحنون جمال الدين، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن-دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية ANESRIF للفترة (2017-2018)-، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 03، جانفي 2020، ص 353.

<sup>2</sup> خالد سيف الاسلام بوخلخال وعلال بن ثابت، قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة والتقليدية ودراسة فعاليتها في خلق القيمة-دراسة حالة مجمع صيدال خلال الفترة (2009-2019)-، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 01، 2011 ص 147.

<sup>3</sup> سمرود زبيدة وسحنون جمال الدين، نفس المرجع السابق، ص 353.

## الفصل الثاني ..... الإطار النظري للتنبؤ بخطر الفشل المالي

الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال (BFRE) = استخدامات الاستغلال - موارد الاستغلال.

ب. الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRHE): يمثل الأصول المتداولة خارج الاستغلال التي لا تستطيع المؤسسة تمويلها بالموارد المالية خارج الاستغلال في الأجل قصير ويحسب كما يلي:

الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRHE) = استخدامات خارج الاستغلال - الموارد خارج الاستغلال.

### 3. الخزينة (TN):

تمثل مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً.<sup>1</sup> ويمكن حسابها بالطرق التالية:<sup>2</sup>

الخزينة (TN) = رأس المال العامل الصافي - احتياجات رأس المال العامل.

الخزينة (TN) = خزينة الأصول - خزينة الخصوم.

يمكن عرض حالات الخزينة:

➤ الحالة 01: إذا كانت الخزينة  $< 0$  (أكبر من صفر أي موجبة):

فهذا يدل على وجود فائض، وعلى المؤسسة أن تحسن استغلاله واعتماداً على مشاريعها التنموية المستقبلية وفترات استحقاق الديون وتحصيل الحقوق.

➤ الحالة 02: إذا كانت الخزينة  $= 0$  (تساوي الصفر هي الحالة المثلى):

<sup>1</sup> مليكة زغيب وبوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 53.

<sup>2</sup> فاتح ساحل ويوسف بومدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 19، 18.

## الفصل الثاني ..... الإطار النظري للتنبؤ بخطر الفشل المالي

أي أن المؤسسة قد استعملت كل دينار متاح لها، لكن تبقى هذه الحالة نظرية لان نشاط المؤسسة يستدعي دائماً وجود قيمة معينة من السيولة.

➤ الحالة 03: إذا كانت الخزينة  $> 0$  (أقل من الصفر أي سالبة):

أي وجود عجز على مستوى الخزينة، وهذه الحالة السيئة قد تدفع بالمؤسسة إلى العسر المالي إذا كانت قيمة العجز معتبرة وحان وقت استحقاق الديون.

### المطلب الثالث: التنبؤ بالفشل المالي باستخدام النماذج الكمية

نشط الباحثون في الو.م.أ في مطلع الستينات، في إجراء دراسات هادفة إلى تحديد المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها للتنبؤ بالفشل المالي، وذلك نظراً لحوادث إفلاس الشركات التي أخذت تتزايد محققة أضرار كبيرة على جهات عدة وتوصلت هذه الدراسات إلى ما يعرف بالنماذج الكمية الموضحة في الجدول الموالي حسب تسلسلها الزمني:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> رحيش سعيدة وشعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص ص 560، 561.

الجدول رقم (2-2): نماذج التنبؤ بالفشل المالي

الباحث	السنة	الباحث	السنة
TAFFLER	1982	BEAVER	1966
BOOTH	1983	ALTMAN	1968
FUIMER	1984	MEYER & PIFER	1970
ZMIJEWSKI	1984	WILCOX	1971
CAMPISI	1985	LEV	1971
ZAVEGREN	1985	DEAKIN	1972
CASEY	1986	ALTMAN & MACGHOUGH	1974
SHERROD	1987	BLUM	1974
KOH	1990	LIBBY	1975
HART	1992	SINKEY	1975
PAZ	1992	ARGENTI	1976
EDWARDS	1993	MOYER	1977
WARD & FOSTER	1997	TAFFLER & TISSHOW	1977
LENNOX	1999	OHLSON	1980
KOH & TAN	1999	KIDA	1981
SHIRATA	2002	VEAZY	1981

المصدر: من إعداد الطالبتين:

بالاعتماد على رحيش سعيدة وشنوف شعيب، التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين باستخدام نموذجي SHERROD و KIDA، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد 5 العدد 1، الجزائر، 2019، ص 561.

### أولاً: نموذج بيفر<sup>1</sup> (Beaver model 1966)

يعتبر (Beaver) صاحب فكرة إمكانية صياغة نموذج لقياس فشل الشركات سمي النموذج باسمه حيث قام بتحديد هذا النموذج بناءً على دراسة تمت سنة 1966 تضمنت مقارنة ل(30) نسبة مالية تم إحصاؤها على 158 شركة نصفها في وضعية جيدة والنصف الثاني يمثل شركات فاشلة، شملت بيانات الدراسة الفترة 1954-1964 حيث استخدمت لغرض التنبؤ بالفشل، تعدّ هذه الدراسة من الدراسات الرائدة في هذا المجال ولقد لجأ (Beaver) إلى انتقاء نسب مالية مميزة للأداء سميت بالنسب المركبة، وكان عنوان هذه الدراسة **Financial Analysis as Predictions of Failure**، وقد قام (Beaver) باختبار 30 نسبة مالية ليتوصل في الأخير إلى قبول ستة منها فقط لقدرتها على التنبؤ بالفشل وقبل حدوثه بخمس سنوات حيث كانت نسبة الخطأ (10%، 18%، 21%، 24%، 22%) في السنوات التي تسبق حدوث الفشل على التوالي، وهذه النتائج ذات دلالة إحصائية عند 95% مؤكدة قدرة التغيرات التي حددتها على التنبؤ المبكر بالفشل، حيث تمثلت هذه النسب المالية التي اعتمدها (Beaver) في صياغة نموذجها على النحو التالي:

$$R_1 = \text{التدفق النقدي} / \text{مجموع الديون؛}$$

$$R_2 = \text{صافي الربح قبل الفائدة والضريبة} / \text{مجموع الموجودات؛}$$

$$R_3 = \text{المديونية} / \text{مجموع الموجودات؛}$$

$$R_4 = \text{صافي رأس المال العامل} / \text{مجموع الموجودات؛}$$

$$R_5 = \text{نسبة التداول} = \text{الموجودات المتداولة} / \text{المطلوبات المتداولة؛}$$

$$R_6: \text{نسبة التداول السريعة} = (\text{الموجودات المتداولة} - \text{المخزون السلعي}) / \text{المطلوبات المتداولة.}$$

لقد أظهرت المتغيرات الثلاثة الأولى قدرة أكبر على التنبؤ بالمقارنة بالمتغيرات الثلاثة الأخيرة، كما تم التوصل بالإضافة إلى صياغة النموذج إلى مجموعة من النتائج نلخص أهمها في النقاط التالية:

<sup>1</sup> مصطفى طويطي، مرجع سبق ذكره، ص ص 48، 49.

## الفصل الثاني ..... الإطار النظري للتنبؤ بخطر الفشل المالي

– لم تكن التدفقات النقدية للمؤسسات الفاشلة أقل من المنشآت الناجحة؛ بل كان أيضا إجمالي موجوداتها السائلة أقل؛

- تميزت المؤسسات الفاشلة بانخفاض قدرتها على مواجهة التزاماتها وبارتفاع هذه الالتزامات؛
- تميزت المؤسسات الناجحة باستقرار الاتجاهات لديها وانخفاض الانحرافات عن خط الاتجاه العام؛
- وجود اختلاف كبير بنسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون بين المؤسسات الفاشلة والناجحة، مع اتساع الفارق عند الاقتراب من الإفلاس؛
- إن أفضل نسبة للتنبؤ بالفشل المالي هي نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون تليها نسبة صافي الربح إلى مجموع الموجودات،
- تميزت المؤسسات الفاشلة بانخفاض مخزونها بالمقارنة مع المؤسسات الناجحة وذلك خلافا للاعتقاد السابق الذي كان يعتقد أن المخزون السلعي في المؤسسات الفاشلة أعلى منه في المؤسسات الناجحة.

### ثانيا: نموذج ألتمان وماكوج (Altman & Macghough 1968)

يعتبر (Altman) من أكثر الباحثين اهتماما بدراسة التنبؤ بالفشل المالي ويعتمد هذا النموذج على خمسة مؤشرات لكل واحد منها وزنا ترجيحيا يختلف عن الآخر للتنبؤ بحدوث الإفلاس في المشاريع الاقتصادية ناتج هذا النموذج هو رقم معين يعبر عن التفرقة بين المشاريع التي ستعرض لها مخاطر الإفلاس، أطلق عليه حرف "Z" ويأخذ هذا النموذج معادلة الارتباط التي يكون فيها "Z" متغير تابع والمؤشرات الخمس متغيرات مستقلة لتحديد القيمة الفاصلة للفشل المالي<sup>1</sup>، ويصاغ بالمعادلة التالية:<sup>2</sup>

$$Z = 0,012 X_1 + 0,014 X_2 + 0,033 X_3 + 0,006 X_4 + 0,010 X_5$$

والجدول الموالي يوضح مؤشر الإفلاس لنموذج Altman & maghough

<sup>1</sup> وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2009، ص 191.  
<sup>2</sup> سالم صلال راهي الحسنوي، التنبؤ بالتعثر المالي لشركات الاستثمار باستعمال النسب المالية لنموذج Kida وأثرها على EPS-دراسة في سوق العراق للأوراق المالية -، مجلة المثى للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القادسية، المجلد 04، العدد 09، 2014، ص 123.

## الفصل الثاني ..... الإطار النظري للتنبؤ بخطر الفشل المالي

الجدول رقم (2-3): مؤشّر الإفلاس وفق نموذج Altman & maghough

المتغير	النسبة المالية المستحق عليها
Z	مؤشّر الإفلاس
X <sub>1</sub>	رأس المال العامل / إجمالي الأصول
X <sub>2</sub>	الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول
X <sub>3</sub>	الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول
X <sub>4</sub>	القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية لديون الشركة
X <sub>5</sub>	صافي المبيعات / إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على:

انتصار سليمان، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية - تطويع النماذج حسب خصوصيات البيئة الخارجية-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2016، ص 120.

والقيمة الفاصلة لهذا النموذج هي «2,675» فالمشاريع التي تحقق أقل من هذه القيمة تتميز بنفس خصائص المشاريع التي فشلت في الماضي.<sup>1</sup>

مثال: البيانات التالية مستخرجة من سجلات شركة تجارية<sup>2</sup>:

- إجمالي رأس المال العامل ..... 150 ألف؛
- إجمالي الأصول ..... 180 ألف؛
- الأرباح المحتجزة ..... 50 ألف؛
- الأرباح قبل الفوائد والضرائب ..... 100 ألف؛

<sup>1</sup> وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص ص 192، 193.

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

## الفصل الثاني ..... الإطار النظري للتنبؤ بخطر الفشل المالي

- القيمة السوقية لحقوق الملكية.....10 ألف؛
- القيمة الدفترية لديون الشركة.....30 ألف؛
- المبيعات.....200 ألف.

الحل:

حساب قيمة «Z»:

$$Z = 0,033 \times 0,012 (150/180) + 0,014 (50/180) + 100 + 0,006 (100/30) + 0,010 (200/180).$$

$$Z = 0,0010 + 0,0039 + 0,08 + 0,02 + 0,011.$$

$$Z = 0,0539.$$

وبمقارنة نتيجة Z في المثال فهي: **0.0539** مع القيمة الفاصلة للنموذج والتي تساوي **2,675** فإن احتمال افلاس الشركة عالي لذلك لا يوجد مبرر للدراسة وتقييم أوضاعها.

بموجب هذا النموذج تصنف المشاريع الاقتصادية إلى ثلاث فئات وفقا لقدرتها على الاستمرار كالتالي:

❖ **الفئة الأولى:** تنتمي إلى هذه الفئة المشاريع الناجحة وذلك إذا كانت قيمة «Z»، **2,99** أو أكثر.

❖ **الفئة الثانية:** هي الفئة التي تنتمي إليها المشاريع الفاشلة والتي يحتمل إفلاسها، وذلك إذا كانت قيمة

«Z» اقل من **1,81%**.

❖ **الفئة الثالثة:** هي الفئة التي تنتمي إليها المشاريع التي يصعب التنبؤ بوضعها وبالتالي تحتاج الى

تقييم شامل، وذلك إذا كانت قيمة «Z» بين **1,81%** و**2,99%**.

ويمكن تصوير قيم الفئات السابقة بالمقارنة مع القيمة الفاصلة ل «Z» بالشكل التالي:

الجدول رقم (2-4): تفسير قيمة «Z»

الفئة	وضع المشروع	القيمة بالمقارنة مع قيمة النجاح
الأولى	ناجح	إذا كانت قيمة Z أكثر من 2,99%.
الثانية	فاشل	إذا كانت قيمة Z أقل من 1,81%.
الثالثة	صعب	إذا كانت قيمة Z بين 1,81% وأقل من 2,99%.
<b>1,81% &lt; Z &lt; 2,99%</b>		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

فهد راشد مسعود الهاجري، أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الاداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت، رسالة ماجستير، كلية إدارة المال والأعمال، تخصص محاسبة، جامعة آل بيت، بدون بلد، 2016، ص ص 40-41.

### ثالثاً: نموذج كيدا (Kida model 1981)

يعتبر نموذج Kida من النماذج الكمية المهمة للتنبؤ بالفشل والذي توصل إليه Kida عام 1980، بعد دراسة اختار من خلالها خمس نسب مالية اشتملت على كل جوانب الأداء التشغيلي في المؤسسة، وذلك باستخدام أسلوب التحليل التمييزي على عينة مكونة من (20) مؤسسة فاشلة و(20) مؤسسة ناجحة خلال الفترة ما بين (1974-1975)، وقد استطاع النموذج أن يتنبأ باحتمالات الفشل بدقة وصلت إلى 90% قبل سنة حدوث الفشل، ووفقاً لهذه النسب تمكّن Kida من صياغة نموذج التنبؤ الموضح في المعادلة التالية<sup>1</sup>:

$$Z = 1,042 x_1 + 0,42 x_2 - 0,461 x_3 - 0,463 x_4 + 0,271 x_5$$

<sup>1</sup> أحلام بلقاسم كحولي ومنال خخال، استخدام النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 02، الجزء 1، 2020، ص 327.

## الفصل الثاني ..... الإطار النظري للتنبؤ بخطر الفشل المالي

الجدول رقم (2-5): النسب المالية المستخدمة وفق في نموذج Kida

المتغير	النسبة المالية	الوزن النسبي
X <sub>1</sub>	صافي الربح بعد الضريبة / مجموع الأصول	1,042
X <sub>2</sub>	حقوق المساهمين / مجموع الخصوم	0,42
X <sub>3</sub>	الأصول النقدية / الخصوم المتداولة	0,461
X <sub>4</sub>	المبيعات / مجموع الأصول	0,463
X <sub>5</sub>	الأصول النقدية / مجموع الأصول	0,271

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 254.

حسب هذا النموذج:

- إذا كانت نتيجة «Z» إيجابية تكون الوحدة في حالة أمان من الفشل المالي.
- أما إذا كانت نتيجة «Z» سالبة فتكون احتمالات الفشل مرتفعة.

وقد اتسم هذا النموذج بقدرة تنبؤية عالية لاحتمالات الفشل إلى 90%.

وللتوضيح لكيفية تطبيق النموذج، نعرض الحالة الآتية عن منشأتين هي (أ، ب) توفرت عنها البيانات المحاسبية والتي يعتمدها النموذج وخلال السنوات الثلاثة الأخيرة، كما يلي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2011، ص 352، 353.

الجدول رقم (2-6): طريقة عمل نموذج KIDA

المتغير	النسب المالية لنموذج KIDA	منشأة (أ)	منشأة (ب)
X <sub>1</sub>	نسبة صافي الربح بعد الفائدة والضريبة إلى الموجودات	4%	38%
X <sub>2</sub>	نسبة حقوق الملكية إلى جملة المطلوبات	40%	89%
X <sub>3</sub>	نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات المتداولة	1: 1,2	1 : 0,5
X <sub>4</sub>	نسبة المبيعات إلى الموجودات	1,5 مرة	1مرة
X <sub>5</sub>	نسبة النقدية إلى الموجودات	5	15

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2011، ص 351-353.

عند تطبيق النموذج نجد أن قيمة «Z» هي<sup>1</sup>:

المنشأة (أ):

$$Z = (1,042) + (0,04) + (0,42) (0,4) - (0,461) (1,2) - (0,463) (1,5) + (0,271) (0,005).$$

$$Z = - 1,024 \text{ نقطة. (احتمال الفشل مرتفع)}$$

المنشأة (ب):

$$Z = (1,042) (0,38) + (0,42) (0,89) - (0,461) (0,5) - (0,463) 1 + (0,271) (0,15).$$

$$Z = 0,117 \text{ نقطة. (حالة أمان)}$$

بما ان قيمة «Z» في المنشأة (ب) مقدارها موجب قياسا بالمنشأة (أ) ذات المقدار السالب لقيمة «Z» :

وعليه فإن المنشأة (ب) لا يتوقع لها أن تتعرض للفشل في ضوء مستوى أدائها الحالي وسلامة سياساتها وقراراتها، عكس المنشأة (أ) التي يتسم أدائها بالضعف، ومن المحتمل أن تتعرض للفشل.

<sup>1</sup> حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 353.

## الفصل الثاني ..... الإطار النظري للتنبؤ بخطر الفشل المالي

رابعا نموذج شيرود: (Sherrod model)

يعد نموذج Sherrod أحد أهم النماذج الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي.<sup>1</sup>

تم تصميم هذا النموذج لتحقيق هدفين رئيسيين يتمثلان في<sup>2</sup>:

1. تقييم المخاطر الائتمانية، من قبل البنوك عند منح القروض؛
2. التنبؤ بالفشل المالي للشركات، والتعرف على مدى قدرتها على الاستمرار.

ويعتمد هذا النموذج على ستة نسب مالية رئيسية، ولكل نسبة وزنها النسبي الخاص بها، والجدول

الموالي يوضح النسب المالية المستخدمة في نموذج sherrod:

الجدول رقم (2-7): النسب المالية المستخدمة في نموذج Sherrod

المتغير	النسبة المالية المستحق فيها	الوزن النسبي/بالنقاط
X <sub>1</sub>	صافي رأس المال العامل ÷ مجموع الأصول	17
X <sub>2</sub>	الأصول النقدية ÷ مجموع الأصول	9
X <sub>3</sub>	حقوق المساهمين ÷ مجموع الأصول	3,5
X <sub>4</sub>	صافي الربح قبل الضريبة ÷ مجموع الأصول	20
X <sub>5</sub>	مجموع الأصول ÷ مجموع الخصوم	1,2
X <sub>6</sub>	حقوق المساهمين ÷ الأصول الثابتة	0,10

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

عباس علوان شريف المرشدي، استعمال نموذج sherrod للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية الخاصة في العراق - بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية-، مجلة جامعة بابل، المجلد 16، العدد 01، 2018، ص 262.

<sup>1</sup> نعيمة برودي، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي -حالة شركة الخزف السعودي خلال الفترة (2013-2019)-، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2020، ص 104.

<sup>2</sup> عبد الخلق أودينة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 120.

## الفصل الثاني ..... الإطار النظري للتنبؤ بخطر الفشل المالي

ويتم تمثيل معادلة هذا النموذج رياضيا بالصيغة التالية<sup>1</sup>:

$$Z = 17x_1 + 9x_2 + 3,5x_3 + 20x_4 + 1,2x_5 + 0,10x_6$$

وكما ذكرنا يساعد هذا النموذج على اجراء اختبار دراسة استمرارية المنشأة في مزاولة عملها (الفشل المالي)، كما يساعد البنوك على تقييم المركز الائتماني للمنشأة المتقدمة بطلبات الاقتراض وكذلك يعتبر هذا النموذج أداة مساعدة لإدارة البنوك من اجل دراسة المخاطر المحيطة بالقروض الممنوحة وخاصة من أجل تكوين مخصص القروض المشكوك فيها<sup>2</sup>، ومن ناحية استخدام هذا النموذج لأغراض الإقراض من البنوك تصنف القروض حسب درجة المخاطرة في خمس فئات كما يلي<sup>3</sup>:

الجدول رقم (2-8): تفسير قيمة «Z»

الفئات	مؤشر Z
الفئة الأولى (قروض ممتازة)	$Z \geq 25$
الفئة الثانية (قروض قليلة المخاطرة)	$25 \geq Z \geq 20$
الفئة الثالثة (قروض متوسطة المخاطرة)	$20 \geq Z \geq 5$
الفئة الرابعة (قروض عالية المخاطرة)	$5 \geq Z \geq 5-$
الفئة الخامسة (قروض خطرة جداً)	$Z < 5-$

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

منير شاكور محمد وإسماعيل وإسماعيل وعبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة سنة 2008، ص 183.

<sup>1</sup> عبد النور جعفر وغويني لعربي، استخدام أساليب التحليل المالي الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي -دراسة حالة مؤسسة صيدال -، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 16، العدد 01، جوان 2019، ص 224.

<sup>2</sup> جعفر عبد النور وكمال بن موسى، استخدام نموذج SHERROD للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية - دراسة تطبيقية على المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر -، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 38، جامعة الجزائر 03، أوت 2019، ص 328.

<sup>3</sup> منير شاكور وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان الأردن، الطبعة الثالثة، 2007، ص 183.

## الفصل الثاني ..... الإطار النظري للتنبؤ بخطر الفشل المالي

---

مثال: <sup>1</sup>

- مجموع الأصول ..... 1200؛
- مجموع الخصوم ..... 800؛
- الأصول النقدية ..... 300؛
- صافي الربح قبل الضريبة ..... 400؛
- حقوق المساهمين ..... 600؛
- صافي رأس المال العامل ..... 400؛
- الأصول الثابتة ..... 800.

الحل:

الجدول الموالي يوضح تقييم مخاطر الإقراض:

---

<sup>1</sup> محمد منير شاكرو وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 183، 184.

## الفصل الثاني ..... الإطار النظري للتنبؤ بخطر الفشل المالي

جدول رقم (2-9): تقييم مخاطرة الإقراض

التسلسل	النسبة	القيمة النسبية	الوزن النسبي	الحصيلة بالنقاط
		1	بالنقاط 2	2×1
1	صافي رأس المال العامل/ مجموع الأصول	0,333	17	5,66
2	الأصول النقدية/ مجموع الأصول	0,25	9	2,25
3	حقوق المساهمين / مجموع الخصوم	0,75	3,5	2,625
4	صافي الربح قبل الضريبة/ مجموع الأصول	0,333	20	6,66
5	مجموع الأصول/ مجموع الخصوم	1,5	1,2	1,8
6	حقوق المساهمين/ الأصول الثابتة	1	0,1	0,1
	<b>مجموع النقاط</b>	<b>—</b>	<b>—</b>	<b>19,095</b>

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

منير شاكر محمد وإسماعيل وإسماعيل وعبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان الأردن، الطبعة الثالثة، 2007، 184.

## الفصل الثاني ..... الإطار النظري للتنبؤ بخطر الفشل المالي

**التفسير:** وبالمقارنة مع جدول الفئات نجد مؤشر جودة الإقراض لهذه الوحدة يقع ضمن الفئة الثالثة أي قروض متوسطة الأجل.

ومن أجل منح القروض لابد من إجراء دراسة على أمور لا يبرزها التحليل المالي، مثل أداء الشركة ومركزها التنافسي في السوق، وخبرة إدارة الشركة، وظروف السوق المحيطة بالشركة.

### خامسا: نموذج (Gordan Springate 1978)

خلال سنة 1978 استخدم الباحث **Springate** أسلوب التحليل التمييزي المتعدد لاختيار أفضل أربع نسب مالية، حصلت على نسبة 92,5% لقدرتها على التمييز بين المؤسسات الناجحة ماليا، ومجموعة أخرى من المؤسسات أعلنت إفلاسها أو تم تصفيتها.<sup>1</sup>

وذلك حسب الصيغة التالية:<sup>2</sup>

$$Z = 1,03 x_1 + 3,07 x_2 + 0,66 x_3 + 0,4 x_4$$

والجدول الموالي يوضح النسب المالية المستخدمة في نموذج **Springate**:

### الجدول رقم (2-10): النسب المالية المستخدمة في نموذج Springate

المتغير	النسبة المالية	الوزن النسبي
X <sub>1</sub>	رأس المال العامل / مجموع الأصول المادية	1,03
X <sub>2</sub>	الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول المادية	3,07
X <sub>3</sub>	الأرباح قبل الضرائب / الخصوم المتداولة	0,66
X <sub>4</sub>	صافي المبيعات / مجموع الأصول المادية	0,4

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 249، 250.

<sup>1</sup> فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله، فلسطين، الطبعة الأولى، 2008، ص 89.

<sup>2</sup> شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، دار زهرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 249، 250.

حيث:<sup>1</sup>

✓ كلما ارتفعت قيمة المؤشر «Z» فإنها تشير إلى سلامة المركز المالي للمؤسسة؛  
✓ أما إذا كانت «Z» أقل من 0,862 فإن المؤسسة تصنّف على أنها مهدّدة بخطر الإفلاس.  
ولقد أثبت النموذج قدرة عالية على التنبؤ بالفشل المالي، حيث قام الباحث Botheras في سنة 1979 بتطبيق النموذج على 50 مؤسسة، وقد وصلت النتيجة إلى 88% كما قام Sands في سنة 1980 بفحص عينة مكونة من 24 مؤسسة كبيرة وصلت النتيجة إلى 83,3%.

### سادسا: نموذج أرجنتي (Argenti model 197)

لقد تم صياغة هذا النموذج عام 1976 حيث ركز على المتغيرات والعوامل الوصفية أو النوعية Qualitative دون الكمية Quantitative، وقد سمي هذا النموذج بنموذج الخطأ الإداري المتعدد أو ما يعرف بـ (A score)<sup>2</sup>.

حيث يعتقد Argenti أن عدم كفاءة الإدارة أو عدم توافر الخبرات الإدارية أسباب كافية للتعثر المالي، وقد تتجلى تلك العيوب الإدارية في صور متعددة مثل الجمع بين وظيفة المدير العام ورئيس مجلس الإدارة، أو عدم كفاءة النظام المالي، وكذلك عدم الاستجابة للتغيرات وإدراك العوامل المحيطة، وقد اعتمد النموذج على فرضية أن المؤسسات المتوقعة تعثرها لابد وأن تمر بأربعة مراحل وهي: العيوب، والأخطاء والأعراض، ثم التعثر وقام بإعطاء علامة لكل بند حسب الأهمية النسبية له، كما يلي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 250.

<sup>2</sup> حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 348.

<sup>3</sup> حيدر عباس عبد الله الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص ص 211، 212.

## الفصل الثاني ..... الإطار النظري للتنبؤ بخطر الفشل المالي

جدول رقم (2-11): العناصر الفرعية للمراحل المؤدية إلى الفشل بحسب نموذج Argenti.

المرحلة	المؤشرات	عدد النقاط	
العيوب	إدارة الشخص الواحد	8	
	الجمع بين منصب المدير ورئيس مجلس الإدارة	4	
	عدم فعالية مجلس الإدارة	2	
	عدم توازن الكفاءات الإدارية والفنية	2	
	عدم كفاءة المدير	2	
	عدم كفاءة الإدارة الوسطى	1	
	عدم وجود موازنات أو رقابة مالية	3	
	عدم وجود خطة للتدفقات النقدية أو لا يتم تحديثها	3	
	عدم وجود نظام تكاليف فعال (عدم معرفة المساهمة الحدية للوحدة)	3	
	عدم الاستجابة للتغيرات والبيئة المحيطة (عدم تكوير المنتج، طرق التسويق)	15	
الأخطاء	مجموع علامات العيوب	43	
	ارتفاع نسبة المديونية	15	
	التوسع في العمل على حساب قدراتها المالية	15	
	الدخول في مشاريع كبيرة من غير الممكن تحقيقها أو تسديد الالتزامات	15	
	مجموع علامات الأخطاء	45	
	الأعراض	مؤشرات مالية	4
		اللجوء للمحاسبة الإبداعية (استخدام طرق محاسبية مختلفة لإخفاء الخسائر	4
مؤشرات غير مالية سيئة (تجميد الرواتب، ارتفاع معدل دوران الموظفين، انخفاض الزوج المعنوية، والشائعات)		4	
مجموع علامات الأعراض		12	
مجموع العلامات		100	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

حيدر عباس عبد الله الجنابي، الأسواق المالية والفشل المالي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص 212.

## الفصل الثاني ..... الإطار النظري للتنبؤ بخطر الفشل المالي

وبناء على عدد نقاط (A)، يجرى تصنيف المؤسسات إلى ثلاث فئات حسب قدرتها على الاستمرار وهذه الفئات هي:

جدول رقم (2-12): تصنيف المؤسسات من خلال نتائج Argenti

عدد النقاط	درجة المخاطرة	الفئة
أكبر أو يساوي الصفر وأصغر من 18	المؤسسة غير معرضة لمخاطر الإفلاس	الفئة الأولى
أكبر من 35	احتمال التعرض لمخاطر الإفلاس	الفئة الثانية
أكبر أو يساوي 18 وأصغر أو يساوي 35	يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس (المنطقة الرمادية)	الفئة الثالثة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

حيدر عباس عبد الله الجنابي، الأسواق المالية والفشل المالي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص 213.

سابعاً: نموذج (Taffler and Tisshow)

تمّ تصميم هذا النموذج في المملكة المتحدة إثر الدراسات التي أجريت من قبل الباحثين (Taffler and Tisshow) في عام 1977، والتي هدفت إلى تطوير نموذج رياضي قادر على التنبؤ بفشل المنشآت البريطانية، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات للتفريق بين (46) منشأة صناعية مستمرة في عملها، و(46) منشأة أخرى أعلنت إفلاسها أو تمّ تصفيتها (المجموعتين متشابهتين من حيث الحجم والصناعة) وقد استخدم الباحثان في صياغة نموذج ثمانية نسب مالية مختلفة، ثم اعتمد أربعة منها كالتالي:<sup>1</sup>

$$Z = 0.53 X_1 + 0.13 X_2 + 0.18 X_3 + 0.16 X_4$$

حيث أنّ:

<sup>1</sup> عزة هاني عزة أبو شهاب، مدى فعالية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في شركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، تخصص المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2018، ص 50.

الجدول رقم (2-13): النسب المالية المستخدمة في نموذج Tafler and Tisshow

الوزن النسبي	النسبة المالية	المتغير
0,53	الأرباح قبل الضرائب إلى المطلوبات المتداولة	X <sub>1</sub>
0,13	الأصول المتداولة إلى مجموع المطلوبات	X <sub>2</sub>
0,18	المطلوبات المتداولة إلى مجموع الأصول	X <sub>3</sub>
0,16	فترة التمويل الذاتي = (الأصول السائلة - المطلوبات المتداولة) / المصروفات التشغيلية اليومية المتوقعة	X <sub>4</sub>

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

جهاد حمدي إسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين -دراسة تطبيقية-، رسالة ماجستير كلية التجارة تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2010، ص ص 79، 80.

وقد جرى تصنيف المنشآت إلى فئتين وفقاً لقدرتها على الاستمرار، وهي:<sup>1</sup>

- فئة المنشآت الناجحة أو القادرة على الاستمرار، قيمة «Z» فيها 0,3 وأكبر؛
- فئة المنشآت المهددة بخطر الإفلاس، قيمة «Z» 0,2 وأقل.

<sup>1</sup> جهاد حمدي إسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2010، ص ص 79، 80.

## الفصل الثاني ..... الإطار النظري للتنبؤ بخطر الفشل المالي

### خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى مفهوم الفشل المالي، أسبابه، ومراحله بالإضافة إلى مفهوم التنبؤ الذي يعتبر من أهم المواضيع في الوقت الحاضر، نظرا للدور الكبير والفعال الذي يلعبه في حياة المؤسسة، حيث أنه يجنبها من الوقوع في المشاكل التي قد تؤدي بها إلى الإفلاس أو حتى التصفية.

ومن أجل زيادة دقة التنبؤ بمستقبل المؤسسة من حيث قدرتها على البقاء والاستمرار تم استخدام النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي على أساس تقييم الوضع السابق وقياس مقدرة المؤسسة على تنمية مواردها.

إضافة إلى بعض النماذج الكمية للتنبؤ بخطر الفشل المالي والتي تعتمد على مجموعة من المتغيرات لكل متغير منها نسبة مالية معينة ووزن نسبي خاص بها وهذه المتغيرات تختلف من نموذج إلى آخر بالإضافة إلى اختلاف الأوزان النسبية وذلك بسبب اختلاف الظروف الاقتصادية والبيئية من مؤسسة إلى أخرى.

الفصل الثالث: دراسة  
الوضعية المالية لعينة  
من شركات التأمين  
خلال الفترتين  
(2014-2016)  
و(2016-2018)  
باستخدام أساليب  
التنبؤ

## الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال الفترتين (2014-2016) و(2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

### تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصلين السابقين إلى أهم الأسس النظرية لكل من الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي ومختلف أساليب الكشف عنه، سنحاول خلال هذا الفصل إسقاط الدراسة التطبيقية واختبار مدى تطابقها مع الجانب العملي.

حيث سنقوم بدراسة تطبيقية لمعرفة مدى إمكانية استخدام النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي وكذا نماذج التنبؤ بالفشل المالي وهذا من خلال جمع مختلف المعلومات والبيانات المالية المتعلقة بالشركتين الوطنيتين للتأمين LA SAA و LA CAAT للكشف عن الوضعية المالية لهما (ناجحة، فاشلة، صعب التنبؤ بها)، من أجل إعادة النظر في القرارات المالية المتخذة قبل فوات الأوان.

ومن أجل الوقوف على التحليل الجيد للوضع المالي للشركتين عينة الدراسة، تم تقسيم هذا الفصل إلي

مبحثين:

**المبحث الأول: تقديم عام حول قطاع التأمين في الجزائر.**

**المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لشركتي التأمين LA SAA و LA CAAT خلال الفترتين**

**(2014-2016) و(2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ.**

## الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال الفترتين (2014-2016) و (2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

### المبحث الأول: تقديم عام حول قطاع التأمين في الجزائر.

#### تمهيد:

يعتبر التأمين من القطاعات المهمة، نظرا لما تقدمه من خدمات وما تقوم به من أنشطة ومساهمات تعود بالنفع على الأفراد والدولة على حدّ سواء، ونخص بالذكر الشريكتين الوطنيتين للتأمين LA SAA و LA .CAAT.

وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرف أكثر على قطاع التأمين في الجزائر والتعريف بالشركتين محل الدراسة.

#### المطلب الأول: لمحة عن شركات التأمين الجزائرية.

##### أولاً: تعريف شركات التأمين

تعتبر شركات التأمين مؤسسات مالية تعمل على جمع أقساط التأمين لعوائد استثمارها، فتتحقق بذلك عوائد للاقتصاد وتساهم في تقديم الخدمات الاجتماعية إلى أفراد المجتمع. تعتبر شركات التأمين من أهم المتعاملين الاقتصاديين، كونها تحصل على الأموال لتعيد استثمارها في مقابل عائد، هذا العائد يشارك فيه المؤمن له إما بطريقة مباشرة كما هو الحال في بعض وثائق التأمين على الحياة، أو بصفة غير مباشرة من خلال دفع أقساط التأمين.

##### التعريف القانوني لشركات التأمين:

عرف المشرع الجزائري شركات التأمين في المادة 203 من الأمر 07/95 بأنها "شركات تمارس اكتتاب وتنفيذ عقود التأمين وإعادة التأمين كما هي محددة في التشريع المعمول به، تنشط ضمن إطار قانوني وتهدف إلى توفير الأمان للمجتمع من خلال تعويض الأخطار التي قد تحدث مستقبلا" (الأمر 07/95، الجريدة الرسمية).

##### ثانياً: الهيكل التنظيمي لقطاع التأمين<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> نقلا عن الموقع <https://www.uar.dz> في يوم 7 جوان 2021، على الساعة 19:08.

## الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال الفترتين (2014-2016) و(2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

تتسم شركات التأمين عموما بالضخامة وكبر الحجم، وذلك يرجع إلى تعدد وتنوع أنشطتها وعملياتها التأمينية، وضخامة حجم معاملاتها، وتبعاً لذلك فيتمثل هيكل النظام الإداري لقطاع التأمين بصفة عامة في مجموعة من الشركات التأمينية المتخصصة في المجالات المختلفة للعملية التأمينية، بحيث يتكون قطاع التأمين في الجزائر من 16 شركة تأمين مقسمة إلى أربع أقسام وهي كالاتي:

### 1. الشركات العمومية: وتتمثل هذه الشركات في:

- الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR؛
- الشركة الوطنية للتأمين SAA؛
- الشركة الجزائرية لتأمينات النقل CAAT؛
- شركة تأمين المحروقات CASH.

### 2. الشركات الخاصة: عددها سبعة شركات وهي كالاتي:

- شركة الجزائر (TRUST ALGERIA)؛
- الشركة الجزائرية للتأمينات 2A؛
- الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR؛
- شركة سلامة SALAMA؛
- الشركة العامة للتأمينات المتوسطة GAM؛
- شركة أليانس للتأمين ALLIANCE ASSURANCE؛
- شركة كارديف CARDIF DJAZAIR.

### 3. الشركات المتخصصة: شركات متخصصة عددها ثلاث وهي:

- الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR؛
- الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX؛
- الشركة الجزائرية لضمان العقاري SGCI.

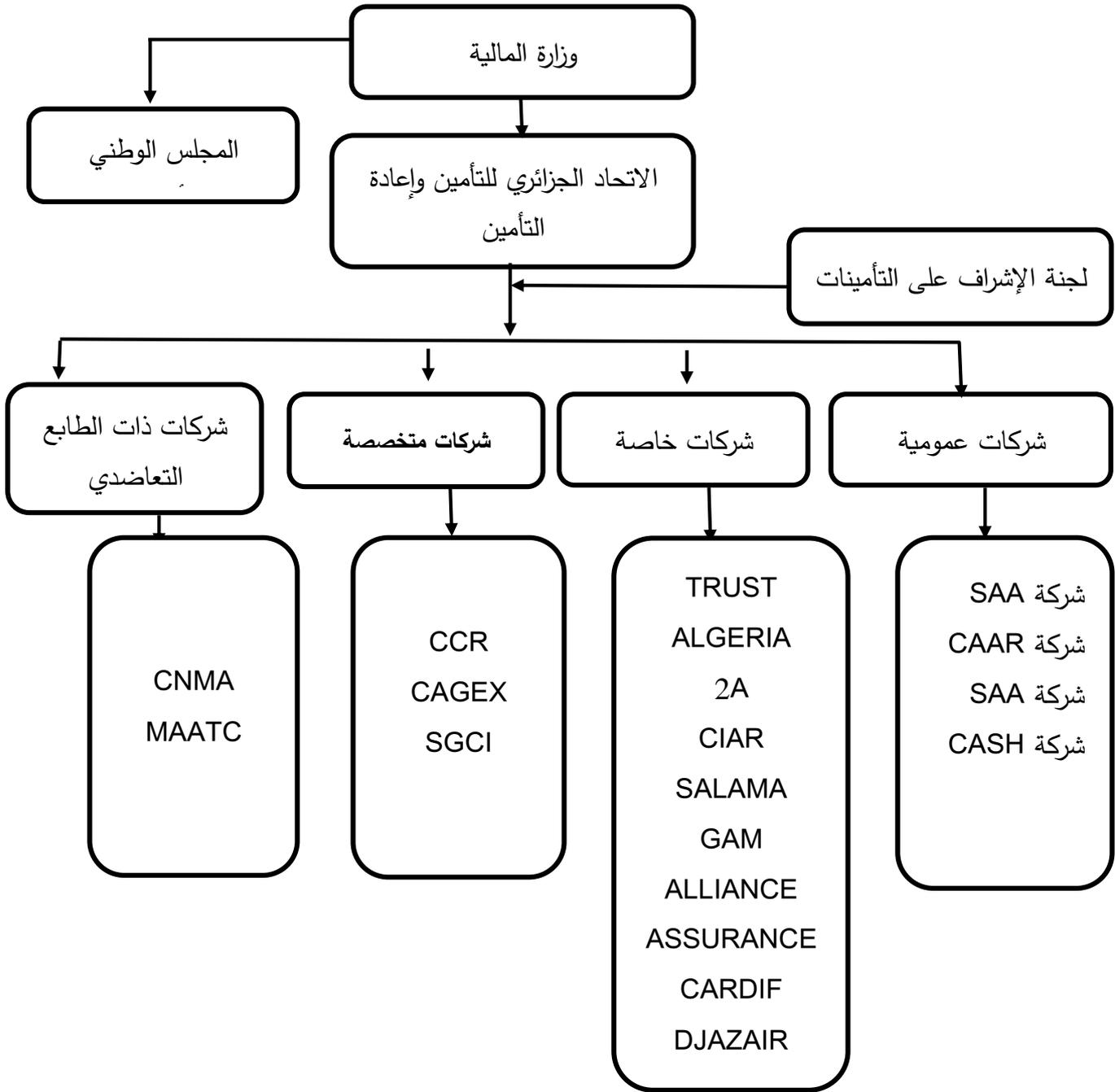
### 4. شركات ذات الطابع التعاضدي: وتضم كل من:

- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA؛
- التعاونية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة MAATEC.

والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي لقطاع التأمين في الجزائر:

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال  
الفترتين (2014-2016) و(2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لقطاع التأمين في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

<https://www.uar.dz/>

## الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال الفترتين (2014-2016) و (2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

### المطلب الثاني: تقديم الشركة الوطنية للتأمين LA SAA

تعتبر الشركة الوطنية للتأمين LA SAA المحور الرئيسي في سوق التأمين الجزائري باعتبارها من أقدم الشركات من حيث النشأة، حيث تمثل 28% من الحصة السوقية الإجمالية وهي تحتل الريادة في مجال تأمينات السيارات والأخطار المتعددة.

### أولاً: التعريف بالشركة الوطنية للتأمين SAA

الشركة الوطنية للتأمين هي شركة اقتصادية عمومية مقرها الرئيسي في شارع شيكي فارا بالجزائر العاصمة تأسست بموجب القانون رقم 198/63 المؤرخ في 12 ديسمبر 1963، كانت في بدايتها شركة مختلطة جزائرية مصرية إذ أن 39% من رأس مالها للمصريين، وبعد صدور قانون 127/66 الصادر في الجريدة الرسمية في 31 ماي 1966 الخاص بتأمين الشركة وقد نصت المادة الأولى من هذه الأخير على احتكار الدولة لعملية التأمين، وعلى هذا الأساس صدور الأمر رقم 129/66 منه تأمين شركة التأمين وانتقال الأموال و الحقوق والتزامات هذه الشركة اتجاه الدولة، حيث في 09 أكتوبر 1966 قام المشرع الجزائري بإصدار قانون لتنظيم التأمين في الجزائر وحدد فيه الأحكام العامة، وحقوق و واجبات كل من المؤمن والمؤمن له، وفي سنة 1998 تم اعتمادها في شكل شركة ذات أسهم لمزاولة عمليات التأمين برأس مال قدره 1500 مليون دج، منذ بداية نشاطها حاولت هذه الشركة تقديم ضمانات متميزة لزيائنها من خلال تقديم خدمات تستجيب لاحتياجاتها من التأمين على السكن والمباني، التأمين على أخطار السيارات.... الخ.

### ثانياً: أهداف الشركة الوطنية للتأمين LA SAA

- ✓ المحافظة على مكانتها كرائدة في السوق؛
- ✓ الرفع من رقم الأعمال وذلك من خلال البحث عن الفرص المتعلقة بالأخطار المختلفة؛
- ✓ إنشاء فرع للصيانة؛
- ✓ تحسين المستوى الوظيفي للعمال؛
- ✓ التحسين من الصورة الذهنية للمؤسسة، والبحث عن أكبر عدد ممكن من الزبائن، والتحسين المستمر لجودة الاستقبال والتعويض في أقرب الآجال عند الضرر؛
- ✓ طرح منتجات جديدة للتأمين ومتطلبات الزبائن.

## الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال الفترتين (2014-2016) و(2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

### ثالثا: التنظيم العام للشركة الوطنية للتأمين LA SAA

إنّ الرئيس المدير العام هو الذي يتّأسس المديرية العامة ويساعده اثنان من المدراء العاملون الذين يشرفون على مديرتين هما:

1. المديرية العامة الإدارية: والتي تتكون من خمس مديريات فرعية وهي :

– مديرية الموارد البشرية؛

– مديرية المالية والمحاسبة

– مديرية التنظيم ومعالجة المعلومات؛

– مديرية الأملاك؛

– مديرية التدقيق؛

– مديرية المراقبة العامة؛

2. المديرية العامة التقنية: والتي تتكون من مديرتين وهم:

– مديرية الشؤون القانونية؛

– مديرية الإنتاج وإعادة التأمين.

كما يتألف الهيكل التنظيمي للشركة من عدّة أقسام وهي:

– قسم التسويق؛

– قسم الأخطار المهنية والخصوصية؛

– قسم الأخطار المتعلقة بالمؤسسة؛

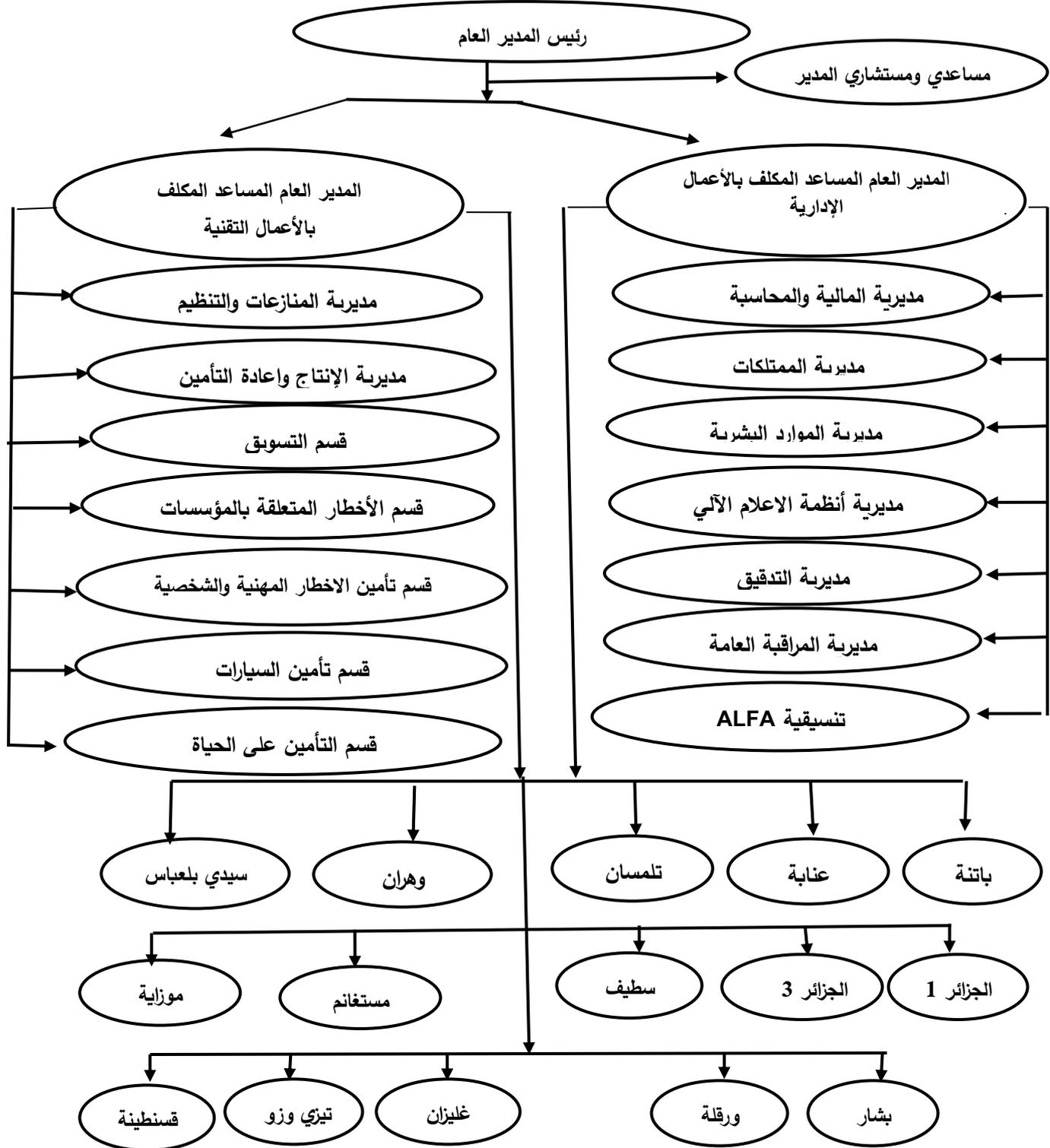
– قسم السيارات؛

– قسم الحياة.

وعموما فإن كل مديرية من هذه المديريات والأقسام ترتبط بعلاقة وظيفية مع كل من الوكالات والوحدات كما هو موضّح في الشّكل أدناه:

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال  
الفترتين (2014-2016) و (2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

الشكل رقم (3-2): الهيكل التنظيمي لشركة الوطنية للتأمين LA SAA



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من شركة الوطنية للتأمين LA SAA.

## الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال الفترتين (2014-2016) و (2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

### المطلب الثالث: تقديم الشركة الوطنية للتأمين LA CAAT

لقد عرفت الشركة الجزائرية للتأمينات خاصة منذ نشأتها عدة تغيرات هامة خاصة في ما يتعلق بالجانب التنظيمي، إذ عرف هيكلها التنظيمي تغيرات عديدة وذلك موازاة مع التطورات التي حدثت في قطاع التأمين خاصة بعد إلغاء مبدأ التخصص فالهيكل التنظيمي الأول و الذي كان معتمدا أثناء فترة الاحتكار و الذي أعد على أساس التقسيم الوظيفي باعتبار أن الشركة كانت متخصصة في فرع النقل فقط مباشرة بعد إلغاء مبدأ التخصص سنة 1990 طرأت أولى التغيرات وأصبح تقسيم الهيكل بمزج بين الوظائف والفروع والاتحاد الحديث للمؤسسات الآن، ومع احترام المنافسة قررت الشركة لتدعم الهيكل التنظيمي لمديرية التسويق وأخرى للمراجعة وذلك سنة 1997 لتستحدث في ما بعد مديرية مستقلة تسمى وحدة متخصصة لتسيير الأموال المنقولة.

### أولاً: الهيكل المركزي للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT

يقع المقر الاجتماعي للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT بالجزائر العاصمة ببنر مراد رابيس حيث يمثل الجهاز المركزي للمؤسسة وتمكن مهامه الأساسية العامة للمؤسسة في توجيهها بشكل شامل فهو يهدف إلى حوصلة أهداف مجموع الوظائف والهيكل.

**1. المديرية العامة:** كل هيئات المؤسسة تقع تحت سلطتها وتضم المديريات العسكرية العشر يترأسها الرئيس المدير العام كما تضم المدير العام المساعد، المفتش العام، إضافة إلى وحدة تسيير الفروع الجهوية.

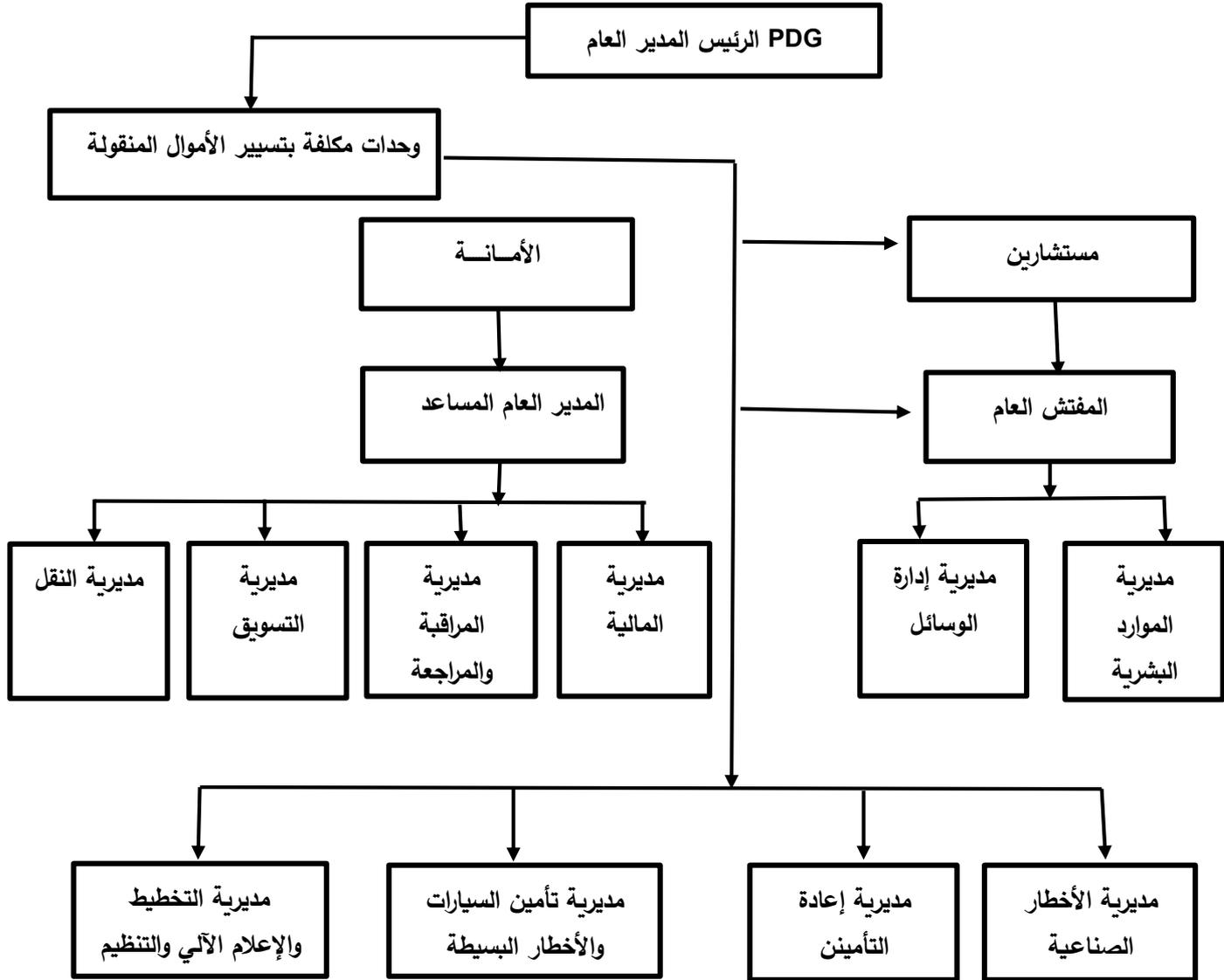
**2. المديريات المركزية:** عددها 10 مديريات لكل منها اختصاصات وهي مكلفة ب:

- ✓ تطبيق سياسات المؤسسة عن طريق الوحدات الجهوية والوكالات؛
- ✓ تنشيط ومراقبة تسيير مديرية الوحدات الجهوية والوكالات؛
- ✓ تقديم الاقتراحات حول الطرق والوسائل التي تسمح بدفع الإنتاج وتحسين نوعية الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة؛
- ✓ مراقبه وتقديم منتجات جديدة؛
- ✓ إعداد مخطط عمل ثانوي والذي يقدم للرئيس المدير العام.

وهذا التنظيم المركزي ممثل بالشكل التالي:

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال  
الفترتين (2014-2016) و(2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

الشكل رقم (3-3): الهيكل المركزي للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT.

## الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال الفترتين (2014-2016) و(2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

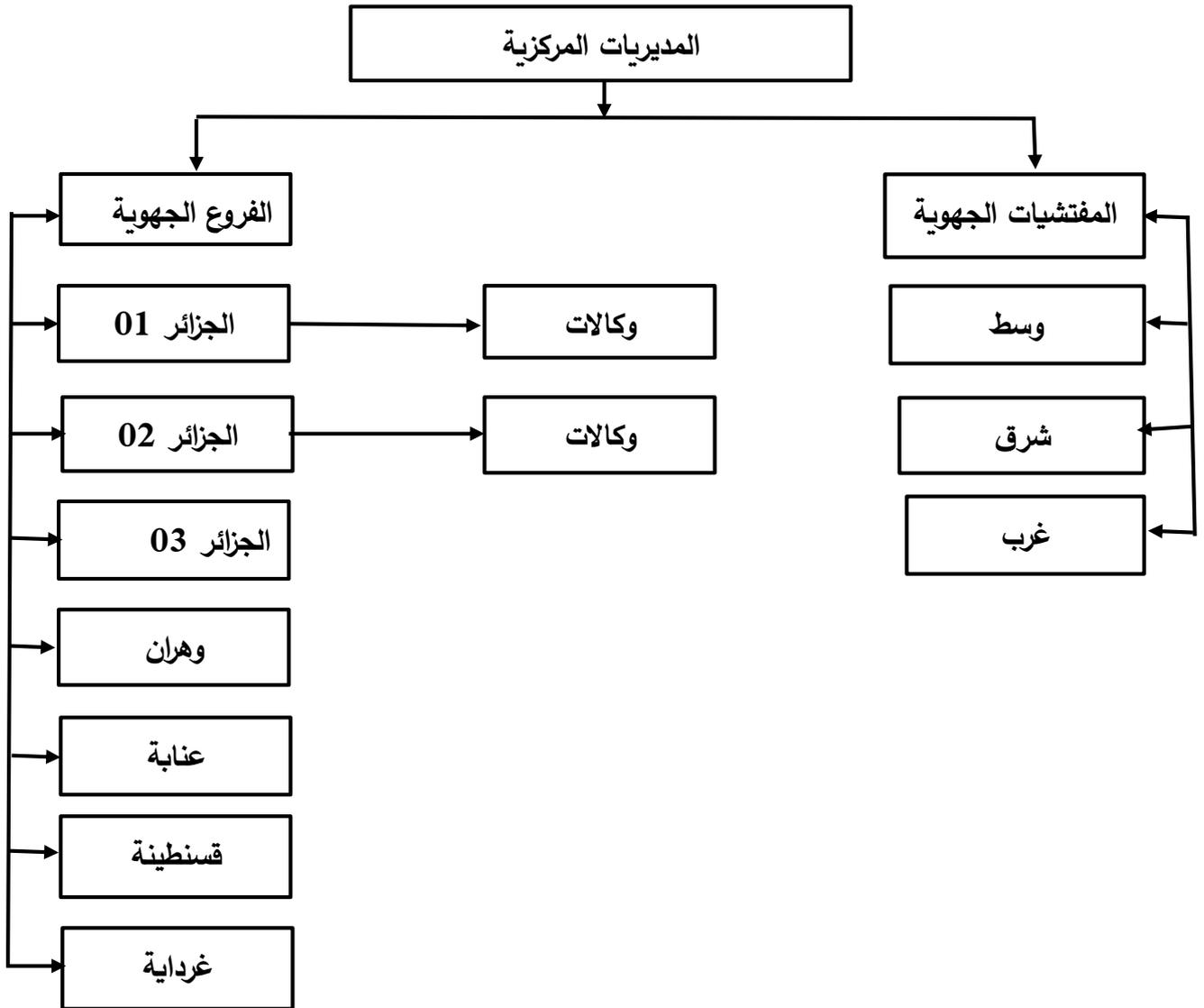
### ثانيا: الهيكل اللأمرکزي للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT

وتتمثل في الوحدات أي الفروع الجهوية والوكالات

1. الفروع الجهوية: عبارة عن الوحدات الاقتصادية المستقلة نسبيا، حيث يمكن تشبها بالمؤسسة ويبلغ عددها 07 وهي موزعة كالتالي: فرع الجزائر 01، الجزائر، 02 الجزائر 03، وهران، عنابة، قسنطينة وفرع الجنوب بغيرداية، وكل فرع يتأسسه مدير إضافة إلى مساعديه.
2. المفتشيات الجهوية: وعددها 03، وسط وغرب وشرق تابعة، والمفتش العام يتأس كل واحدة منها مفتش جهوي، وتمارس أعمال التفتيش في الشركة.
3. الوكالات: تكون الهيكل القاعدي للمؤسسة، وهي مكلفة بحماية وكسب العلاقات اليومية مع الزبائن والمزيد من التوضيح، والشكل التالي يمثل الهيكل اللأمرکزي للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT:

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال  
الفترتين (2014-2016) و(2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

الشكل رقم (3-4): الهيكل اللامركزي للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT

## الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال الفترتين (2014-2016) و(2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

### المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لشركتي التأمين LA SAA و LA CAAT خلال الفترتين (2014-2016) و(2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

شركات التأمين مثلها مثل باقي المؤسسات الاقتصادية مجبرة على إعداد القوائم المالية التي تساعد في اتخاذ القرارات المالية للشركة وتحليل الوضعية المالية لها منها الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج، كما تساهم النماذج الكمية في التنبؤ بالوضع المالي للشركة وإعطاء انذار مبكر حول الفشل الذي قد يواجهها قبل حدوثه.

ومن خلال هذا المبحث سنقوم بتحليل القوائم المالية لكل من الشركتين الوطنيتين للتأمين LA SAA و LA CAAT ومعرفة الوضعية المالية لها من خلال حساب كل من النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي وتطبيق بعض النماذج.

### المطلب الأول: أساليب التنبؤ في الشركة الوطنية للتأمين LA SAA للفترة (2014-2016)

أولاً: عرض وتحليل القوائم المالية للشركة الوطنية للتأمين La SAA للفترة (2014-2016)

#### 1. تقديم وتحليل الميزانية المالية المختصرة للشركة الوطنية للتأمين LA SAA للفترة (2014-2016)

انطلاقاً من الميزانية التفصيلية يمكن وضع الميزانية المالية المختصرة للشركة الوطنية للتأمين LA SAA خلال الفترة (2014-2016) كما يلي:

أ. جانب الأصول: يمكن توضيح جانب الأصول للشركة الوطنية للتأمين LA SAA للفترة (2014-2016) وفق الجدول التالي:

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال  
الفترتين (2014-2016) و(2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

الجدول رقم (3-1): الميزانية المالية المختصرة للشركة الوطنية للتأمين LA SAA "جانب الأصول  
" للفترة (2014 - 2016)

السنوات			البيان
2016	2015	2014	
74254048647	61816682809	61125444529	الأصول الثابتة
74254048647	61816682809	61125444529	مجموع الأصول الثابتة
1792389016	2323870203	1860116426	قيم الاستغلال
10829535107	9439553405	5566959701	قيم قابلة للتحقيق
3580474880	3092121628	2223025143	القيم الجاهزة (المتاحات)
16202399004	14855454235	9650101270	مجموع الأصول الجارية
<b>90456447653</b>	<b>76672228045</b>	<b>70775545799</b>	مجموع إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (1-2-3).

ب. جانب الخصوم: يمكن توضيح جانب الخصوم للشركة الوطنية للتأمين LA SAA للفترة (2014 -  
2016) وفق الجدول التالي:

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال  
الفترتين (2014-2016) و(2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

الجدول رقم(3-2): الميزانية المالية المختصرة للشركة الوطنية للتأمين LA SAA"جانب  
الخصوم" للفترة (2014 - 2016)

السنوات			البيان
2016	2015	2014	
2000 000 000 0	2000 000 000 0	2000 000 000 0	الأموال الدائمة الأموال الخاصة
141 951 814 30	126 244 565 4	106 137 629 75	الديون المتوسطة والطويلة الأجل
341 951 814 30	326 604 456 54	306 137 629 75	مجموع الأموال الدائمة
562 612 662 23	440 117 823 92	916 178 282 25	الديون القصيرة الاجل
562 612 662 23	440 117 823 92	916 178 282 25	مجموع الديون القصيرة الأجل
<b>90456447653</b>	<b>76672228045</b>	<b>707 75545799</b>	مجموع إجمالي الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (4-5-6).

نلاحظ من خلال الجدولين رقم (3-1) ورقم (3-2) اللذان يمثلان الميزانية المختصرة لشركة التأمين LA SAA خلال الفترة (2014-2016) جانب الأصول وجانب الخصوم بالاعتماد على الملحق رقم(1-2-3-4-5-6) ما يلي:

- ✓ الشركة كانت في حالة جيدة حيث أنها لم تحقق خزينة سالبة؛
- ✓ حققت أصول وخصوم في تزايد خلال فترة الدراسة؛
- ✓ الشركة الوطنية للتأمين(Saa) ومعدلات الوضعية الصافية على مجموع الميزانية، وصلت إلى 90 % في نهاية السنة المالية 2016، وتبقى المؤسسة ذات مصداقية ومؤسسة ذات تمويل ذاتي جيد وأموال خاصة تغطي ب 7مرات من مجموع ديونها؛

## الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال الفترتين (2014-2016) و(2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

✓ الشركة الوطنية للتأمين (Saa) تتمتع بتوازن مالي لأن الأموال الخاصة تغطي الأصول الثابتة مما أعطى الشركة ارتياح مالي؛

تقوم الشركة بإعداد تقاريرها المالية عن طريق المعلومات المحاسبية والتي تتمثل في جداول ومؤشرات والمنحنيات التي يتم ترجمتها إلى قوائم مالية تعتمد عليها الإدارة في تحليل وتفسير القيم الواردة في الميزانية وذلك لأغراض اتخاذ القرارات المالية حسب الوضع المالي للشركة.

2. تقديم جدول حسابات النتائج للشركة الوطنية للتأمين LA SAA للفترة (2014-2016):

الجدول رقم (3-3): جدول حسابات النتائج للشركة الوطنية للتأمين LA SAA للفترة (2014-  
(2016)

رقم / ح	البيان	2014	2015	2016
70	قسط التأمين على العمليات المباشرة	23836283455	23947030686	23351410480
72	التعويضات المؤجلة	4116259	182480824	458121187
1	رقم الأعمال الصافي	23840399714	24129511510	23860031215
60	أداءات عن الكوارث في العمليات	1345473702	14122544534	12731879348
62-61	المصالح الخارجية والمستهلكات الأخرى	113248811	3487995	-1167332
2	استهلاكات السنة المالية	13567985882	14126032529	12730712016
3	اليمة المضافة للاستغلال	449642576	541338123	520192289
4	الفائض الإجمالي للاستغلال	10722056407	10544817104	11549511488
75	منتجات عملياتية أخرى	1878497767	1368528313	2112765027
78	استرجاع خسائر القيمة والمؤونات	-229492886	-175997413	-163814078
65	أعباء عملياتية أخرى	5580873356	5725327391	5443004853

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال  
الفترتين (2014-2016) و (2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

1636966959	927305711	1019232433	مخصصات الإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	68
2422825071.50	2699653102	2345138737	النتيجة التشغيلية	5
1683976650	1595987504	1566566328	إيرادات مالية	76
104498539	18736608	19103181	أعباء مالية	66
1579477110	1577250896	1547463146	النتيجة المالية	6
4002302182	4276903999	3892601884	النتيجة قبل فرض الضريبة	7
849640236	918690377	670206718	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-695 698
30668891	-28102635	-6278064	الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية	-292 693
26566157233	27545515676	26272713806	النتيجة الصافية لأنشطة عادية	8
/	/	/	عناصر غير عادية (منتجات)	77
/	/	/	عناصر غير عادية (أعباء)	67
23444164178	24159199419	23044040577	النتيجة الغير عادية	9
3121993055	3386316257	3228673229	صافي النتيجة المالية	10

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (7-8-9).

## الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال الفترتين (2014-2016) و(2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

ثانيا: تقييم الأداء المالي لشركة الوطنية للتأمين LA SAA باستخدام المؤشرات المالية للفترة (2014-  
(2016)

### 1. تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية:

بعد عرض وتحليل لكل من جانب الأصول والخصوم لميزانية الشركة، سنقوم بتقييم أدائها من خلال قياس تلك النتائج باستخدام النسب المالية، من أجل تقييم سيولة، نشاط، ربحية ومردودية الشركة ومدى قدرتها على تسديد ديونها.  
أ. نسب السيولة:

الجدول رقم (3-4): حساب نسب السيولة للشركة الوطنية للتأمين LA SAA للفترة  
(2016-2014)

السنوات			البيان	
2016	2015	2014	طريقة الحساب	النسبة
0.28	0.33	1.05	الأصول الجارية ÷ الخصوم الجارية	نسبة السيولة العامة
0.25	0.28	0.85	(الأصول الجارية - البضاعة) ÷ الخصوم الجارية	نسبة السيولة السريعة
0.063	0.07	0.024	الأصول النقدية ÷ الخصوم	نسبة النقدية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات سابقة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-4) الذي يمثل حساب نسب السيولة للشركة الوطنية للتأمين LA SAA خلال فترة الدراسة (2014-2016) أن:

- نسبة السيولة العامة: تتراوح ما بين 1.05 و0.28 وهي بذلك في سنة 2014 تجاوزت الحد الأدنى وهو الواحد (1) وهذا مؤشر جيد بالنسبة للشركة بمعنى الأصول الجارية تغطي الخصوم الجارية أي الشركة قادرة على مواجهة التزاماتها، أما في سنة 2015 و2016 نرى أنها أقل من ال 1 هذا يعني ان الشركة تعاني من نقص في السيولة لمواجهة التزاماتها أي أن راس المال العامل سالب.

## الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال الفترتين (2014-2016) و(2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

■ نسبة السيولة السريعة: تتراوح ما بين 0.85 و0.25 حيث أنها في سنة 2014 كانت 0.85 وهي تفوق النسبة المثلى التي تكون ضمن المجال [0.3-0.5]، وهذا دليل على أن الشركة غير قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة، أما في سنتي 2015 و2016 كانت ضمن المجال المحدد وهذا مؤشر جيد للشركة حيث يشير إلى أن الشركة بإمكانها الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

■ نسبة النقدية: وهذه الأخيرة تتراوح ما بين 0.07 و0.024 وهي تقل عن النسبة المثلى التي تكون ضمن المجال [0.2-0.3]، وبهذا الشركة غير قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالقيم الجاهزة دون الاعتماد على بيع المخزون مما يدل على أن الشركة تحتفظ بأموالها السائلة حسب حاجتها.  
ب. نسب النشاط:

تهتم نسب النشاط بقياس كفاءة وفعالية المؤسسة في استخدام مواردها المالية المتاحة لها والرقابة عليها، والجدول الموالي يوضح بعض هذه النسب المستخدمة في تقييم الأداء المالي للشركة:

الجدول رقم (3-5): حساب نسب النشاط للشركة الوطنية للتأمين LA SAA للفترة (2014-2016)

السنوات			البيان	
2016	2015	2014	طريقة الحساب	النسبة
0.25	0.31	0.34	المبيعات ÷ مجموع الأصول	معدل دوران إجمالي الأصول
1.47	1.62	2.47	صافي المبيعات ÷ مجموع الأصول الجارية	معدل دوران الأصول الجارية
0.32	0.39	0.39	صافي المبيعات ÷ مجموع الأصول غ جارية	معدل دوران الأصول غ جارية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات سابقة.

## الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال الفترتين (2014-2016) و (2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-5) والذي يمثل حساب بعض نسب نشاط للشركة الوطنية للتأمين LA SAA خلال الفترة (2014-2016) أن:

- **معدل دوران إجمالي الأصول:** يقدر معدل دوران إجمالي الأصول للشركة ب 0.34 وهذا يبيّن أنّ كل دينار مستثمر في الشركة خلال سنة 2014 يولّد 0.34 من المبيعات، أما في سنة 2015 بلغ 0.31 لينخفض قليلا خلال سنة 2016 إلى 0.25، وهذا كان أفضل معدل سجّل للشركة هو في سنة 2014 حيث كان الأكبر.
- **معدل دوران الأصول الجارية:** يقيس هذا المعدل مدى كفاءة إدارة الشركة في استخدام الأصول المتداولة لتوليد المبيعات، ويتبيّن لنا من خلال هذا الجدول أنّ معدل دوران الأصول الجارية يتراوح ما بين 2.47 و 1.47، وبهذا سجّل أفضل معدّل خلال سنة 2014 لأن كل دينار مستثمر خلال هذه السنة يولّد 2.47 من المبيعات وهو أكبر معدّل.
- **معدّل دوران الأصول الغير جارية:** يقيس هذا المعدّل قدرة الأصول الغير جارية على خلق المبيعات، فبالنسبة لسنة 2014 و 2015 قدر هذا المعدّل ب 0.39 وهذا يعني أنّ كل دينار مستثمر من الأصول الغير جارية يولّد 0.39 من المبيعات في حين انخفض في سنة 2016 ليصل إلى 0.32.
- ج. **نسب المردودية:** تستعمل المردودية للحكم على مدى فعالية التسيير داخل الشركة، ويتم حساب نسبها كما هو موضّح في الجدول الموالي:

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال  
الفترتين (2014-2016) و(2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

الجدول رقم (3-6): حساب نسب المردودية للشركة الوطنية للتأمين LA SAA للفترة  
(2014-2016)

السنوات			البيان	
2016	2015	2014	طريقة الحساب	النسبة
0.03	0.05	0.04	الفائض الإجمالي للاستغلال ÷ مجموع الأصول	نسبة المردودية الاقتصادية
0.16	0.17	0.16	النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة	نسبة المردودية المالية
0.13	0.14	0.13	نتيجة الدورة الصافية ÷ رقم الأعمال خارج الرسم	نسبة المردودية التجارية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات سابقة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-6) الذي يمثل حساب نسب المردودية للشركة الوطنية للتأمين LA SAA خلال الفترة (2014-2016) أن:

- نسبة المردودية الاقتصادية: يتبين لنا من خلال الجدول أن كل دينار واحد من الأصل يدر فائض إجمالي قدره (0.04، 0.05، 0.03)، حيث شهدت هذه النسبة تذبذبا نسبيا، فخلال سنة 2014 كانت 0.04 لترتفع سنة 2015 لتتنخفض ثانية في سنة 2016 إلى 0.03، وبهذا أعلى نسبة سجلتها الشركة كانت خلال سنة 2015 قُدرت ب 0.05.
- نسبة المردودية المالية: نلاحظ أن كل دينار واحد مستعمل في الأموال الخاصة يعطي نتيجة صافية قدرها (0.16، 0.17، 0.16) خلال الثلاث سنوات، ونلاحظ أعلى قيمة لهذه النسبة كانت سنة 2015 وقُدرت ب 0.17 وهذا نتيجة لارتفاع النتيجة الصافية.

## الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال الفترتين (2014-2016) و (2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

■ نسبة المردودية التجارية: تمثل هذه النسبة العائد من عملية الاستغلال فكل دينار من رقم الأعمال يقدّم نتيجة صافية تقدّر بحوالي (0.13، 0.14، 0.13) خلال الثلاث السنوات، حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2015 والتي بلغت 0.14 وهذا راجع لارتفاع النتيجة الصافية.

د. نسب الهيكلية: تهدف هذه النسب إلى التعرف على مصادر التمويل التي اعتمدت عليها الشركة لتمويل موجوداتها المختلفة، ويتم حساب هذه النسب وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-7): حساب نسب الهيكلية للشركة الوطنية للتأمين LA SAA للفترة (2014-2016)

السنوات			البيان	
2016	2015	2014	طريقة الحساب	النسبة
0.78	0.74	0.28	إجمالي الديون ÷ إجمالي الأصول	نسبة الديون إلى إجمالي الأصول
3.52	2.83	0.99	إجمالي الديون ÷ حقوق الملكية	نسبة الديون إلى رأس المال
4.52	3.83	3.53	إجمالي الأصول ÷ حقوق الملكية	نسبة الأصول إلى حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات سابقة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-7) الذي يمثل حساب نسب الهيكلية للشركة الوطنية للتأمين LA SAA خلال الفترة (2014-2016) أنّ:

■ نسبة الديون إلى إجمالي الأصول: وتقيس هذه النسبة هامش الأمان للمقرضين والمبين من الجدول أنها تتراوح ما بين 0.28 و 0.78 حيث أنها في سنة 2014 قدّرت ب 0.28 وهي أقل من القيمة المعيارية لها وهي 0.5 مام يدل على أن الشركة لا تعتمد على الديون في تمويل أصولها وهو مؤشر جيّد بالنسبة لها، لترتفع في سنة 2015 و 2016 إلى 0.74 و 0.78 على التوالي وهذا يعني أنها تعتمد على الاستدانة لتمويل أصولها.

■ نسبة الديون إلى رأس المال: تقيس هذه النسبة مدى استقلالية الشركة ومدى استخدامها للديون مقارنة بحقوق الملكية وتتراوح ما بين 0.99 و 3.52 حيث بلغت سنة 2014 0.99 وبالتالي أقل من القيمة

## الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال الفترتين (2014-2016) و (2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

المعيارية لها مما يدل على أن الشركة مستقلة وتعتمد على أموالها لترتفع في 2015 و 2016 حيث فاقت القيمة المثلى وهي الواحد.

■ نسبة الأصول لحقوق الملكية: بلغت هذه النسبة طيلة سنوات الدراسة على التوالي (3.53، 3.83، 4.52) والملاحظ أنها في تزايد وهذا مؤشر غير جيد للشركة حيث يعبر ارتفاعها عن زيادة الرفع المالي (الديون) وانخفاض حقوق الملكية من مجموع التمويل الداخلي ونرى أنه في سنة 2014 كانت النسبة منخفضة مقارنة مع السنوات السنوات الأخرى.

### 2. تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي:

ويتم ذلك بحساب كل من رأس المال العامل (FR)، احتياج في رأس المال العامل (BFR) الخزينة الصافية (TN) كما هو وضح في الجدول الموالي

الجدول رقم (3-8): حساب مؤشرات التوازن المالي للشركة الوطنية للتأمين LA SAA للفترة  
(2016-2014)

السنوات			البيانات	
2016	2015	2014	طريقة الحساب	المؤشر
-40058867218	-29156328156	488318455	الأصول الجارية - الخصوم الجارية	FR
-43693342100	-32248358784	-1734706998	(استخدامات الاستغلال + استخدامات خارج الاستغلال) - (موارد استغلال + موارد خارج الاستغلال)	BFR
3580474880	3092121628	222302514	خزينة الأصول - خزينة الخصوم	TN

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات سابقة.

## الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال الفترتين (2014-2016) و (2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

يتّضح لنا من خلال الجدول رقم (3-8): الذي يمثل حساب مؤشرات التوازن المالي للشركة الوطنية للتأمين LA SAA خلال الفترة (2014-2016)، أنّ:

■ رأس المال العامل: «FR» موجب في سنة 2014 وهذا يدل على قدرة الشركة على تمويل أصولها الثابتة بأموالها الدائمة، وهذا ما يسمح لها بتحقيق فائض قد تستعمله في تغطية جزء من الأصول الجارية، أما في كل من سنة 2015 و 2016 FR كان سالب وهذا يعني أن جزء من الأصول الجارية ممول من الديون قصيرة الأجل وهو وضع غير سليم، كما يعبر عن عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

■ احتياجات رأس المال العامل «BFR»: سالب خلال سنوات الدراسة الثلاثة، مما يشير إلى أنّ الشركة قادرة على تغطية أنشطتها الاستغلالية.

■ الخزينة الصافية «TN»: موجبة على طول فترة الدراسة، أي أنّ رأس المال العامل FR يغطي احتياجاته ويبين أن الوضع الذي تعيشه هو تحقيق أدنى شروط التوازن المالي أي السيولة الكافية (فائض لتغطية احتياجات الدورة).

### ثالثاً: التنبؤ بالوضعية المالية للشركة الوطنية للتأمين LA SAA باستخدام نموذج ( Altman & macghough, Kida, Sherrod) للفترة (2014-2016)

تساعد هذه النماذج على معرفة وضعية الشركة إذا كانت ناجحة أم فاشلة او في حالة يصعب التنبؤ كالتالي:

#### 1. نموذج Altman & macghough:

تحسب قيمة المؤشر وفق المعادلة التالية:

$$Z = 0,012 X_1 + 0,014 X_2 + 0,033 X_3 + 0,006 X_4 + 0,010 X_5$$

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال  
الفترتين (2014-2016) و (2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

الجدول رقم (3-9): يوضح كيفية تطبيق نموذج Altman & macghough على الشركة الوطنية  
للتأمين LA SAA للفترة (2014-2016)

السنوات			النسبة المالية	المتغير
2016	2015	2014		
-0.44	-0.38	0.007	رأس المال العامل ÷ إجمالي الأصول	X <sub>1</sub>
0.034	0.044	0.045	الأرباح المحتجزة ÷ إجمالي الأصول	X <sub>2</sub>
0.044	0.056	0.055	الأرباح قبل الفوائد والضرائب ÷ إجمالي الأصول	X <sub>3</sub>
0.28	0.35	1.011	القية السوقية لحقوق الملكية ÷ القيمة الدفترية لديون الشركة	X <sub>4</sub>
0.26	0.31	0.34	صافي المبيعات ÷ إجمالي الأصول	X <sub>5</sub>
0.016	0.022	0.1	Z	قيمة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات سابقة.  
من خلال الجدول السابق نصف الشركة الوطنية للتأمين SAA حسب نموذج Altman & macgough،  
وذلك بناء على القيمة الفاصلة ل «Z» والتي تجري تصنيف الشركات إلى ثلاث فئات كما هو موضح في  
الجدول الموالي:

جدول رقم (3-10): تصنيف الشركة الوطنية للتأمين LA SAA حسب نموذج Altman  
& macghough للفترة (2014-2016)

السنوات			القيمة بالمقارنة مع قيمة Z	وضع الشركة	الفئة
2016	2015	2014			
			أكبر من 2.99	ناجحة	الفئة الأولى
✓	✓	✓	أقل من 1.81	فاشلة	الفئة الثانية
			أكبر من 1.81 وأقل من 2.99	صعب الحكم على الوضع	الفئة الثالثة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات سابقة.

## الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال الفترتين (2014-2016) و(2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

من خلال نتائج نموذج Altman & macghough المطبق على الشركة الوطنية للتأمين SAA، أنه يكمن ملاحظة قيمة «Z» خلال فترة الدراسة (2014-2016): أقل من 1.81 وهذا يعني أن الشركة فاشلة والملاحظ ان قيمة «Z» منخفضة في الشركة وهذا راجع كون المؤسسة تعتمد على الديون لتغطية احتياجاتها.

### 2. نموذج kida:

وتحسب قيمة مؤشر الإفلاس وفق المعادلة التالية:

$$Z = 1,042 x_1 + 0,42 x_2 - 0,461 x_3 - 0,463 x_4 + 0,271 x_5$$

الجدول رقم (3-11): يبين كيفية تطبيق نموذج kida على الشركة الوطنية للتأمين LA SAA للفترة (2014-2016)

السنوات			النسبة المالية	المتغير
2016	2015	2014		
0.034	0.044	0.046	صافي الربح بعد الضرائب ÷ إجمالي الأصول	X <sub>1</sub>
0.22	0.26	0.28	إجمالي حقوق المساهمين ÷ إجمالي الخصوم	X <sub>2</sub>
0.063	0.07	0.23	الأصول النقدية ÷ الخصوم المتداولة	X <sub>3</sub>
0.26	0.31	0.33	المبيعات ÷ إجمالي الأصول	X <sub>4</sub>
0.039	0.04	0.031	الأصول النقدية ÷ إجمالي الأصول	X <sub>5</sub>
<b>0.29</b>	<b>0.34</b>	<b>0.44</b>	<b>Z</b>	<b>قيمة</b>

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات سابقة.

من خلال الجدول السابق يمكننا القول أن:

الشركة الوطنية للتأمين SAA طيلة فترات الدراسة في حالة أمان حسب نموذج kida وذلك بناء على قيمة «Z» والتي يجري تصنيف الشركات إلى فئتين كما هو موضح في الجدول أدناه:

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال  
الفترتين (2014-2016) و (2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

الجدول رقم (3-12): تصنيف الشركة الوطنية للتأمين IA SAA حسب نموذج Kida للفترة  
(2014-2016)

السنوات			القيمة بالمقارنة مع قيمة «Z»	وضع الشركة	الفئة
2016	2015	2014			
✓	✓	✓	Z موجبة	في حالة أمان من الفشل	الفئة الأولى
			Z سالبة	احتمالات الفشل مرتفعة	الفئة الثانية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات سابقة.

يتّضح لنا من خلال نتائج نموذج Kida المطبق على الشركة الوطنية للتأمين SAA أنّ قيمة «Z» خلال فترة الدراسة (2014-2016) موجبة مما يبرز أن الشركة في حالة أمان واحتمال فشلها ضعيف نوعاً ما نتيجة ارتفاع في قيمة المتغيرين  $X_2$  و  $X_3$ ، فبالنسبة للمتغير  $X_2$  يبين لنا أن الشركة مستقلة مالياً لأنها تعتمد على أموالها الخاصة لتغطية ديونها في حين أنّ المتغير  $X_3$  يبين أنّ الشركة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على القيم الجاهزة.

• ملاحظة: يتّسم نموذج Kida بقدرة تنبؤ عالية لاحتمالات الفشل ب 90% مقارنة بباقي النماذج.

### 3. نموذج Sherrod

وتحسب قيمة مؤشر الإفلاس وفق المعادلة التالية:

$$Z = 17 x_1 + 9 x_2 + 3,5 x_3 + 20 x_4 + 1,2 x_5 + 0,10 x_6$$

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال  
الفترتين (2014-2016) و (2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

جدول رقم (3-13): يبين كيفية تطبيق نموذج Sherrod على الشركة الوطنية للتأمين LA  
SAA للفترة (2014-2016)

السنوات			النسبة المالية	المتغير
2016	2015	2014		
-0.44	-0.38	0.007	صافي رأس المال العامل ÷ إجمالي الأصول	$x_1$
0.039	0.04	0.031	الأصول التقديرية ÷ مجموع الأصول	$x_2$
0.22	0.26	0.028	حقوق المساهمين ÷ مجموع الأصول	$x_3$
0.044	0.056	0.055	صافي الربح قبل الضريبة ÷ مجموع الأصل	$x_4$
1.28	1.35	3.57	مجموع الأصول ÷ مجموع الديون	$x_5$
0.27	0.32	0.33	حقوق المساهمين ÷ الأصول الثابتة	$x_6$
-5.13	-2.42	5.91	Z	قيمة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات سابقة.

من خلال الجدول السابق يمكننا القول أن الشركة الوطنية للتأمين SAA خلال سنوات الدراسة كانت  
قيمة «Z» تقع ضمن الفئات الثلاثة التي يجري تصنيفها وفق هذا النموذج إلى خمس فئات كما هو موضح  
في الجدول الموالي:

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال  
الفترتين (2014-2016) و (2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

جدول رقم (3-14): تصنيف الشركة الوطنية للتأمين LA SAA حسب نموذج Sherrod للفترة  
(2014-2016)

السنوات			القيمة بالمقارنة مع قيمة «Z»	وضع الشركة	الفئة
2016	2015	2014			
			$Z \leq 25$	الشركة غير معرضة لخطر الفشل	الفئة الأولى
			$20 \leq Z < 25$	احتمال قليل للتعرض لخطر الفشل	الفئة الثانية
		✓	$5 \leq Z < 20$	من الصعب التنبؤ بخطر الفشل	الفئة الثالثة
✓			$-5 \leq Z < 5$	الشركة معرضة لخطر الفشل	الفئة الرابعة
	✓		$Z < -5$	الشركة معرضة بشكل كبير لخطر الفشل	الفئة الخامسة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات سابقة.

يتبين لنا من خلال نتائج نموذج Sherrod المطبق على الشركة خلال الفترة (2014-2016) أنّ قيمة «Z» غير ثابتة حيث في سنة 2014 كانت ضمن الفئة الثالثة والتي تدل على أنه يصعب التنبؤ بخطر الفشل لتصبح خلال سنة 2015 أكثر عرضة للفشل ليقبل احتمال الفشل نسبياً خلال سنة 2016. من خلال النتائج المتوصل إليها بتطبيق كل من نموذج Altman & macghough، نموذج Kida، ونموذج Sherrod على شركة التأمين SAA خلال الفترة (2014-2016) نلاحظ أنّ:

الشركة فاشلة وفق نموذج Altman & macghough وفي حالة أمان وفق Kida أما وفق Sherrod ففي بداية الدراسة من الصعب التنبؤ بها أما في بقية السنوات كانت معرضة للفشل بنسب متفاوتة وهذه النتائج تتطابق مع تم التوصل إليه وفق المؤشرات المالية السابقة.

## الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال الفترتين (2014-2016) و(2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

ومما سبق نتوصل إلى أن شركة التأمين SAA تتمتع بوضع مستقر في بداية الفترة ليتراجع تدريجيا في بقية السنوات.

### المطلب الثاني: أساليب التنبؤ في الشركة الوطنية للتأمين LA CAAT للفترة 2016-2018

#### أولاً: عرض القوائم المالية للشركة الوطنية للتأمين La caat للفترة (2016-2018)

تعكس القوائم المالية صورة أي شركة من خلالها يتمكن جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة من تقييم أدائها، ومن خلال هذا المطلب سنحاول عرض أهم القوائم المالية في شركة التأمين LA CAAT (2016-2018) والمتمثلة في الميزانيات المالية المختصرة وجدول حسابات النتائج.

#### 1. تقديم الميزانية المالية المختصرة للشركة الوطنية للتأمين La caat للفترة (2016-2018)

انطلاقاً من الميزانية التفصيلية يمكن وضع الميزانية المالية المختصرة للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT خلال الفترة (2016-2018)

أ. جانب الأصول: يمكن توضيح جانب الأصول للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT للفترة (2016-2018) وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-15): الميزانية المالية المختصرة للشركة الوطنية للتأمين La caat "جانب الأصول" للفترة (2016-2018)

السنوات			البيان
2018	2017	2016	الأصول
26.791.890.203.15	24.378.816.022.34	22.888.996.555.30	الأصول الثابتة
29.408.869.496.8	27.198.656.669.98	252.818.733.811.39	الأصول المتداولة
10.322.356.141.67	9.547.035.426.28	6.639.579.159.54	المخزونات
3.197.801.026.85	2.810.285.422.18	2.538.722.536.41	المدينون
4.068.868.382.42	3.063.399.381.88	3.144.082.870.32	الخزينة
66.704.585.686.72	61.942.061.796.16	57.773.392.103.96	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (10-11-12).

**الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال  
الفترتين (2014-2016) و(2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ**

ب. جانب الخصوم: يمكن توضيح جانب الخصوم للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT للفترة (2016 - 2018) وفق الجدول التالي:

الجدول رقم(3-16): الميزانية المالية المختصرة للشركة الوطنية للتأمين "La caat" جانب الخصوم"  
للفترة (2016-2018)

السنوات			البيان
2018	2017	2016	الخصوم
20.000.000.000.00	16.000.000.000.00	16.000.000.000.00	أموال دائمة
24.593.094.679.04	22.778.628.003.53	21.242.557.562.11	أموال خاصة
4.815.774.817.76	4.420.022.666.45	4.576.176.249.28	ديون طويلة الأجل
37.295.716.189.92	34.743.411.126.18	31.918.658.292.57	ديون قصيرة الأجل
66.704.585.686.72	61.942.061.796.16	57.737.392.103.96	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم(13-14-15).

2. تقديم جدول حسابات النتائج للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT للفترة (2016-2018)

يمكن توضيح حسابات النتائج للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT من خلال الجدول التالي:

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال  
الفترتين (2014-2016) و (2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

الجدول رقم (3-17): جدول حسابات النتائج للشركة الوطنية للتأمين La caat للفترة (2016-2018)

2018	2017	2016	الحساب
12.492.457.740.98	11.648.685.101.50	12.416.786.83	أقساط مكتوبة على العمليات المباشرة
125.286.927.26	99.433.729.83	83.228.796.39	أقساط مقبولة
-647.510.042.28	-429.110.520.07	64.770.59	أقساط مكتوبة مؤجلة
-	-	-	أقساط مقبولة مؤجلة
11.970.234.625.96	11.319.311.25	12.500.080.282.81	أقساط مكتسبة في N
6.146.807.485.98	6.261.185.055.81	7.625.909.119.52	الخدمات المباشرة
13.248.204.26	2.867.878.60	1.679.934.69	الخدمات المقبولة
6.160.055.690.24	6.264.052.934.41	7.627.589.054.21	فوائد السنة المالية
1.890.225.787.20	1.930.423.065.60	1.811.546.338.20	العمولات المستلمة
28.403.548.93	16.089.065.26	15.562.880.63	العملات المحولة
1.861.822.238.27	1.914.334.009.34	1.795.983.457.57	لجان إعادة التأمين
0.00	0.00	0.00	منح تشغيل التأمين
7.672.001.173.99	6.969.289.386.19	6.668.747.686.17	صافي هامش التأمين
1.182.406.566.16	1.109.511.091.26	1.090.895.920.04	الخدمات الخارجية والاستهلاك
2.379.469.496.69	2.234.553.766.62	2.262.942.989.97	نفقات الموظفين
311.526.045.62	311.741.802.85	282.477.817.92	الضرائب والمدفوعات
141.953.462.29	219.758.942.97	157.316.085.64	المنتجات الأخرى
115.293.245.20	100.015.536.41	83.099.937.43	مصاريف تشغيل أخرى
1.671.898.989.91	10417.912.867.38	1.251.528.339.78	الاستهلاك والانخفاض في القيمة
226.865.020.60	264.284.262.49	484.960.939.65	عكس خسائر مخصصات انخفاض القيمة
2.380.225.313.30	2.279.597.527.13	2.399.806.697.14	النتيجة التقنية للعمليات
1.0378.656.162.88	1.081.071.409.01	861.228.046.17	المنتجات المالية
416.574.044.19	218.616.143.65	238.130.339.01	الرسوم المالية
962.082.118.69	862.456.265.36	623.097.707.16	النتيجة المالية
3.342.307.431.99	3.142.053.792.49	2.962.904.404.30	النتيجة العادية قبل الضريبة
407.317.393.24	603.694.034.96	562.434.793.39	الضريبة المستحقة على النتائج العادية
163.386.259.42	28.373.196.28	62.701.258.04	الضرائب المؤجلة
15.579.513.510.00	14.798.457.935.07	15.799.568.811.66	اجمالي المنتجات العادية
12.807.909.730	12.288.471.373.82	13.461.800.458	اجمالي المصاريف
2.771.621.779.33	2.509.986.561.25	2.337.768.87	النتيجة الصافية العادية
<b>2.771.621.779.33</b>	<b>2.509.986.561.25</b>	<b>2.337.768.352.87</b>	صافي الدخل

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (16-17-18).

## الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال الفترتين (2014-2016) و (2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

**ثانياً: تقييم الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين La caat باستخدام المؤشرات المالية للفترة (2016-2018)**

بعد عرضنا لجانب الأصول والخصوم لميزانيات المؤسسة، سنقوم بتقييم أدائها من خلال قياس تلك النتائج باستخدام مجموعة من النسب المالية، ومؤشرات التوازن المالي.

### 1. تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية:

أ. نسب السيولة: سنقوم بحساب هذه النسب من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في آجالها المحددة، والجدول التالي يوضح أهم نسب السيولة:

**الجدول رقم (3-18): حساب نسب السيولة للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT للفترة (2016-2018)**

السنوات			البيان	
2018	2017	2016	طريقة الحساب	النسبة
1.07	1.08	1.09	الأصول الجارية ÷ الخصوم الجارية	نسبة السيولة العامة
1.07	1.08	1.09	(الأصول الجارية - البضاعة) ÷ الخصوم الجارية	نسبة السيولة السريعة
-0.0003	-0.0004	-0.0004	الأصول النقدية ÷ الخصوم	نسبة النقدية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات سابقة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-18) الذي يمثل حساب نسب السيولة للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT للفترة (2016-2018) أن:

- نسبة السيولة العامة: خلال السنوات الثلاث < 1 وهو مؤشر جيد بالنسبة للشركة، مما يبرز أن الأصول الجارية قادرة على تغطية الخصوم الجارية وهذا يعني أن الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها.
- نسبة السيولة السريعة: وهي نسبة تفوق النسبة المثلى التي يجب أن تكون ضمن المجال (0.3-0.5)، هذا دليل على أن الشركة ليس بإمكانها تسديد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة.

## الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال الفترتين (2014-2016) و (2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

- نسبة النقدية: وهي نسبة أقل من القيمة المثلى والتي تتراوح قيمتها بين (0.2-0.3) وهذا يدل على أن الشركة لا تستطيع تسديد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على القيم الجاهزة.
- ب. نسب النشاط: تهتم نسب النشاط بقياس كفاءة وفعالية الشركة في استخدام مواردها المالية المتاحة لها والرقابة عليها، وتتمثل أبرز النسب المستعملة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-19): حساب نسب النشاط للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT للفترة (2016-2018)

السنوات			البيان	
2018	2017	2016	طريقة الحساب	النسبة
0.18	0.18	0.21	المبيعات ÷ مجموع الأصول	معدل دوران إجمالي الأصول
0.31	0.31	0.32	صافي المبيعات ÷ مجموع الأصول الجارية	معدل دوران الأصول الجارية
0.466	0.477	-0.0005	صافي المبيعات ÷ مجموع الأصول غ جارية	معدل دوران الأصول غ جارية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات سابقة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-19) الذي يمثل حساب نسب النشاط للشركة الوطنية للتأمين La

caat خلال الفترة (2016-2018) أن:

- معدل دوران الأصول: يقدر معدل دوران إجمالي الأصول للشركة ب 0.21 وهذا يبين أن كل دينار مستثمر في الشركة سنة 2016 يولد 0.21 دينار من المبيعات، أما سنة (2017-2018) انخفض إلى 0.18.

- معدل دوران الأصول الجارية: يقيس هذا المعدل مدى كفاءة إدارة الشركة في استخدام الأصول المتداولة لتوليد المبيعات، ومن خلال الجدول نلاحظ أن معدل دوران الأصول الجارية يتراوح

## الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال الفترتين (2014-2016) و(2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

بين (0.31-0.32)، وبهذا سجل أفضل معدل سنة 2016 لأن كل دينار مستثمر خلال هذه السنة يولد 0.32 من المبيعات.

■ معدل دوران الأصول الغير جارية: يقيس هذا المعدل قدرة الأصول الثابتة على خلق المبيعات، فبالنسبة لسنة 2016 تقدر الخسارة ب( - 0.0005 )، أما سنة 2017 ارتفع المعدل ليصل إلى 0.477، لينخفض سنة 2018 ليصل إلى 0.466.

ج. نسب المردودية: إن نسب المردودية تستعمل للحكم على مدى فعالية التسيير داخل الشركة، ويتم حساب نسبها كالآتي:

الجدول رقم (3-20): حساب نسب المردودية للشركة الوطنية التأمين LA CAAT للفترة (2016-2018)

السنوات			البيان	
2018	2017	2016	طريقة الحساب	النسبة
0.041	0.040	0.040	الفائض الإجمالي للاستغلال ÷ مجموع الأصول	نسبة المردودية الاقتصادية
0.112	0.110	0.110	النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة	نسبة المردودية المالية
0.221	0.215	0.188	نتيجة الدورة الصافية ÷ رقم الأعمال خارج الرسم	نسبة المردودية التجارية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات سابقة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-20) الذي يمثل نسب المردودية للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT للفترة (2016-2018) أن:

■ المردودية الاقتصادية: تعبر هذه النسبة عن مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال أي حساب كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال حيث كانت أعلى نسبة لها سنة 2018 حيث تقدر ب( 0.041 )، أي أن الشركة تولد ( 0.041 ) من كل دينار تستثمره مقارنة بسنة

## الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال الفترتين (2014-2016) و (2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

(2016-2017)، وبشكل عام يمكن القول أن الشركة الوطنية التأمين LA CAAT عرفت كيفية استغلال أصولها بشكل جيد في توليد نتيجة دورة الاستغلال.

■ **المردودية المالية:** نلاحظ من الجدول أن كل دينار واحد مستعمل من الأموال الخاصة يعطي نتيجة صافية قدرها (0.11، 0.112)، خلال السنوات الثلاث، نلاحظ أن أعلى قيمة لهذه النسبة كانت سنة 2018، وهذا نتيجة لارتفاع النتيجة الصافية.

■ **المردودية التجارية:** تمثل هذه النسبة العائد من عملية الاستغلال، فكل دينار من رقم الأعمال يقدم نتيجة صافية تقدر بحوالي (0.18-0.21-0.22) خلال السنوات الثلاث، حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2018 وهذا راجع لارتفاع النتيجة الصافية.

د. **نسب الهيكلية:** تهدف هذه النسب إلى التعرف على مصادر التمويل التي اعتمدت عليها الشركة

لتمويل موجوداتها المختلفة، ويتم حساب هذه النسب وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-21): حساب نسب الهيكلية للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT للفترة (2016-2018)

السنوات			البيان	
2018	2017	2016	طريقة الحساب	النسبة
0.63	0.63	0.63	إجمالي الديون ÷ إجمالي الأصول	نسبة الديون إلى إجمالي الأصول
0.71	0.71	0.71	إجمالي الديون ÷ حقوق الملكية	نسبة الديون إلى رأس المال
2.71	2.71	2.71	إجمالي الأصول ÷ حقوق الملكية	نسبة الأصول إلى حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات سابقة.

## الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال الفترتين (2014-2016) و(2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-21) الذي يمثل حساب نسب الهيكل للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT للفترة (2016-2018)

■ نسبة الديون إلى إجمالي الأصول: نلاحظ من الجدول خلال السنوات الثلاث أن هذه النسبة أكبر من (0.5)، هذا يعني أن الشركة غير قادرة على تسديد ديونها في حالة الإفلاس.

■ نسبة الديون إلى رأس المال: تقيس هذه النسبة التزامات الشركة نحو دائنيها وعلاقتها بالأموال التي يقدمها الملاك، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة، كلما زادت مطالبة الدائنين مقارنة بحقوق الملكية، وما لاحظناه على هذه النسبة أنها تمثل (0.71)، وهذا ما يعكس انخفاض الديون لدى الشركة لإتباعها سياسة تسديد الديون طويلة الأجل، والاعتماد أكثر على الديون القصيرة الأجل وهي ثابتة طوال سنوات الدراسة.

■ نسبة الأصول إلى حقوق الملكية: نسبتها ثابتة طوال سنوات الدراسة حيث تقدر ب (2.71)، وهي نسبة مرتفعة وهذا مؤشر جيد، بحيث تستطيع المؤسسة التعامل بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد الديون.

### 2. تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي:

لتحقيق توازن مالي في البنية المالية للمؤسسة يجب أن تمول أصولها الثابتة بالموارد المالية الدائمة، وتمول أصولها المتداولة عن طريق الديون قصيرة الأجل، وبعبارة أخرى يجب أن يتساوى حجم الأصول الثابتة مع الأموال الدائمة وحجم الأصول المتداولة مع الديون قصيرة الأجل، ليتم حساب كل من رأس المال العامل، والاحتياج في رأس المال العامل والخزينة الصافية وفق الجدول التالي:

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال  
الفترتين (2014-2016) و(2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

الجدول رقم(3-22): حساب مؤشرات التوازن المالي للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT  
للفترة(2016-2018)

السنوات			البيان	
2018	2017	2016	طريقة الحساب	المؤشر
2.616.979.293.65	2.819.834.647.64	2.929.737.256.09	الأصول الجارية - الخصوم الجارية	FR
1.451.889.088.77-	243.564.734.24-	114.345.614.23-	(استخدامات الاستغلال + استخدامات خارج الاستغلال) - (موارد استغلال + موارد خارج الاستغلال)	BFR
4.068.868.382.42	3.063.399.381.88	3.044.082.870	خزينة الأصول - خزينة الخصوم	TN

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات سابقة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-22) الذي يمثل مؤشرات التوازن المالي للشركة الوطنية للتأمين LA

CAAT أن:

- رأس المال العامل: نلاحظ من الجدول ان (FR) موجب خلال سنوات الدراسة، وهذا ما يدل على قدرة الشركة على تمويل أصولها الثابتة بأموالها الدائمة، وهذا ما يسمح لها بتحقيق فائض قد تستعمله في تغطية جزء من الأصول الجارية.
- الاحتياج في رأس المال العامل: خلال سنوات الدراسة كان (BFR) أقل من الصفر، هذا يدل على أن الخصوم المتداولة غير قادرة على تمويل مخزون الشركة، وديونها وهذا يعود إلى انخفاض مخزونات الشركة وديون الزبائن وارتفاع حساب المورد والحسابات الملحقة والديون.
- الخزينة الصافية: خلال السنوات الثلاث كانت (TN) أكبر من الصفر، مما يدل على وجود تمويل كافي لموازنة رأس المال العامل مع احتياجاته مما أدى إلى توفير سيولة نقدية للشركة.

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال  
الفترتين (2014-2016) و(2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

ثالثاً: التنبؤ بالوضعية المالية للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT باستخدام نموذج (Altman  
(Sherrod, Kida, & macghough) للفترة (2016-2018)

سننتظر إلى بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT للفترة (2016-  
2018)

1. نموذج Altman & macghough:

وتحسب قيمة مؤشر الفشل المالي وفق المعادلة التالية:

$$Z = 0,012 X_1 + 0,014 X_2 + 0,033 X_3 + 0,006 X_4 + 0,010 X_5$$

الجدول رقم(3-23): يبين كيفية تطبيق نموذج Altman & macghough على الشركة الوطنية  
للتأمين LA CAAT للفترة (2016-2018)

السنوات			النسبة المالية	المتغير
2018	2017	2016		
0.0392	0.0455	0.0507	رأس المال العامل ÷ إجمالي الأصول	X <sub>1</sub>
0.0415	0.0405	-0.00004	الأرباح المحتجزة ÷ إجمالي الأصول	X <sub>2</sub>
0.0501	0.0507	0.0512	الأرباح قبل الفوائد والضرائب ÷ إجمالي الأصول	X <sub>3</sub>
0.583	0.581	0.582	القيمة السوقية لحقوق الملكية ÷ القيمة الدفترية لديون الشركة	X <sub>4</sub>
0.18	0.18	0.21	صافي المبيعات ÷ إجمالي الأصول	X <sub>5</sub>
-0.008	-0.008	-0.007	Z	قيمة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات سابقة.

من خلال الجدول السابق نصنف الشركة الوطنية للتأمين LA CAAT إلى أنها شركة فاشلة حسب  
نموذج و Altman&macghough، وذلك بناء على قيمة Z والتي يجري تصنيف الشركات إلى ثلاث  
فئات حسب قدرتها على الاستمرار كما هو موضح في الجدول التالي:

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال  
الفترتين (2014-2016) و (2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

الجدول رقم (3-24): يبين تصنيف الشركة الوطنية للتأمين LA CAAT للفترة (2016-  
2018) حسب نموذج Altman & macghough

السنوات			القيمة بالمقارنة مع قيمة «Z»	وضع الشركة	الفئة
2018	2017	2016			
			أكبر من 2.99	ناجحة	الفئة الأولى
✓	✓	✓	أقل من 1.81	فاشلة	الفئة الثانية
			أكبر من 1.81 وأقل من 2.99	صعب الحكم على الوضع	الفئة الثالثة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات سابقة.

نلاحظ من خلال نتائج نموذج Altman & macghough المطبق على الشركة، أن قيمة Z خلال  
فترة الدراسة (2016-2018) أقل من (1.81)، وهذا يعني أن الشركة فاشلة.  
2. نموذج Kida: وتحسب قيمة مؤشر الفشل المالي وفق المعادلة التالية:

$$Z = 1,042 x_1 + 0,42 x_2 - 0,461 x_3 - 0,463 x_4 + 0,271 x_5$$

الجدول رقم (3-25): يبين كيفية تطبيق نموذج Kida على الشركة الوطنية للتأمين LA CAAT للفترة  
(2016-2018)

السنوات			النسبة المالية	المتغير
2018	2017	2016		
0.04	0.04	0.04	صافي الربح بعد الضرائب ÷ إجمالي الأصول	$x_1$
0.36	0.36	0.36	إجمالي حقوق المساهمين ÷ إجمالي الخصوم	$x_2$
0.10	0.09	0.09	الأصول النقدية ÷ الخصوم المتداولة	$x_3$
0.18	0.18	0.21	المبيعات ÷ إجمالي الأصول	$x_4$
0.06	0.04	0.05	الأصول النقدية ÷ إجمالي الأصول	$x_5$
0.0797	0.0788	0.0677	Z	قيمة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات سابقة.

## الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال الفترتين (2014-2016) و(2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

من خلال الجدول السابق يمكننا القول أنّ الشركة الوطنية للتأمين LA CAAT طيلة فترات الدراسة في حالة أمان حسب نموذج kida وذلك بناء على قيمة «Z» والتي يجري تصنيف الشركات إلى فئتين كما هو موضّح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (3-26): تصنيف الشركة الوطنية للتأمين LA CAAT حسب نموذج Kida للفترة  
(2018-2016)

السنوات			القيمة بالمقارنة مع قيمة «Z»	وضع الشركة	الفئة
2018	2017	2016			
			Z موجبة	في حالة أمان من الفشل	الفئة الأولى
✓	✓	✓	Z سالبة	احتمالات الفشل مرتفعة	الفئة الثانية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات سابقة.

تبين من خلال نتائج نموذج كيدا المطبق على الشركة الوطنية للتأمين CAATLA للفترة (2016-2018) أن قيمة Z موجبة خلال الثلاث سنوات، هذا يعني أن الشركة في حالة أمان.  
3. نموذج sherrod: وتحسب قيمة مؤشر الفشل المالي وفق المعادلة التالية:

$$Z = 17 x_1 + 9 x_2 + 3,5 x_3 + 20 x_4 + 1,2 x_5 + 0,10 x_6$$

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال  
الفترتين (2014-2016) و (2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

الجدول رقم (3-27): يبين كيفية تطبيق نموذج sherrod على الشركة الوطنية للتأمين LA  
CAAT للفترة (2016-2018)

السنوات			النسبة المالية	المتغير
2018	2017	2016		
0.03	0.04	0.05	صافي رأس المال العامل ÷ إجمالي الأصول	$x_1$
0.06	0.04	0.05	الأصول النقدية ÷ مجموع الأصول	$x_2$
0.36	0.36	0.36	حقوق المساهمين ÷ مجموع الأصول	$x_3$
0.05	0.05	0.05	صافي الربح قبل الضريبة ÷ مجموع الأصل	$x_4$
1.58	1.58	1.58	مجموع الأصول ÷ مجموع الديون	$x_5$
0.91	0.09	0.92	حقوق المساهمين ÷ الأصول الثابتة	$x_6$
5.29	5.20	5.54	Z	قيمة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات سابقة.

من خلال الجدول السابق يمكننا القول أن الشركة الوطنية للتأمين LA CAAT خلال سنوات الدراسة

كانت قيمة «Z» تقع ضمن الفئة الثالثة التي يجري تصنيفها وفق هذا النموذج إلى خمس فئات كما هو

موضح في الجدول الموالي:

الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال  
الفترتين (2014-2016) و(2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

جدول رقم (3-28): تصنيف الشركة الوطنية للتأمين LA CAAT حسب نموذج  
Sherrod للفترة (2016-2018)

السنوات			القيمة بالمقارنة مع قيمة «Z»	وضع الشركة	الفئة
2019	2017	2016			
			$Z \leq 25$	الشركة غير معرضة لخطر الفشل	الفئة الأولى
			$20 < Z \leq 25$	احتمال قليل للتعرض لخطر الفشل	الفئة الثانية
✓	✓	✓	$Z < 20 \leq 5$	من الصعب التنبؤ بخطر الفشل	الفئة الثالثة
			$-Z < 5 \leq 5$	الشركة معرضة لخطر الفشل	الفئة الرابعة
			$Z < -5$	الشركة معرضة بشكل كبير لخطر الفشل	الفئة الخامسة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات سابقة.

نلاحظ من خلال نتائج جدول نموذج SHERROD المطبق على الشركة أن قيمة Z خلال فترة  
الدراسة (2016-2018) أكبر من 5 وأقل من 20، هذا يعني أن الشركة متوسطة المخاطر ومن الصعب  
التنبؤ بفشلها.

من خلال النتائج المتوصل إليها من تحليل وضع الشركة خلال سنوات الدراسة (2016-2018)،  
نستنتج أن الشركة في وضع مستقر نسبياً رغم سلبية بعض المؤشرات ومن الصعب التنبؤ بتعرضها للفشل  
المالي مستقبلاً.

## الفصل الثالث: دراسة الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين خلال الفترتين (2014-2016) و (2016-2018) باستخدام أساليب التنبؤ

---

### خلاصة الفصل:

من خلال ما تناوله هذا الفصل للجانب التطبيقي للدراسة، حيث تم التعريف بالقطاع العام للتأمين في الجزائر بصفة عامة والشركتين الوطنيتين للتأمين LA SAA و LA CAAT بوجه خاص من حيث التعريف والهياكل التنظيمية لكل منهم.

بالإضافة إلى تقييم الوضع المالي والتنبؤ به للشركتين عينة الدراسة، حيث تم ذلك باستخدام كل من النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي وتطبيق كل من نموذج Kida، Altman & macghough، Sherrod اعتمادا على القوائم المالية المتحصل عليها من الشركتين خلال الفترتين (2014-2016) و (2016-2018)، واتضح من خلال هذا التحليل أنّ الشركة الوطنية للتأمين LA SAA كانت في وضع مستقر في بداية الفترة لتراجع تدريجيا في بقية السنوات رغم تحقيقها لخزينة موجبة كما أنها معرضة للفشل المالي مستقبلا، بينما الشركة الوطنية للتأمين LA CAAT وضعها غير مستقر نسبيا وصعب التنبؤ بتعرضها للفشل المالي.

خاتمة

بعد تناولنا في الجوانب النظرية لموضوع دراستنا واستنادا على دراسات سابقة بالموضوع اتضح لنا أكثر مدى أهمية تقييم الأداء المالي، حيث يعدّ أمرا ضروريا لكل الشركات دون استثناء، حيث يمكن من مراقبة نشاط الشركة ومدى استخدامها الأمثل لمواردها المتاحة، كما يساعد على التعرف على الوضع المالي لها واتخاذ اقرارات التصحيحية اللازمة في وقتها المناسب لبلوغ الأهداف المحددة.

كما تبين لنا مدى خطورة الفشل المالي الذي يعترض كل الشركات والهيئات ويعيق طريق استمراريته، تطورها وبقائها ويمكن أن يؤدي بها إلى الإفلاس والتصفية.

ولتجنب الوقوع في هذه الأخيرة تطرقنا في موضوع دراستنا إلى التنبؤ، حيث برز لنا الدور الكبير الذي يؤديه في الكشف عن خطر الفشل المالي ومعالجته في مراحله المبكرة، ليتم هذا وفقا لمجموعة من الأساليب المالية والكمية.

وانطلاقا من الدراسة التطبيقية التي تتم بإسقاط الدراسة النظرية على الواقع العملي وتطبيق كل من النسب المالية على الشركتين الوطنيتين للتأمين LA SAA و LA CAAT خلال الفترتين (2014-2016) و(2016-2018) للتعرف على سيولة، نشاط، ربحية الشركتين وقدرتهما على السداد وأيضا مؤشرات التوازن المالي للدراسة بالتوازن المالي الذي تحققه الشركتين خلال فترة الدراسة، إضافة إلى تطبيق كل من نموذج Altman & macghough، Kida، و Sherrod للتعرف على الوضع المالي لهما مستقبلا واحتمالية تعرضهما لخطر الفشل المالي ومدى قدرتهما على الاستمرار.

### أولاً: اختبار صحة الفرضيات

استنادا على الدراسة التطبيقية يتم اختبار صحة الفرضيات كالتالي:

**1- اختبار صحة الفرضية الأولى:** من خلال دراستنا التطبيقية تم التوصل إلى أنّ شركة التأمين LA SAA وفق النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي في بداية الفترة كان وضعها مستقر رغم سلبية بعضها لتراجع تدريجيا في باقي السنوات أما حسب نموذج Altman & macghough كانت فاشلة طيلة سنوات الدراسة لتكون في حالة امان وفق Kida ومعرضة للفشل بدرجات احتمالية متفاوتة وفق Sherrod.

أما فيما يخص شركة التأمين LA CAAT فكان وضعها مستقر نسبيا طيلة فترة الدراسة وفق كل من المؤشرات المالية أما حسب نموذج Altman & macghough فكانت فاشلة في كل سنوات الدراسة وحسب Kida كانت في حالة امان وصعب التنبؤ باحتمال تعرضها للفشل وفق Sherrod، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

2- اختبار صحة الفرضية الثانية: من خلال النتائج المتوصل إليها في الدراسة التطبيقية نرى أن هناك اختلاف في نتائج التنبؤ بالوضع المالية للشركتين محل الدراسة باستخدام كل من نموذج Altman & Macghough ونموذج Kida و Sherrod مما يثبت صحة الفرضية الثانية.

### ثانياً: نتائج الدراسة

انطلاقاً من الجانب النظري والجانب التطبيقي تم التوصل إلى النتائج التالية:

#### أ. نتائج الدراسة النظرية:

- ❖ يعتبر الأداء المالي المرآة العاكسة لمستقبل الشركات؛
  - ❖ الأداء المالي أداة لتدارك الثغرات والمعوقات التي تظهر في مسيرة الشركة؛
  - ❖ تتم عملية تقييم الأداء المالي اعتماداً على البيانات والمعلومات المالية للشركة؛
  - ❖ وجود اختلاف بين كل من مصطلح الفشل، التعثر، العسر والإفلاس؛
  - ❖ الفشل المالي هو المرحلة التي تتعرض فيها الشركة إلى اضطرابات مالية قد تؤدي بها إلى الإفلاس والتصفية؛
  - ❖ التنبؤ هو الكشف عن المستقبل باستخدام المنهج العلمي؛
  - ❖ التنبؤ بالفشل المالي يساعد العديد من الهيئات في اتخاذ القرارات الائتمانية الصحيحة في حال التنبؤ كان في الوقت المناسب؛
  - ❖ للفشل المالي أسباب مالية وغير مالية، إلا أن السبب الرئيسي يعود إلى عدم كفاية التدفقات النقدية في الشركة؛
  - ❖ هناك العديد من المظاهر والعلامات تدلّ على احتمالية وقوع الشركة في خطر الفشل؛
  - ❖ الاعتماد على المؤشرات في تقييم الوضع المالي للشركة واتخاذ القرارات التصحيحية؛
  - ❖ تعتبر النماذج الكمية إنذارات مبكرة باقتراب حدوث الفشل من أجل اتخاذ التدابير اللازمة.
- ب. نتائج الدراسة التطبيقية:

- ❖ تحقيق الشركتين لأصول وخصوم متزايدة في سنوات الدراسة؛
- ❖ تحقيق الشركتين طيلة فترة الدراسة لنتيجة صافية موجبة، وهذا يدلّ على تحقيقهما لأرباح؛
- ❖ تمتع الشركة الوطنية للتأمين LA SAA لسيولة عامة في بداية الدراسة لتتراجع في باقي السنوات بينما الشركة الوطنية للتأمين LA CAAT كانت السيولة العامة لها جيّدة على طول فترة الدراسة مما يدلّ على قدرتها على الوفاء بالالتزامات؛

- ❖ عدم قدرة الشركتين على تسديد ديونهما قصيرة الأجل اعتمادا على القيم الجاهزة نظير انخفاض سيولتهما النقدية؛
- ❖ تتمتع الشركة الوطنية للتأمين LA SAA بهامش أمان في بداية الفترة كون FR موجب ليتغير في السنوات التالية إلى سالب مما يدل على أن الشركة تعتمد على الديون في تمويل جزء من أصولها الجارية؛
- ❖ تحقيق كل من الشركتين لخزينة موجبة طول فترة الدراسة مما يدل على وجود فائض لتغطية احتياجات الدورة؛
- ❖ كلا الشركتين عيّنة الدراسة فاشلة وفق نموذج Altman & macghough وفي حالة أمان حسب Kida وصعب التنبؤ بوضع الشركة الوطنية للتأمين LA CAAT حسب Sherrod بينما شركة التأمين LA SAA صعب التنبؤ بوضعها وفقه في بداية الفترة لتصبح معرضة لاحتمال الفشل في السنوات التالية.

### ثالثا: التوصيات

- من خلال دراستنا لجوانب الموضوع وبعد النتائج المتوصل لها يمكننا الخروج بجملة من التوصيات التي نرى بأنها ضرورية من أجل تحسين وتطوير الأداء المالي وتأكيدها على الدور الذي تلعبه أساليب التنبؤ بالفشل المالي في الشركتين عيّنة الدراسة وهي كالتالي:
- ❖ من الأفضل للشركات ان تعطي أهمية للسيولة حتى لا تصبح عاجزة عن تمويل احتياجاتها في الوقت المناسب؛
  - ❖ على إدارة الشركات ان تراجع سياسات التمويل المختلفة التي تتبعها، وأن تنظر جيدا في قرارات طلب قروض جديدة؛
  - ❖ على الشركات القيام بدراسات حول احتمال التعرض للفشل المالي، وذلك بإحداث التطوير المستمر لأساليب التنبؤ واتخاذ القرارات المناسبة؛
  - ❖ الدراية بالتطورات العلمية والتجارب في مجال التحليل والتنبؤ بالفشل المالي، للاستفادة منها وتجنب الوقوع في الأخطاء نفسها.

### رابعا: آفاق الدراسة

- من خلال إجرائنا لهذه الدراسة تبين لنا أن هناك بعض الجوانب المكملة لازالت تحتاج إلى المزيد من التحليل والبحث، فلكل دراسة قصور ونقص والحاجة إلى جهود إضافية، إلا أننا نأمل أن يكون نقص هذه الدراسة منطلقا لبحوث مستقبلية أخرى، ومن أجل ذلك نقترح مجموعة من المواضيع التي نراها جديرة بأن تكون آفاق بحث جديدة:

- ❖ القيام بدراسة مماثلة باستخدام مجموعة من المؤشرات الحديثة لإعطاء نموذج أفضل للتنبؤ؛
- ❖ دراسة موضوع البحث على مستوى البنوك التجارية الجزائرية؛
- ❖ توسيع هذه الدراسة لتشمل عدّة مؤسسات في مختلف القطاعات عبر الوطن.

# قائمة المراجع

### قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

1. أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، الطبعة الثانية، 2012.
2. حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، تأمين وإدارة الخطر، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2010.
3. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقسيم الأداء والتنبيه بالفشل، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2011.
4. حيدر عباس عبد الله الجنابي، الأسواق المالية والفشل المالي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.
5. خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وحدوى المشاريع، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى
6. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
7. شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012.
8. عبد الستار الصياح وسعود العامري، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات علمية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الرابعة
9. عبد المعطي ارشيد وحسني على خريوش، أساسيات الإدارة المالية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2011.
10. عبد الناصر إبراهيم نور، أصول المحاسبة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2005.
11. عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
12. علاء فرحان طالب وإيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
13. علي عباس، الإدارة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

14. عيد أحمد أبو بكر ووليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون طبعة، 2009.
15. فاتح ساحل ويوسف بومدين، تسيير التسيير المالي للمؤسسة، دار بلقيس للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2016.
16. فايز سليم حداد، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2009.
17. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله، فلسطين، الطبعة الأولى، 2008.
18. فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية إطار نظري ومحتوى علمي التمويل-الاستثمار-التخطيط-التحليل المالي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2013.
19. مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.
20. محمد المبروك أبوزيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 2009.
21. محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، دار الهناء للتجليد الفني، الإسكندرية، مصر، بدون طبعة 2009.
22. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
23. مليكة زغيب وبوشنقىر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010.
24. منير شاكر وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2007.
25. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2009.
26. ياسر السكران وموسى مطر، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية 2006.

ثانياً: الأطروحات والرسائل

1. أطروحات الدكتوراه:

أ. أبركان محمد، أهمية تحليل التدفقات النقدية ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات-دراسة عينة من المؤسسات الناشطة في قطاع البناء والأشغال العمومية خلال الفترة (2014-2017) - رسالة

- دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2020.
- ب. انتصار سليمان، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية - تطويع النماذج حسب خصوصيات البيئة الخارجية-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2016.
- ج. بكوش لطيفة، مساهمة التسيير على أساس الأنشطة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية -دراسة حالة مجمع صيدال-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة ونظم المعلومات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017.
- د. بوضياف صفاء، دور المعلومة المالية في تقسيم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي-دراسة تطبيقية في قطاع الحليب ومشتقاته-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة مالية وتدقيق جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2018.
- هـ. سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية للتنبؤ بالتعثر المصرفي-دراسة عننة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2001-2015) - رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.
- و. كروشة فاطمة الزهراء، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر المؤسسات -دراسة ميدانية-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016.
- ز. مراد حجاج، دراسة قدرة المؤشرات المالية على تفسير الكفاءة النسبية للأداء المالي لمؤسسات الإسمنت الجزائرية - دراسة تطبيقية لمؤسسات المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر خلال الفترة (2011-2016)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات مالية، جامعة غرداية، الجزائر، 2019.
- ح. مصطفى طويطي، دور التحليل النوعي في التنبؤ في فشل المؤسسة الاقتصادية -حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2014.
2. رسائل الماجستير:

- أ. أنس مصلح ذياب الطراونة، العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية -دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية -، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2015.
- ب. انفال حدة خبيزة، تأثير الهيكل المالي على استراتيجية المؤسسة الصناعية -دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب GMS بسكرة-رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، سنة 2012.
- ج. بومخولف عبد النور، تقنيات وأساليب التحليل المالي الديناميكي في تقييم مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين على الأضرار - دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT -، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاديات التأمين جامعة سطيف 1، الجزائر، 2016.
- د. توفيق سميح محمد الأغوات، دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركات البوتاس العربية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية والمالية، تخصص محاسبة، جامعة الإسراء، عمان، الأردن، 2015.
- هـ. جهاد حمدي إسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين - دراسة تطبيقية-، رسالة ماجستير كلية التجارة تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2010.
- و. حليلة خليل جرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، -دراسة تطبيقية على المنشآت المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية-، رسالة ماجستير، كلية التجارة، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.
- ز. خالد محمود الكحلوت، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، -دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة-، رسالة ماجستير، كلية التجارة، تخصص محاسبة التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2005.
- ح. زاهر صبحي بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية - دراسة مقارنة للبنوك الإسلامية العاملة في فلسطين-، رسالة ماجستير، كلية التجارة، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011.
- ط. زيدي البشير، دور التقارير المالية في تحسي الأداء المالي للمؤسسة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2011.

- ي. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوايل بسكرة (2000-2002)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2002.
- ك. عادل نايف خالد المطيري، إمكانية التنبؤ بالفشل المالي باستخدام النسب المالية من وجهة نظر المديرين الماليين-دراسة ميدانية لشركات المساهمة في دولة الكويت-، رسالة ماجستير، كلية إدارة الأعمال، تخصص محاسبة، جامعة آل البيت، بدون بلد، 2015.
- ل. عزة هاني عزة أبو شهاب، مدى فعالية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في شركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، تخصص المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2018.
- م. عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر -دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في قطاع غزة -، رسالة ماجستير، كلية التجارة، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.
- ن. عمار بن مالك، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، -دراسة حالة شركة اسمنت السعودية للفترة الممتدة -2006-2010-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011.
- س. فهد راشد مسعود الهاجري، أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت، رسالة ماجستير، كلية إدارة المال والأعمال، تخصص محاسبة، جامعة آل بيت، بدون بلد، 2016.
- ع. لطرش بلال، دور مراقبة التسيير في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة المؤسسة الميدانية حن حن حجل، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة جيجل، الجزائر، 2014.
- ف. محمد أمين عكوش، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن (ENAP) مؤسسة مديغة ومرطاة الروبية (TAMEG)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، 2011.

ص. معوج بلال، دور التحليل بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة NCA ROUBA، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2016.

### ثالثا: المجالات

1. أحلام بلقاسم كحولي ومنال خلخال، استخدام النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 02، الجزء 1، 2020، ص 327.
2. أمير علي خليل الموسوي، اختبار وتحليل نماذج التنبؤ بالفشل المالي للشركات-بحث تطبيقي لعينة من شركات الاستثمار المالي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2007-2011-، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد 10، العدد 39.
3. بورنيسة مريم وخنفري خيضر، الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية على ضوء النماذج الكمية العالمية للتنبؤ بالفشل المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 2، 2019.
4. جعفر عبد النور وكمال بن موسى، استخدام نموذج SHERROD للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية - دراسة تطبيقية على المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر-، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 38، جامعة الجزائر 03، أوت 2019.
5. خطاب دلال زعيبط نور الدين، تحليل وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، المجلد 4، العدد 1، جوان 2018.
6. خالد سيف الاسلام بوخلخال وعلال بن ثابت، قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة والتقليدية ودراسة فعاليتها في خلق القيمة-دراسة حالة مجمع صيدال خلال الفترة (2009-2019)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 01، 2011.
7. رحيش سعيدة وشعيب شنوف، التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين باستخدام نموذج كيدا وشيروود-دراسة عينة من شركات التأمين الجزائرية-، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01.
8. سالم صلال راهي الحسنوي، التنبؤ بالتعثر المالي لشركات الاستثمار باستعمال النسب المالية لنموذج Kida وأثرها على EPS-دراسة في سوق العراق للأوراق المالية -، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القادسية، المجلد 04، العدد 09، 2014.
9. سعاد شدرى معمر وآخرون، دور إدارة المخاطر المالية والإنذار المبكر بالفشل المالي للمؤسسة، مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، المجلد 02، العدد 02، 2020.

10. سمروود زبيدة وسحنون جمال الدين، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن-دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية ANESRIF للفترة (2017-2018)-، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 03، جانفي 2020.
11. عباس علوان شريف المرشدي، استعمال نموذج sherrod للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية الخاصة في العراق - بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية-، مجلة جامعة بابل، المجلد 16، العدد 01، 2018.
12. عبد الخالق أودينة وآخرون، استخدام نموذجي شيرود وكندا في التنبؤ بالفشل المالي بالشركات - دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة الجزائر للفترة 2014-2018-، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 05، العدد 01، مارس 2021.
13. عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الأول، نوفمبر 2001.
14. عبد النور جعفر وغويني لعريبي، استخدام أساليب التحليل المالي الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي-دراسة حالة مؤسسة صيدال-، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 16، العدد 01، جوان 2019.
15. ماجدة عبد المجيد احمد وهلال بوسف صالح، استخدام النماذج الكمية ومؤشرات التدفقات النقدية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي،-دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية السودانية (2012-2014)-، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 02، العدد 17، 2016.
16. نعيمة برودي، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي-حالة شركة الخزف السعودي خلال الفترة (2013-2019)-، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2020.
17. وحيد محمود رامو وسيف عبد الرزاق محمد الوتار، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل شركات المساهمة الصناعية،-دراسة عينة من شركات المساهمة الصناعية العراقية في سوق الأوراق المالية-، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل العراق، المجلد 32، العدد 09، 2010.

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

1. <https://www.uar.dz/> .

الملاحق



الملحق رقم (02): الميزانية المالية (جانب الأصول) للشركة الوطنية للتأمين LA SAA لسنة 2015

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 3102011401124002221 97816

Désignation de l'entreprise : SAA  
 SOCIÉTÉ NATIONALE D'ASSURANCE  
 Activité : ASSURANCE  
 Adresse : 10, BOULEVARD ERNEST LAURENTI / ALGER

Exercice clos le 31/12/2015

**RELAN (ACTIF)**

Montants ACTIF (en DA)

ACTIF	N		N-1	
	Montants Bruts	Amortissements - provisions et pertes de valorisation	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
Écart d'acquisition - positif ou négatif			0,00	
Immobilisations incorporelles	20.096.000,00	0,00	20.096.000,00	1.429.440,00
Immobilisations corporelles				
Terrains	1.017.841.000,00	0,00	1.017.841.000,00	1.048.208.420,00
Bâti	4.000.700.000,00	0,00	4.000.700.000,00	4.420.500.420,00
Autres immobilisations corporelles	1.200.200.000,00	0,00	1.200.200.000,00	444.257.140,00
Immobilisations en cours	0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations écoulées	0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations financières				
Participations et avances remboursables	4.000.000,00	0,00	4.000.000,00	1.000.000,00
Autres participations et avances remboursables	1.000.000,00	0,00	1.000.000,00	1.000.000,00
Autres titres financiers	0,00	0,00	0,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	0,00	0,00	0,00	0,00
Impôts différés actif	0,00	0,00	0,00	0,00
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>6.218.797.000,00</b>	<b>0,00</b>	<b>6.218.797.000,00</b>	<b>6.900.148.840,00</b>
<b>ACTIFS COURANTS</b>				
Stocks et encaisses Part cotisée et à Remb. Cédée	1.000.000,00		1.000.000,00	1.000.000,00
Créances et emplois assimilés				
à l'égard de la clientèle	4.000.000,00	0,00	4.000.000,00	1.000.000,00
à l'égard de la clientèle	1.000.000,00	0,00	1.000.000,00	1.000.000,00
Impôts et assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres créances et emplois assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	4.000.000,00	0,00	4.000.000,00	1.000.000,00
Trésorerie	1.000.000,00	0,00	1.000.000,00	1.000.000,00
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>6.000.000,00</b>	<b>0,00</b>	<b>6.000.000,00</b>	<b>3.000.000,00</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>12.218.797.000,00</b>	<b>0,00</b>	<b>12.218.797.000,00</b>	<b>9.900.148.840,00</b>

الملحق رقم (03): الميزانية المالية (جانب الأصول) للشركة الوطنية للتأمين LA SAA لسنة 2016

ACTIF	N				
	Note	Montant Brut	Amort + Plus	Montant Net	Montant Net N-1
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
Erant d'acquisition - Goodwill positif ou négatif		-	-	-	-
Immobilisations Incorporelles		205 951 426,72	93 720 940,55	109 525 485,29	180 032 205,76
Immobilisations Corporelles					
Terreins		5 070 504 568,20	-	5 070 504 568,20	5 127 948 568,55
Batiments Exploitation		18 687 686 322,62	1 578 369 287,49	16 709 287 025,14	3 175 398 794,51
Batiments Placements		1 464 231 323,72	553 373 607,71	910 257 426,01	385 635 348,51
Autres immobilisations corporelles		1 477 718 836,45	377 241 682,26	900 473 143,19	523 052 993,31
Immobilisations en Construction		232 603 588,00	16 248 713,47	384 444 854,54	-
Immobilisations en Cours		81 947 032,9	-	81 947 032,9	74 630 364,58
Immobilisations Financières					
Titres en espérance	ADP	1 252 220 610,62	-	1 252 220 610,62	1 385 380 610,62
Autres participations et cotisations partielles	AD2	3 900 654 455,84	296 847 252,06	3 600 807 203,78	1 823 131 854,66
Autres Immobilisations Financières		45 863 339 751,87	-	45 863 339 751,87	46 426 239 146,26
Prêts et autres actifs financiers non courants		281 043 616,24	-	281 043 616,24	236 828 754,17
Impôts différés actif		831 547 758,67	-	831 547 758,67	461 812 311,15
Fonds ou valeurs décaissés auprès des cédants		6 900 893,81	-	6 900 893,81	8 886 239 271
<b>TOTAL ACTIFS NON COURANTS</b>		<b>75 558 822 085,12</b>	<b>3 927 427 825,18</b>	<b>72 442 414 259,94</b>	<b>62 234 294 298,51</b>
<b>ACTIFS COURANTS</b>					
Stocks		2 621 490,70	-	2 621 490,70	2 794 925,02
Provisions Techniques d'Assurance					
Part de la coassurance cédée		925 862,01	-	925 862,01	7 886 862,01
Part de la réassurance cédée		1 791 463 052,7	-	1 791 463 052,7	2 375 384 949,05
Créances et Emprunts assorties					
Cessionnaires et Cédants débiteurs		650 693 428,59	-	650 693 428,59	632 216 013,94
Assurés et Intermédiaires d'assurance débiteurs		5 604 216 475,57	448 425 344,31	5 517 799 133,26	4 913 024 565,26
Client		54 665 543,12	4 894 848,70	50 540 394,42	36 383 072,93
Autres débiteurs		2 881 831 006,63	36 932 283,17	2 825 223 763,46	3 683 953 283,87
Impôts et assimilés		2 296 317 949,24	844 79 683,54	2 18 238 265,90	764 927 213,88
Autres cotisations et emprunts assorties		307 854 460,75	-	307 854 460,75	85 673 690,84
Disponibilités en Assurés					
Placements et autres actifs financiers courants		848 240 020,00	-	848 240 020,00	691 479 371,14
(sauf SOG - versés restant à effectuer)					
Téléverse (sauf SOG - concours bancaires courants)		1 001 393 439,80	444 540,27	1 001 148 899,53	2 625 448 582,02
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>17 964 444 029,48</b>	<b>432 276 361,74</b>	<b>16 584 367 667,74</b>	<b>16 518 671 694,25</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>93 523 266 114,60</b>	<b>4 359 704 186,92</b>	<b>89 163 561 930,82</b>	<b>78 752 965 992,76</b>



الملحق رقم (05): الميزانية المالية (جانب الخصوم) للشركة الوطنية للتأمين SAA لسنة 2015

ملحق رقم (07): الميزانية المالية (جانب الخصوم) للشركة الوطنية للتأمين SAA لسنة (2015)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N° 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100

Désignation de l'entreprise : SAA  
 SOCIÉTÉ NATIONALE D'ASSURANCE  
 Activité : ASSURANCE  
 Adresse : 15, BOULEVARD FOUHE GUEYARA - BEIRUT

Exercice clos le : 31/12/2015

**BILAN PASSIF**

PASSIF	N	N+1
<b>CAPITAUX PROPRES :</b>		
Capital versé	20 300 000 000,00	20 300 000 000,00
Capital non versé		
Primes et réserves - Réserves constituées	8 210 762 978,56	7 499 201 283,00
Excès de réévaluation d'évaluation	- 100 300 000,00	
Excès d'évaluation (1)		
Résultat net - Résultat net part des associés (1)	3 360 200 000,00	3 150 000 000,00
Autres éléments propres - Résultat à répartir		
Part de la société consultante (1)		
Part des minoritaires (1)		
<b>TOTAL I</b>	<b>32 660 663 978,56</b>	<b>30 949 201 283,00</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS :</b>		
Emprunts et dettes financières Assurances	1 753 000,00	1 200 000,00
Impôts différés et provisions		
Autres dettes non courantes - Fonds de Réserve Économique Assurances	1 400 000 000,00	1 400 000 000,00
Provisions et produits constatés d'avance	1 400 000 000,00	1 400 000 000,00
<b>TOTAL II</b>	<b>3 553 000 000,00</b>	<b>2 600 000 000,00</b>
<b>PASSIFS COURANTS :</b>		
Emprunts et dettes courantes - Dettes financières	30 000 000,00	30 000 000,00
Impôts	1 000 000 000,00	1 000 000 000,00
Autocostes	3 000 000 000,00	3 000 000 000,00
Témoignage Passif	10 000 000,00	1 000 000,00
<b>TOTAL III</b>	<b>14 000 000 000,00</b>	<b>14 000 000 000,00</b>
<b>TOTAL PASSIF (I+II+III)</b>	<b>50 213 663 978,56</b>	<b>47 549 201 283,00</b>

(1) - à utiliser uniquement pour la justification d'états financiers consolidés



الملحق رقم (06): الميزانية المالية (جانب الخصوم) للشركة الوطنية للتأمين LA SAA لسنة 2016

BILAN CONSOLIDÉ			
PASSIF AU 31-12-2016			
PASSIF	Note	Montant N	Montant N-1
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis ou capital social ou fonds de dotation		20 000 000 000,00	20 000 000 000,00
Capital souscrit non appelé	PO1	-	-
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		11 399 426 605,54	9 500 840 622,17
Ecarts d'évaluation		173 109 142,47	360 366 421,71
Ecarts de réévaluation		-	-
Ecart d'équivalence	PO2	410 045 082,68	393 006 557,95
Autres capitaux propres - Report à nouveau	-	10 440 008,04	10 151 057,17
Résultat de l'exercice	PO3	3 307 342 882,83	3 565 461 418,62
Part de la société co-assurante (2)		55 359 481 705,38	53 879 541 965,38
Part des coproducteurs (3)		-	-
<b>TOTAL I - CAPITAUX PROPRES</b>		<b>85 555 481 705,38</b>	<b>78 601 543 965,38</b>
<b>PASSIFS NON COURANTS</b>			
Emprunts et dettes assimilés		4 727 545 802,88	1 713 802,88
Impôts (différés et provisionnés)		14 815 322,92	15 447 683,71
Autres dettes non courantes ( Droits du cocontractant)		1 627 444 854,53	-
Provisions réglementées (autres que les provisions techniques)		2 125 436 268,90	2 048 545 325,71
Provisions et produits constatées d'avance (sauf I55)		1646 739 613,36	1 795 107 981,21
Fonds de valeurs reçus des réassureurs		1 405 044 383,73	1 892 958 968,96
<b>TOTAL II - PASSIFS NON COURANTS</b>		<b>11 547 824 146,34</b>	<b>5 756 575 942,49</b>
<b>PASSIFS COURANTS</b>			
Provisions Techniques d'Assurance			
Provisions sur opérations directes		28 737 213 162,58	28 086 372 758,11
Provisions sur Acceptations		409 468 674,00	270 806 054,06
Dettes et comptes rattachés			
Cessionnaires et Cedants créditeurs		2 344 632 035,34	1 406 915 480,75
Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs		4 79 683 518,60	544 475 863,07
Fournisseurs		22 592 672,79	26 861 445,34
Impôts crédits		1 811 274 961,06	1 789 590 880,87
Autres Dettes (sauf 444-445-447)		13 265 657 333,57	6 494 275 379,54
Trésorerie Passif		62 964 125,31	126 959 485,57
<b>TOTAL III - PASSIFS COURANTS</b>		<b>45 103 486 371,00</b>	<b>38 678 257 248,29</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>		<b>92 010 792 122,42</b>	<b>78 044 375 154,06</b>





الملحق رقم (08): جدول حسابات النتائج للشركة الوطنية للتأمين LA SAA لسنة 2015

RUBRIQUES		N		N-1	
		DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises Prestations d'Assurance (des Evénements)			44 084 722,96		15 507 384,26
Productions vendues	Produits immobiliers Produits d'Assurance		26 229 552,26		22 480 092,58
	Produits de services				
	Vente de marchandises et d'autres biens		94 281 524,00		88 942 125,27
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
<b>Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes</b>			<b>164 595 799,22</b>		<b>107 929 602,11</b>
Productions stockées ou destinées à la vente					
Productions immobilisées					
Subventions d'exploitation					
<b>I-Productions de l'exercice Marge d'assurance Nette</b>			<b>164 595 799,22</b>		<b>107 929 602,11</b>
Achats de marchandises vendues Consommations non stockées				118 816 389,24	
Marchises premières				0,00	
Autres approvisionnements				0,00	
Variations des stocks				0,00	
Achats de services et de prestations de services		801 969,00		1 020 925,00	
Autres consommations (documentations de services)		0,00		8 308 122,98	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats					
Services	Services généraux	279 916 483,00			
	Locations	11 318 125,32		25 269 074,92	
	Entretien, réparations et maintenance	11 518 000,00		16 279 025,87	
	Primes d'assurance	20 759 100,00		12 899 926,07	
	Personnel extérieur à l'entreprise	8 406 433,40		96 399 225,00	
	Services de transports et de messagerie	1 004 020 900,00		2 044 000 000,00	
	Publicité	43 046 320,00		20 075 525,00	
	Déplacements, missions et réceptions	1 07 265 000,00		96 874 827,54	
Autres services		927 000 000,00		1 78 363 025,00	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
<b>II-Consommations de l'exercice</b>		<b>1 471 296 027,00</b>		<b>2 065 193 025,00</b>	
<b>III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)</b>			<b>17 333 772,22</b>		<b>1 914 403 577,11</b>
Chargés de personnel		6 000 000,00		6 000 000,00	
Impôts et taxes et versements assimilés		10 000 000,00		10 000 000,00	
<b>IV-Excédent brut d'exploitation</b>			<b>7 333 772,22</b>		<b>5 144 403 577,11</b>

تابع الملحق رقم (08)

IMPRIMERIE DESTINEE A L'ADMINISTRATION

Désignation de l'exercice : SAA  
 SOCIETE NATIONALE D'ASSURANCE  
 Activité : ASSURANCE  
 Adresse : BOULEVARD ENNAJLI CHEGGUYASA - ALGER

Autres produits opérationnels	1 522 681 127,36		1 562 673 851,27
Autres charges opérationnelles	186 688 127,24		187 047 181,07
Déficits des auto-assurances	30 756 282,21		337 286 424,36
Provisions	81 235 641,76		442 047 362,38
Pertes de valeur	126 749 883,11		
Reprise sur pertes de valeur et provisions	17 007 614,22		228 471 880,34
<b>V-Résultat opérationnel</b>	<b>1 499 481 828,45</b>		<b>1 548 286 773,48</b>
Produits financiers	2 341 887 362,74		1 364 364 337,21
Charges financières	18 756 228,11		17 119 142,74
<b>VI-Résultat financier</b>	<b>2 323 125 934,63</b>		<b>1 347 245 194,47</b>
<b>VII-Résultat ordinaire (V+VI)</b>	<b>4 224 607 763,08</b>		<b>2 895 531 967,95</b>
Événements extraordinaires (produits) (*)			
Événements extraordinaires (charges) (*)			
<b>VIII-Résultat extraordinaire</b>	<b>0,00</b>		<b>0,00</b>
Impôts exigibles sur résultats	88 488 28,71		43 224 724,17
Impôts différés (ramenés) sur résultat	28 812 09,49		4 276 267,76
<b>IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	<b>4 107 307 386,87</b>		<b>2 848 022 976,62</b>

(\*) À détailler sur état annexé à joindre.



الملحق رقم (09): جدول حسابات النتائج للشركة الوطنية للتأمين LA SAA لسنة 2016

<b>COMPTE DE RÉSULTAT CONSOLIDÉ</b>			
<b>AU 31-12-2016</b>			
DESIGNATION	Note	Montant N	Montant N-1
Primes acquises à l'exercice	RO1	23 858 278 213,32	24 126 527 802,55
Ventes et produits annexes	RO2	310 588 839,70	254 601 302,33
Prestations (sinistres) de l'exercice	RO3	12 095 157 437,41	13 472 107 348,40
Commissions de réassurance		520 392 288,93	541 558 123,01
<b>LA MARGE ASSURANCE/MARGE BRUTE</b>		<b>12 583 501 204,62</b>	<b>11 450 329 678,39</b>
Achats consommés et services extérieurs	RO4	2 750 504 952,20	2 566 327 195,12
Charges de personnels		5 434 818 593,31	5 708 988 748,69
Impôts, taxes et versements assimilés		563 356 246,90	557 811 970,83
Autres produits opérationnels	RO5	335 598 971,81	1 098 906 914,51
Autres charges opérationnels		147 133 922,90	150 572 120,58
Dotations aux amort/prov et pertes de valeur		1 677 102 977,94	998 329 687,44
Réserve sur perte de valeur et provisions		168 060 692,19	181 083 387,45
<b>RÉSULTAT OPÉRATIONNEL</b>		<b>2 524 544 873,37</b>	<b>2 768 320 430,53</b>
Produits financiers		1 762 727 593,38	1 678 135 140,72
Charges financières		104 498 590,75	18 736 608,32
<b>RÉSULTAT FINANCIER</b>		<b>1 658 229 002,63</b>	<b>1 659 398 532,40</b>
<b>RÉSULTAT ORDINAIRE(AVANT IMPÔTS)</b>		<b>4 182 873 876,00</b>	<b>4 427 718 962,93</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires (IBS)		883 154 904,64	961 554 473,89
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires		28 980 971,67	31 695 232,07
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITÉS ORDINAIRES</b>		<b>28 928 448 877,74</b>	<b>27 902 317 902,44</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITÉS ORDINAIRES</b>		<b>21 655 707 828,05</b>	<b>24 414 108 153,27</b>
<b>RÉSULTATS NET DES SOCIÉTÉS INTÉGRÉES</b>		<b>7 272 741 049,69</b>	<b>3 488 209 749,17</b>
<b>RÉSULTATS NET DES SOCIÉTÉS MISES EN ÉQUIVALENCE</b>	RO6	<b>781 494 812,14</b>	<b>67181 508,45</b>
<b>RÉSULTATS NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDÉ</b>		<b>8 054 235 861,83</b>	<b>3 565 461 418,62</b>

الملحق رقم (10): الميزانية المالية (جانب الأصول) للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT لسنة 2016

BILAN  
EXERCICE 2016

**BILAN**  
Exercice clos le 31/12/2016



ACTIF	NOTE	MONTANT BRUTE N	AMONT PROV N	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
<b>ACTIF NON COURANT</b>					
Event d'imposition - Coordonné positif ou négatif		0,00	0,00	0,00	
Immobilisation incorporelles	2.1.1	223 273 302,72	119 247 443,96	104 025 858,76	129 743 945,10
Immobilisation corporelles	2.1.1				
- Terrains		927 211 810,33	0,00	927 211 810,33	819 329 810,33
- Bâtiements		4 829 403 503,73	1 829 627 194,92	3 000 376 308,81	2 294 416 461,30
- Immobilies de Placements		1 246 234 152,92	387 721 176,05	858 512 976,87	826 144 894,54
- Autres immobilisations corporelles		7 420 822 564,62	800 391 888,70	6 620 430 675,92	5 471 227 529,19
- Immobilisations en cours		34 757 250,00	6 378 403,70	28 378 846,30	29 491 222,00
Immobilisation en cours	2.1.1	389 576 296,54	3 627 923,82	385 948 372,72	274 122 129,50
Immobilisation financières	2.1.1				
- Titres mis en équivalence		0,00		0,00	
- Autres participations et créances rattachées		3 874 791 373,51	0,00	3 874 791 373,51	3 644 821 324,44
- Autres titres structuraux		12 289 271 124,57	2 710 403,00	9 578 868 121,57	8 922 322 243,57
- Parts et autres actifs financiers non cotés		182 882 234,48	2 119 166,18	180 763 068,30	121 121 499,26
- Produits dérivés actifs	2.1.5	262 348 878,72		262 348 878,72	325 472 149,92
- Fonds de valeurs dérivés auprès des clients		0,00		0,00	
<b>TOTAL I - ACTIF NON COURANT</b>		<b>26 142 227 222,57</b>	<b>2 222 224 424,27</b>	<b>23 920 002 798,30</b>	<b>17 527 262 242,37</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
Provisions techniques d'équilibre	2.1.2			*	
- Part de la coassurance cédée		0,00		0,00	
- Part de la réassurance cédée		6 620 378 110,24		6 620 378 110,24	6 517 272 821,62
Créances et engagements					
- Coassureurs & Coassurés assureurs		64 226 643,27	0,00	64 226 643,27	342 227 476,91
- Assurés, intermédiaires d'assurance récepteurs	2.1.3	10 388 437 226,12	1 620 784 378,22	8 767 652 847,90	7 209 261 291,22
- Autres créances	2.1.5	2 624 228 987,57	82 876 461,16	2 541 352 526,41	2 419 222 612,25
- Impôts et taxes		1 182 272 828,10	152 827 879,38	1 029 444 948,72	1 212 427 122,42
- Autres créances et engagements assurés		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	2.1.4				
- Placements et autres actifs financiers courants		12 428 227 124,54	44 428 082,42	12 383 809 042,12	16 428 227 124,54
- Trésorerie		3 644 228 878,22		3 644 228 878,22	3 222 122 878,22
<b>TOTAL II - ACTIF COURANT</b>		<b>26 221 244 227,27</b>	<b>2 162 248 778,71</b>	<b>24 061 224 227,27</b>	<b>27 221 227 227,27</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>52 363 471 450,84</b>	<b>4 384 473 203,98</b>	<b>47 981 227 025,57</b>	<b>44 748 489 469,64</b>

MEDJERH Sabah  
 Directeur Général  
 de l'Administration et des Finances

Cadre Dirigeant  
 de l'Administration et des Finances  
 M. THADJADENE

الملحق رقم (11): الميزانية المالية (جانب الأصول) للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT لسنة 2017

## BILAN

### Exercice clos le 31/12/2017

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUTE N	AMORT-PROV N	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
<b>ACTIF NON COURANT</b>					
Excet d'acquisition - Goodwill positif ou negatif		0,00	0,00	0,00	
Immobilisation incorporelles	2.1.1	265.625.982,72	147.448.250,34	118.177.732,38	104.025.838,86
Immobilisation corporelles	2.1.1				
- Terrains		627.211.910,93	0,00	627.211.910,93	627.211.910,93
- Bâtiements		5.263.319.831,54	1.974.589.598,83	3.228.726.232,71	2.770.576.769,80
- Immobilielles de placements		1.045.094.152,92	421.796.110,32	623.297.993,60	647.312.976,87
- Autres immobilisations corporelles		1.517.520.204,85	1.009.859.423,56	516.660.780,89	529.841.664,92
- Immobilisations en creances		34.757.250,00	7.372.742,67	27.384.507,33	28.437.756,30
Immobilisations en creances	2.1.1	151.841.410,65	3.657.833,85	348.183.576,80	484.917.742,71
Immobilisations financières	2.1.1				
- Titres mis en équivalence		0,00	0,00	0,00	
- Autres participations et créances rattachées		3.832.210.155,08	178.792.589,33	3.753.417.565,75	3.974.791.373,81
- Autres titres immobilisés		14.452.177.567,90	1.897.280,00	14.450.280.287,90	12.886.660.784,37
- Prêts et autres actifs financiers sans courtage		152.832.566,41	3.084.611,25	149.837.955,16	160.871.146,31
- Impôts différés actif	2.1.5	255.697.678,87		255.697.678,87	263.340.576,72
- Fonds ou valeurs déposés auprès des cocontractants		0,00	0,00	0,00	
<b>TOTAL I - ACTIF NON COURANT</b>		<b>28.078.324.511,47</b>	<b>3.699.306.508,13</b>	<b>24.378.918.022,34</b>	<b>22.888.996.553,30</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
Provisions techniques d'assurance	2.1.2				
- Part de la coassurance cédée		0,00		0,00	
- Part de la réassurance cédée		9.547.035.426,28		9.547.035.426,28	6.836.570.159,54
Créances et emplois assimilés					
- Cassements & Cédants débiteurs		51.427.796,35	0,00	51.427.796,35	64.206.043,27
- Assurés intermédiaires d'assurance débiteurs	2.1.3	11.868.884.373,30	2.183.605.679,39	9.681.878.733,91	8.118.252.826,99
- Autres débiteurs	2.1.3	2.854.571.825,52	64.056.483,34	2.810.285.422,18	2.336.722.536,41
- Impôts et assimilés		937.080.374,00	182.527.876,90	784.752.495,10	1.029.945.049,18
- Autres créances et emplois assimilés		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	2.1.4				
- Placements et actifs financiers courants		11.668.926.578,46	44.369.060,42	11.624.466.518,04	12.363.007.063,12
- Trésorerie		3.065.399.381,88		3.065.399.381,88	3.044.082.870,32
<b>TOTAL II - ACTIF COURANT</b>		<b>30.989.123.733,87</b>	<b>2.429.879.042,10</b>	<b>37.563.243.773,92</b>	<b>34.048.395.540,66</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>59.067.448.245,34</b>	<b>6.129.185.550,23</b>	<b>61.942.961.796,36</b>	<b>57.737.392.103,96</b>

الملحق رقم (12): الميزانية المالية (جانب الأصول) للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT لسنة 2018

BILAN

Exercice clos le 31/12/2018

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUTE N	AMORT-PROV N	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
<b>ACTIF NON COURANT</b>					
Excet d'acquisition - Goodwill positif ou négatif		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisation incorporelles	2.5.1	218.395.754,52	172.742.274,84	46.176.820,44	118.107.882,90
Immobilisation corporelles	2.5.1				
- Terrains		623.210.393,61	0,00	627.210.393,61	627.210.393,61
- Bâtimeents		6.876.286.813,67	3.844.290.210,72	3.032.020.120,63	3.228.726.232,79
- Immeubles de Placements		5.845.894.752,52	462.887.207,45	622.388.211,67	622.217.299,60
- Autres immobilisations corporelles		1.879.874.254,25	1.125.422.214,62	754.452.039,63	116.460.760,89
- Immobilisations en concession		34.727.253,30	6.625.307,44	28.101.945,86	27.364.327,20
Immobilisation en cours	2.5.1	1.216.821.624,20	1.647.813,81	1.087.285.752,84	548.183.524,83
Immobilisation financières	2.5.1			-	
- Titres mis en équivalence		0,00		0,00	0,00
- Autres participations et créances rattachées		6.876.845.715,89	107.883.743,77	3.018.161.867,19	2.764.467.664,76
- Autres titres immobilisés		17.864.889.726,65	2.226.889,80	17.862.647.816,95	16.858.289.287,90
- Prêts et autres actifs financiers non courants		717.334.140,22	2.210.424,54	111.214.709,89	149.827.925,16
- Impôts différés actif	2.5.5	134.482.710,86		236.483.717,99	225.827.578,27
- Fonds ou valeurs déposés auprès des caissiers		0,00		0,00	0,00
<b>TOTAL I - ACTIF NON COURANT</b>		<b>31.842.131.876,81</b>	<b>4.728.243.713,62</b>	<b>26.705.832.221,76</b>	<b>24.218.816.822,84</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
Provisions techniques d'assurance	2.5.2				
- Part de la coassurance cédée		0,00		0,00	0,00
- Part de la réassurance cédée		18.222.764.161,67		18.222.756.161,67	5.547.226.426,28
Créances et engagements assimilés					
- Créances de Cédants différées		105.893.907,25	0,00	105.893.907,16	81.427.796,16
- Assurés, Intermédiaires d'assurance débiteurs	2.5.3	71.443.472.824,52	2.224.761.788,22	70.881.667.864,28	6.887.878.731,91
- Autres débiteurs	2.5.3	5.243.230.214,76	43.428.167,84	5.197.801.826,91	2.893.285.422,10
- Impôts et assimilés		306.581.348,16	112.627.876,90	98.254.205,49	794.752.485,19
- Autres créances et engagements assimilés		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	2.5.4				
Placements et autres actifs financiers courants					
- Trésorerie		4.060.810.322,42		4.038.868.107,42	5.823.295.327,88
<b>TOTAL II - ACTIF COURANT</b>		<b>42.744.722.425,21</b>	<b>2.802.216.842,84</b>	<b>44.912.695.405,57</b>	<b>37.283.243.771,63</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>74.586.854.302,02</b>	<b>7.530.460.556,46</b>	<b>71.704.189.891,72</b>	<b>61.502.060.594,47</b>

الملحق رقم (13): الميزانية المالية (جانب الخصوم) للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT لسنة 2016

BILAN EXERCICE 2016		BILAN Exercice clos le 31/12/2016		CAAT	
PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1		
<b>CAPITALE PROPRES</b>					
Capitalisme	2.1.5	16.000.000.000,00	16.000.000.000,00		
Capital non appelé		0,00	0,00		
Primes et réserves (Réserves consolidées (*)	2.1.5	2.934.780.208,24	1.790.346.646,74		
Ecart de réévaluation		0,00	1.093.358,00		
Ecart d'incapacité (*)		0,00	0,00		
Résultat net - Résultat net part du groupe (*)	2.1.5	2.237.768.342,97	2.068.622.829,94		
Autres capitaux propres - Report à nouveau	2.1.5	0,00	0,00		
Part de la société consolidée (*)		21.242.557.562,11	19.893.452.834,18		
Part des associates (*)					
<b>TOTAL I - CAPITAL PROPRES</b>		<b>21.242.557.562,11</b>	<b>19.893.452.834,18</b>		
<b>PASSIF NON COURANT</b>					
Emprunts et dettes financières	2.1.4	7.278.940,21	7.130.062,60		
Impôts différés et provisions	2.1.5	28.114.413,83	29.827.735,60		
Autres dettes non courantes		268.437.761,00	29.491.000,00		
Provisions réglementées	2.1.5	3.150.481.741,76	2.834.301.166,70		
Provisions et produits constatés d'avance	2.1.5	621.522.997,33	745.374.957,96		
<b>TOTAL II - PASSIF NON COURANT</b>		<b>4.330.198.248,29</b>	<b>3.744.194.855,46</b>		
<b>PASSIF COURANT</b>					
Titres de valeurs mobilières	2.1.5	3.134.746.191,37	3.243.777.756,44		
Provisions techniques d'assurance	2.1.2				
- Opérations directes		18.071.715.618,62	18.268.829.231,70		
- Accidents		1.335.066,16	305.026,20		
Dettes et charges différées					
- Créances et Créances créditeurs	2.1.3	3.580.206.309,84	3.484.809.812,28		
- Allocations et intermédiaires d'assurance créditeurs		183.494.975,06	195.252.281,91		
Impôts, Droits	2.1.3	2.767.368.465,29	2.671.421.263,60		
Autres dettes	2.1.3	3.742.791.809,50	3.628.207.389,99		
Tribune Passif		0,00	0,00		
<b>TOTAL III - PASSIFS COURANTS</b>		<b>21.318.058.292,57</b>	<b>21.250.022.889,93</b>		
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>		<b>67.797.092.123,98</b>	<b>64.864.875.625,57</b>		

MEDJBER *Medjber*  
 Responsable DPE  
 et Comptable Aux Comptes

Chief Dirigeant  
 de l'Administration et des Finances  
**M. IHADJADENE**

الملحق رقم (14): الميزانية المالية (جانب الخصوم) للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT لسنة 2017

<b>BILAN</b>			
<b>Exercice clos le 31/12/2017</b>			
PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis		16.000.000.000,00	16.000.000.000,00
Capital non appelé	2.1.5	0,00	0,00
Primes et réserves (réserves consolidées (1))	2.1.5	4.268.641.442,26	2.904.788.209,24
Ecart de réévaluation		0,00	0,00
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net - résultat net part du groupe (1)	2.1.5	2.509.986.961,25	2.337.766.352,87
Autre capitaux propres - Report à nouveau	2.1.5	0,00	0,00
Part de la société consolidante (1)		0,00	0,00
Part des minoritaires (1)		22.778.628.003,53	21.242.557.562,11
<b>TOTAL I - CAPITAUX PROPRES</b>		<b>22.778.628.003,53</b>	<b>21.242.557.562,11</b>
<b>PASSIF NON COURANT</b>			
Emprunts et dettes financières	2.1.3	7.615.139,34	7.319.945,21
Impôts (différés et provisionnés)	2.1.5	27.136.718,36	28.414.413,95
Autres dettes non courantes		297.384.502,10	768.417.751,65
Provisions réglementées	2.1.5	3.429.244.463,18	3.150.481.741,76
Provisions et produits constatés d'avance	2.1.5	698.641.843,47	821.922.597,35
<b>TOTAL II - PASSIF NON COURANT</b>		<b>4.430.022.666,45</b>	<b>4.576.176.249,28</b>
<b>PASSIF COURANT</b>			
Fonds en viétes reçus des réassureurs	2.1.5	3.590.297.442,30	3.184.746.191,32
Provisions techniques d'assurance	2.1.2		
- Opérations directes		18.471.823.647,25	18.071.719.618,02
- Acceptations		2.189.768,66	1.335.065,16
Dettes et comptes rattachés			
- Cessionnaires et cédants créditeurs	2.1.3	5.764.174.908,87	3.980.205.139,84
- Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs		107.109.387,46	166.494.975,06
Impôts Cédés	2.1.3	2.916.985.692,42	2.767.509.463,23
Autres dettes	2.1.3	3.081.829.779,22	3.742.791.691,92
Trésorerie Passif		0,00	0,00
<b>TOTAL III - PASSIFS COURANTS</b>		<b>34.741.411.126,28</b>	<b>31.918.654.292,57</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>		<b>61.942.061.796,16</b>	<b>57.737.342.103,96</b>

الملحق رقم (15): الميزانية المالية (جانب الخصوم) للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT لسنة 2018

<b>BILAN</b>			
<b>Exercice clos le 31/12/2018</b>			
PASSIF	NOTE	MONTANT NET M	MONTANT NET N-1
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis	2.1.5	26.000.000.000,00	16.000.000.000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (2))	2.1.5	1.801.471.896,71	4.386.841.482,26
Ecart de réévaluation		0,00	0,00
Ecart d'équivalence (3)		0,00	0,00
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	2.1.5	2.771.621.775,35	2.569.000.501,25
Autres capitaux propres - Report à nouveau	2.1.5	0,00	0,00
Part de la société consolidée (1)		24.555.094.875,84	22.719.428.000,00
Part des minoritaires (2)			
<b>TOTAL I - CAPITAUX PROPRES</b>		<b>24.555.094.875,84</b>	<b>22.719.428.000,00</b>
<b>PASSIF NON COURANT</b>			
Emprunts et dettes financières	2.1.5	6.892.582,33	7.015.125,34
Impôts différés et provisions (4)	2.1.2	183.290.076,81	27.116.719,76
Autres dettes non courantes		26.375.201,65	287.884.882,40
Provisions réglementées	2.1.5	3.952.681.919,70	3.429.244.465,78
Provisions et produits constatés d'avance	2.1.5	658.998.041,48	658.641.842,47
<b>TOTAL II - PASSIF NON COURANT</b>		<b>4.615.794.811,77</b>	<b>4.420.822.825,69</b>
<b>PASSIF COURANT</b>			
Fonds ou valeurs reçus des assureurs	2.1.5	4.723.725.390,82	3.293.287.442,39
Provisions techniques d'assurance	2.1.2		
- Opérations directes		16.885.227.797,22	16.871.623.647,22
- Acceptations		54.274.898,70	2.183.768,88
Dettes et comptes rattachés			
- Casseiers et Cédants créditeurs	2.1.3	6.095.942.144,04	5.754.174.908,87
- Assurés et Intermédiaires d'assurance créditeurs		79.525.845,64	907.935.827,66
Impôts Crédits	2.1.3	3.118.783.843,42	3.076.380.880,42
Autres dettes	2.1.3	4.286.878.194,83	5.891.428.779,22
Troisième échel		0,00	0,00
<b>TOTAL III - PASSIFS COURANTS</b>		<b>27.296.776.183,82</b>	<b>24.743.411.226,76</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>		<b>51.794.585.486,72</b>	<b>49.903.581.796,76</b>

الملحق رقم (16): جدول حسابات النتائج للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT لسنة 2016

BILAN  
EXERCICE 2016

COMPTES DE RESULTATS  
Période : 01/01/2016 Au Mois 31/12/2016

CAAT

ENJEUX	NOTE	OPERATIONS BRUTES N	OPERATIONS ET RETROCESSIONS N	OPERATIONS NETTES N	OPERATIONS NETTES N-1
Primes brutes sur opérations directes		30 675 680 428,50	10 198 503 663,09	10 416 704 742,83	11 702 477 843,02
Primes accessoires		80 206 783,70		80 206 783,30	102 174 969,76
Primes brutes rétrocessées		-551 189 661,01	501 204 621,20	54 776,59	-130 603 865,76
Primes accessoires rétrocessées		0,00		0,00	
<b>1 Primes acquises à l'exercice</b>		<b>26 597 299 307,20</b>	<b>3 847 542 054,29</b>	<b>12 058 090 269,72</b>	<b>11 674 048 957,02</b>
Provisions sur opérations directes		11 292 404 200,29	3 967 496 190,74	7 620 908 110,52	6 982 649 052,29
Provisions sur rétrocessions		1 079 824 84		1 079 824,84	21 711,00
<b>2 Provisions de l'exercice</b>		<b>11 292 404 200,29</b>	<b>3 967 496 190,74</b>	<b>7 620 908 110,52</b>	<b>6 982 649 052,29</b>
Commissions reçues en réassurance		1 811 948 338,20		1 811 948 338,20	1 780 600 145,77
Commissions reçues en réassurance		75 562 888,62		75 562 888,62	21 279 534,34
<b>3 Commissions de réassurance</b>		<b>1 736 511 467,82</b>	<b>0,00</b>	<b>1 736 511 467,82</b>	<b>1 780 600 145,77</b>
iv. Subvention d'équipement d'assurance		0,00		0,00	
<b>V ANCIENNE PROVISION NETTE</b>		<b>32 344 024 088,82</b>	<b>5 815 038 245,03</b>	<b>4 386 474 896,17</b>	<b>5 826 914 113,70</b>
Services relatifs à autres commissions		1 095 890 002,04		1 095 890 002,04	1 172 845 576,50
Charges de personnel		2 282 342 084,07		2 282 342 304,81	2 159 464 808,74
Impôts, taxes & versements assimilés		282 471 017,00		282 471 017,00	371 589 674,82
Produits assimilés					
Autres produits opérationnels		107 310 085,44		107 310 085,44	202 026 470,79
Autres charges opérationnelles		85 089 891,43		85 089 891,43	716 443 183,49
Dotation aux amortissements, provisions & pertes de valeur		1 251 528 330,78		1 251 528 330,78	1 382 363 240,24
Reprises sur pertes de valeur et provisions		484 862 830,60		484 862 830,60	261 227 821,44
<b>VI RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL</b>		<b>8 914 918 301,70</b>	<b>2 030 748 804,89</b>	<b>2 830 000 097,14</b>	<b>2 030 218 888,07</b>
Produits financiers		801 228 046,11		801 228 046,12	708 324 958,84
Charges financières		208 135 328,81		208 135 328,81	810 474 307,01
<b>VII RESULTAT FINANCIER</b>		<b>593 092 717,30</b>	<b>0,00</b>	<b>593 092 717,30</b>	<b>408 850 651,83</b>
<b>VIII RESULTAT (PRELIMINAIRE AVANT APOUR EN + / -)</b>		<b>9 508 011 019,00</b>	<b>2 030 748 804,89</b>	<b>3 423 092 814,44</b>	<b>2 439 069 539,90</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires				342 434 798,34	347 202 305,81
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires				42 701 258,24	-118 182 468,82
<b>TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES</b>				<b>384 136 056,58</b>	<b>228 819 847,00</b>
<b>TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES</b>				<b>(13 481 502 408,74)</b>	<b>(13 481 502 408,74)</b>
<b>IX RESULTAT NET DES RESULTATS ORDINAIRES</b>		<b>3 702 633 657,84</b>	<b>2 030 748 804,89</b>	<b>2 030 748 804,89</b>	<b>2 030 748 804,89</b>
Charges extraordinaires (gains) à prévoir		0,00		0,00	
Charges extraordinaires (charges) à prévoir		0,00		0,00	
<b>X RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>		<b>0,00</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>
<b>XI RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>3 702 633 657,84</b>	<b>2 030 748 804,89</b>	<b>2 030 748 804,89</b>	<b>2 030 748 804,89</b>
Part dans les réserves nettes des autres classes de dépendance (1)					
<b>XII RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDÉ (*)</b>					
Dont part dans réserves (1)					
Part de groupe (1)					

(\*) à utiliser uniquement pour la répartition de l'excédent disponible

MEDJER  
Président  
01/01/2016 au 31/12/2016  
CAAT

Cadre réglementaire  
de l'assurance et des  
SIF  
SIF HEADJADENE

الملحق رقم (17): جدول حسابات النتائج للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT لسنة 2017

RUBRIQUES	NOTE	OPERATIONS	OPERATIONS ET	OPERATIONS	OPERATIONS
		BRUTES	RETROCESSIONS	NETTES	NETTES
		N	N	N	N-1
Primes décaies sur opérations directes		21.128.409.882,38	11.679.734.794,44	11.648.695.181,50	12.316.798.742,83
Primes acceptées		99.433.729,85		99.433.729,85	83.226.749,39
Primes décaies reprises		-110.729.487,18	118.201.822,07	-420.109.320,07	66.578,29
Primes acceptées reprises		0,00		0,00	
<b>I-Primes nettes à l'exercice</b>		<b>25.117.144.125,05</b>	<b>11.798.435.822,49</b>	<b>11.319.311,25</b>	<b>12.390.060.262,61</b>
Provisions sur opérations directes		12.200.372.708,87	8.119.147.652,94	6.281.185.855,01	7.625.809.118,92
Provisions sur acceptations		2.867.878,60		2.867.878,60	1.679.934,09
<b>II-Frais nets de l'exercice</b>		<b>12.203.240.587,47</b>	<b>8.119.147.652,94</b>	<b>6.284.053.733,61</b>	<b>7.627.389.053,01</b>
Commissions nettes en décaissement		1.950.423.065,60		1.950.423.065,60	1.811.940.236,20
Commissions versées et réversées		16.189.650,26		16.089.050,26	15.562.889,63
<b>III-Commissions de réassurance</b>		<b>1.966.612.715,86</b>	<b>0,00</b>	<b>1.966.512.115,86</b>	<b>1.798.983.125,43</b>
IV-Subventions d'exploitation d'assurance		0,00		0,00	
<b>V-MARGE D'ASSURANCE NETTE</b>		<b>12.913.893.537,58</b>	<b>3.679.288.171,00</b>	<b>6.035.258.386,31</b>	<b>6.388.474.486,17</b>
Services extérieurs et autres amortissements		1.109.211.091,28		1.109.211.091,28	1.090.395.821,04
Charges de personnel		2.234.553.766,62		2.234.553.766,62	2.262.843.999,07
Impôts, taxes et versements assimilés		311.741.802,89		311.741.802,89	282.477.815,80
Production immobilisée					
Autres produits opérationnels		218.758.942,97		218.758.942,97	117.106.895,46
Autres charges opérationnelles		100.015.338,41		100.015.338,41	85.388.937,43
Dotations aux amortissements, Provisions et pertes de valeur		1.417.912.867,38		1.417.912.867,38	1.251.528.338,78
Rapport sur pertes de valeur et provisions		264.284.262,49		264.284.262,49	484.969.936,65
<b>VI-RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL</b>		<b>7.505.341.656,12</b>	<b>3.679.288.171,00</b>	<b>3.226.867.327,13</b>	<b>2.334.336.697,14</b>
Produits financiers		1.091.072.409,01		1.091.072.409,01	801.228.686,17
Charges financières		218.438.143,85		218.438.143,85	238.130.336,01
<b>VII-RESULTAT FINANCIER</b>		<b>862.634.265,16</b>	<b>0,00</b>	<b>862.634.265,16</b>	<b>623.098.350,16</b>
<b>VIII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS</b>		<b>8.367.975.921,28</b>	<b>3.679.288.171,00</b>	<b>4.089.501.592,29</b>	<b>2.957.435.047,30</b>
IX-IMPOTS					
Impôts exigibles sur résultats ordinaires				403.694.034,06	462.434.741,39
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires				28.373.196,28	62.791.298,84
<b>TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES</b>				<b>14.786.877.935,07</b>	<b>13.794.266.810,38</b>
<b>TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES</b>				<b>12.284.471.373,82</b>	<b>13.461.091.431,79</b>
<b>IX-RESULTAT NET DES RESULTATS ORDINAIRES</b>		<b>8.821.903.963,49</b>	<b>3.679.288.171,00</b>	<b>2.502.406.561,25</b>	<b>2.332.565.378,59</b>
Charges extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00		0,00	
Charges extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00		0,00	
<b>X-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>		<b>0,00</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>
<b>XI-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>8.821.903.963,49</b>	<b>3.679.288.171,00</b>	<b>2.502.406.561,25</b>	<b>2.332.565.378,59</b>
Part dans les résultats nets des sociétés en dépendance (1)					
<b>XII-RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDÉ (1)</b>					
Donc part des minoritaires (1)					
Part du groupe (1)					

(1) A déduire l'impact des opérations de réassurance et d'assurance réassurance consolidées

الملحق رقم (18): جدول حسابات النتائج للشركة الوطنية للتأمين LA CAAT لسنة 2018

<b>COMPTE DE RESULTATS</b>					
<b>Période : 01/01/2018 Au Mois 31/12/2018</b>					
RUBRIQUES	NOTE	MONTANT BRUTE M	OPERATIONS ET RETROCESSIONS M	OPERATIONS NETTES N	OPERATIONS NETTES N-1
Primes émises sur opérations directes		24.529.699.976,74	15.832.152.177,76	12.482.437.740,98	11.649.845.731,58
Primes acceptées		121.288.027,24		109.288.827,28	88.432.729,83
Primes émises reportées		-419.297.247,44	296.717.714,82	-647.570.641,28	-429.716.139,87
Primes acceptées reportées		0,00		0,00	0,00
<b>I-Primes acquises à l'exercice</b>		<b>24.210.402.729,30</b>	<b>15.832.152.177,76</b>	<b>11.834.867.109,70</b>	<b>11.310.558.321,54</b>
Prestations sur opérations directes		11.068.263.269,32	8.881.076.582,36	8.748.827.482,58	6.265.183.266,81
Prestations sur acceptations		18.248.206,28		12.248.206,24	2.867.879,80
<b>II-Prestations de l'exercice</b>		<b>11.086.511.475,60</b>	<b>8.881.076.582,36</b>	<b>4.500.579.288,82</b>	<b>9.124.252.334,41</b>
Commissions reçues en réassurance		1.898.233.787,20		1.898.233.787,20	1.830.423.888,88
Commissions versées en réassurance		28.433.548,99		28.433.548,94	18.289.255,26
<b>III-Commissions de réassurance</b>		<b>1.869.799.238,21</b>	<b>0,00</b>	<b>1.869.799.238,21</b>	<b>1.914.234.588,34</b>
IV- Subventions d'exploitation d'assurance		0,00		0,00	0,00
<b>V-MARGE D'ASSURANCE NETTE</b>		<b>13.123.891.253,71</b>	<b>6.951.075.595,40</b>	<b>7.334.287.820,88</b>	<b>2.186.305.987,13</b>
Services extérieurs & autres consommations		1.702.431.544,76		1.702.431.544,76	1.500.211.809,24
Charges de personnel		2.276.943.888,68		2.276.943.493,68	2.234.914.794,82
Impôts, taxes & versements assimilés		475.526.045,62		271.626.045,62	311.747.822,85
Production immobilière					
Autres produits opérationnels		745.954.482,29		541.852.462,28	279.758.902,97
Autres charges opérationnelles		115.293.345,20		115.293.045,20	133.015.526,41
Dotations aux amortissements, provisions & pertes de valeur		1.671.666.969,91		1.671.658.200,91	1.412.912.842,48
Régularisation sur pertes de valeur et provisions		228.849.020,62		228.849.020,62	284.204.252,43
<b>VI-RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL</b>		<b>8.238.164.662,34</b>	<b>6.257.898.249,44</b>	<b>2.980.225.313,28</b>	<b>2.271.021.227,18</b>
Produits financiers		1.218.654.762,88		1.218.654.762,88	1.081.072.409,21
Charges financières		418.578.044,10		418.578.044,10	278.818.743,55
<b>VII-RESULTAT FINANCIER</b>		<b>800.076.718,78</b>	<b>0,00</b>	<b>800.076.718,78</b>	<b>802.253.665,66</b>
<b>VIII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (VI + VII)</b>		<b>9.038.241.381,12</b>	<b>6.257.898.249,44</b>	<b>3.780.302.032,06</b>	<b>3.073.274.892,84</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires				467.372.955,24	623.694.036,84
Impôts différés (variation) sur résultats ordinaires				163.368.210,42	28.273.784,28
<b>TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES</b>				<b>4.400.342.297,32</b>	<b>3.724.542.713,96</b>
<b>TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES</b>				<b>10.607.909.710,37</b>	<b>12.288.431.273,82</b>
<b>IX-RESULTAT NET DES RESULTATS ORDINAIRES</b>		<b>-6.207.567.413,05</b>	<b>-4.349.999.960,93</b>	<b>-2.771.625.779,22</b>	<b>-2.503.888.559,86</b>
Éléments extraordinaires (produits) (& grâces)		0,00		0,00	0,00
Éléments extraordinaires (charges) (& grâces)		0,00		0,00	0,00
<b>X-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>		<b>0,00</b>		<b>0,00</b>	<b>0,00</b>
<b>XI-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>-6.207.567.413,05</b>	<b>-4.349.999.960,93</b>	<b>-2.771.625.779,22</b>	<b>-2.503.888.559,86</b>
<small>(1) Dans les résultats nets des deux années en comparaison (1)</small>					
<b>XII-RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDÉ CO</b>					
Dont part des non-votants (1)					
Part du groupe (1)					

ملخص

### ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لعينة من شركات التأمين والتي تمثلت في الشركة الوطنية للتأمين LA SAA و LA CAAT خلال الفترتين (2016-2014) و(2016-2018) باستخدام مجموعة من أساليب التنبؤ بالفشل المالي منها النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي إضافة إلى نموذج Altman & Sherrod و Kida وذلك لإعطاء انذار حول احتمال وقوع هاتين الشركتين في الفشل المالي ليتم ذلك بالاعتماد على القوائم المالية لكل من الشركتين.

وتمثلت أهم نتائج الدراسة في تحليل الوضع المالي للشركتين الوطنيتين للتأمين LA SAA و LA CAAT حيث كان وضعهما المالي غير مستقر وفقا للنسب المالية ومؤشرات التوازن المالي وفاشلة حسب نموذج Altman & macghough وتتمتع بحالة أمان وفق Kida أما حسب نموذج Sherrod فكانت شركة التأمين LA SAA معرضة للفشل في سنواتها الأخيرة، بينما الشركة الوطنية للتأمين LA CAAT فصعب التنبؤ بإمكانية تعرضها للفشل طيلة فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: تقييم الأداء المالي، أساليب التنبؤ بالفشل المالي، التنبؤ، الفشل المالي، القوائم المالية.

**Abstract:**

This study aimed evaluating financial performance of a sample of insurance companies, which were represented by the national insurance company the saa and the caat during thr two periods (2014–2016) and (2016–2018) using a set of methods of predict financial failure, including financial ratios and indicators of financial balance in addition to altman & macghough, kida and Sherrod model in orther to give warning about the possibility of the occurrence these two companies in financial failure to be done based on the financial statements of each of the two companies.

The most important results of the study were analysis of the financial situation of the tow national insurance companies the saa and the caat, where their financial position was unstable according to the financial ratios and indicators of financial balance, and failed according to the altman & macghough model and enjoyed a state of safety according to kida, while according to the Sherrod model, but according to the Sherrod model, saa companies was prone to failure in its years the later, while the national insurance company caat it was difficult to predict the possibility of failure during the study period.

**Key words: financial performance, methods for predicting financial failure, forecasting, financial failure, financial statements**